مبادئ علمِ التخريجِ ودراسةِ الأسانيدِ

تأليف الدكتور

شعبان عبد الحميد رفاعي

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين

جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه الإسلامية العالمية – ماليزيا

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ – ٢٠٢٠م

العنوان الكامل	مبادئ علم التخريج ودراسة الأسانيد
الموضوع	علوم الحديث
المؤلف	رفاعي، شعبان عبد الحميد
عدد الصفحات	٢٢٠ صفحة.
الغلاف	ملون عادي.
الناشر	جامعة السلطان عبد الحليم معظم شاه الإسلامية العالمية (UnisHAMS)
رقم الإيداع	ISBN:978-967-0405-70-4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشافعي رحمه الله :" أهلُ الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم ، وكان يقول : إذا رأيتُ صاحبَ حديثٍ فكأني رأيت أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

أهل الحديث همُ أهل النبيِّ وإن لم يصحبوا نفْسه أنفاسَه صحِبوا

قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي(ص٤٩)

******

وروي عن عبد الله بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: "الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَحَدَّثَ مَنْ شَاءَ مِنَ النَّاسِ بِمَا شَاءَ".

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للبغدادي (٢/ ٢٠٠)

المقدمة

الْحَمْدُ للهَّ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللهَّ من شُرُورِ أَنْفُسِنَا، من يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له وَمَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إلا الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

" يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ" (١).

"يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (٢).

يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٣).

أما بعد: فإِنَّ أَصْدَقَ الحديث كِتَابُ اللهَّ وَأَحْسَنَ الهدي هديُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ (٤).

إن علم التخريج ودراسة الأسانيد: علمٌ مهمٌ من علوم السنة المشرفة، وهو في الحقيقة الثمرة، التي من أتقن مقدماتها وما قبلها فقد وصل إليها، وحقق ما يريده

---

(١) سورة آل عمران الآية (١٠٢).

(٢) سورة النساء الآية (١).

(٣) سورة الأحزاب الآيتان (٧٠، ٧١)، **حديث صحيح**: وهذه خطبة الحاجة التي داوم عليها رسول الله ﷺ وقد أخرجها من حديث عبدالله بن مسعود:

- أبو داود في السنن: كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح (٢/ ٢٣٨ح رقم: ٢١١٨)، عن محمد بن سليمان الأنباري المعنى ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، **عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود**، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه، لذا فقد روى له أبو داود مقرونًا بغيره.

(٤) **حديث صحيح**: أخرجه مسلم: ابن الحجاج أبو الحسين النيسابوري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٢ح رقم: ٨٦٧) بلفظ مقارب.

من دراسة علوم السنة؛ وهو تمييز المقبول من المردود مما ينسب ويضاف إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – والى صحابته، والتابعين كذلك.

ولا يتقن هذا العلم إلا من أتقن علوما ثلاثة؛ هي في الحقيقة أصول علوم الحديث؛ أولها: علم مصطلح الحديث، قواعده، وثانيها: علم الجرح والتعديل، وهو داخل في الأول وأحد علومه، وثالثها: علم مصادر السنة، سواء المعتنية بإخراج الأحاديث بالأسانيد أو كتب التراجم.

ولا يتم إتقان هذه العلوم الثلاثة إلا بممارسة التخريج من وقت مبكر، فبينهما تلازم كبير، فينبغي للطالب أن يبتدأ في التمرن والتدريب على التخريج مبكرًا، وأن يجعل ذلك متوازيا مع دراسته لعلم مصطلح الحديث حتى يتمكن من اتقانهما جميعا.

وانطلاقا من هذه المكانة لعلم التخريج ودراسة الأسانيد؛ فقد رأيت أن أقدم هذا الكتاب للقراء متناولًا فيه بيان أهمية هذا العلم وفوائده، وطرق التخرج المتعارف عليها عند العلماء، وكذلك بيان أسس وضوابط دراسة الأسانيد، وكيفية الحكم عليها، في أسلوب سهل ميسور، مستعينا على توضيح كل قضية من قضايا هذا العلم، ومفردة من مفرداته بالإكثار من الأمثلة، مع الشرح والبيان.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء الصراط.

د. شعبان عبد الحميد رفاعي

٢٥ صفر ١٤٤٢هـ – ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠م

الفصل الأول

علم تخريج الحديث

المبحث الأول: مبادئ علم التخريج

أولا: تعريف التخريج:

أصل التخريج في اللغة يعود إلى مادة الفعل الثلاثي (خرج) التي تدور في معناها حول الظهور والبروز، يقال: خَرَجت خوارج فلان: إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامها، وخَرَجتِ السماء خروجًا: إذا أصحت بعد إغامتها[١].

وقد يطلقون التخريج على معنى الاستنباط، وهو مأخوذ من النبط، وهو الماء الذي يندفع من قعر البئر إذا حفرت [٢].

وتأتي كلمة(تخريج) أيضا بمعنى التدريب، يقال: خَرَّجَهُ في الحديث فتَخَرَّج به، وهو خِرِّيجُ فلان، أي أنه تدرب على يديه وبجهده [٣].

يطلق التخريج في الاصطلاح على عدة معان منها:

١- إبراز الحديث وإظهاره للناس؛ قال ابن الصلاح:" وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

---

(١) لسان العرب (٢/ ٢٥٠)، المعجم الوسيط (١/ ٢٢٣).

(٢) لسان العرب (٧/ ٤١٠).

(٣) لسان العرب (٢/ ٢٥٠) ، وينظر: الواضح في فن التخريج (ص ٢٨)

إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه، وغيرها، وتنويعه أنواعا وجمع ما ورد في كل حكم، وكل نوع في باب. ***والثانية***: تصنيفه على المسانيد، وجمع حديث كل صحابي وحده، وإن اختلفت أنواعه"[١].

٢- رواية الحديث: يقال: أخرجه البخاري، بمعنى أنه رواه في كتابه وأبرز مصدره فيه، وقد عنونت بعض الكتب قديما بقولهم" تخريج الحافظ فلان" مثل جزء (أحاديث مالك بن أنس عوالي تخريج أبي بكر الخطيب)، أي روايته، وقد ورد هذا المعنى للتخريج في كلام بعض العلماء المتأخرين كالحافظ ابن رجب في كتابه (جامع العلوم والحكم) فكثيرا ما يقول فيه " خرَّجه البخاري ومسلم" يعني: رواياه.

٣- عزو الحديث إلى مصادره الأصلية مع ذكر أحوال الإسناد بشكل موجز، أو: الدلالة على مواضع الحديث في مصادره الأصلية، وهذا هو المعنى الشائع عند الناس، ومثال ذلك ما فعله الحافظ السيوطي في الجامع الكبير، والصغير وغيره ممن حذا حذوه[٢].

٤- انتقاء الصحاح أو الغرائب أو كليهما من كتاب معين، مع بيان من رواه من المتقدمين، كأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها، ويتضح ذلك من خلال عناوين بعض مؤلفات الحافظ الخطيب - رحمه الله تعالى - مثل: كتاب (الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب) تخريج الخطيب لأبي القاسم المَهْروانيّ، كتاب (الفوائد المنتخبة الصحاح الحسان والغرائب) تخريج أبي بكر الخطيب

(١) مقدمة ابن الصلاح (٢٥٣).

(٢) كيف ندرس علم التخريج، للملياري، (ص١٥)، أصول التخريج للطحان (ص ١١)، الواضح في فن التخريج (ص٣٠).

للشيخ صالح أبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد الهمداني، كتاب (الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي) تخريج الخطيب لجعفر بن أحمد بن السَّرَّاج.

فمعنى التخريج في هذه الكتب هو انتقاء الغرائب والصحاح والتمييز بينها مع رواية تلك الأحاديث المنتقاة وعزوها إلى أصحابها المتقدمين [١].

٥- تعريف الحافظ السخاوي:" التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة"[٢].

من خلال ما سبق يتبين لنا أن هناك جامعًا بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي يتمثل في الظهور والإبراز.

٤- التعريف الجامع للتخريج هو:

الكشف عن مظان الحديث من مصادره الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة، والحكم عليه بعد الوقوف على حال روايته، من حيث التفرد، أو الموافقة، أو المخالفة [٣].

ثانيًا: أهمية علم التخريج:

تعتبر معرفة علم التخريج من الأمور الضرورية لكل مشتغل بالعلوم الشرعية، وكل باحث يتصل بحثه بالعلوم الإسلامية، وذلك لأن السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع، ولا يمكن لباحث الاستغناء عنها بحال من الأحوال.

---

(١) كيف ندرس علم التخريج، للمليباري، (ص١٦).

(٢) فتح المغيث (٣/ ٣١٧).

(٣) كيف ندرس علم التخريج (ص ٢٨).

وعلم التخريج يستمد فضله وأهميته مما انتسب إليه وهو المصدر الثاني، وهو من أهم العلوم التي تخدم الكتاب والسنة معاً فعن طريقه نستطيع معرفة مواضع الأحاديث في كتب السنة ورواياتها وأسانيدها ومراتبها من الصحة أو غيرها، وذلك لأن على السنة مدار أكثر الأحكام الفقهية؛ لأن أكثر الآيات مجملة وبيانها في السنن.

قال تعالى:" وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ" النحل: ٤٤.

وقد اتفق العلماء على أن من شروط المجتهد أن يكون عالماً بالأحاديث المتعلقة بالأحكام، فعلم التخريج هو السبيل للوصول إلى تلك الأحاديث ومعرفته من ألزم اللوازم لكل مشتغل بعلوم الشريعة، ولا سيما المشتغلين بالحديث وعلومه، فلا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بحديث ولا يعرف درجته وموضع وجوده من كتب السنة.

وقديما قال الخطيب حكاية عن بعض شيوخه:"من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ، وليأخذ قلم التخريج"[1].

وقال أيضًا:" قل ما يتمهر في علم الحديث ويقف على غوامضه ويستثير الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه وألف متشتته وضم بعضه إلى بعض واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه؛ فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويذكي القلب، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه،

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٢).

ويوضح الملتبس، ويكسب أيضا جميل الذكر، وتخليده إلى آخر الدهر، كما قال الشاعر: يموت قوم فيحيي العلم ذكرهم والجهل يلحق أمواتا بأموات"[١].

وتشتد حاجة المسلمين إليه بعدما قصرت الهمم وضعفت العزائم وأصبح استخراج الحديث من مصادر السنة أمراً شاقاً لجهل الناس بمصنفات السنة وطرق تبويبها ومناهجها وكيفية ترتيبها، فإذا ما عرف أنه في مسند الإمام أحمد مثلاً فإنه لا يكاد يقلب بعض الصفحات حتى يمل ويكسل عن طلبه لأنه لا يعرف كيفية تصنيفه ولا الكتب التي تعين على فهمه وتيسيره وتقريبه، كل هذه النواحي يختص بها هذا الفن؛ لذا كانت الحاجة إليه ماسة في هذه الأزمنة أكثر من غيرها [٢].

وبناء على ما سبق فإنه يمكن إيجاز أهمية التخريج وفوائده في النقاط الآتية:

١- حراسة الشريعة والدفاع عنها؛ حيث إن مكونات الشريعة من العقائد والأحكام والفضائل والآداب وغيرها مبنية على الأحاديث والآثار، المبثوثة في آلاف المصنفات المختلفة المناهج، والترتيب والتبويب، والتي لم يتوفر لها من الحفظ ما توفر للقرآن، لذلك كان التخريج سياجاً منيعاً حفظت به الشريعة، وعرف به الغث من السمين، والمقبول من المردود.

يقول المناوي شارحاً كلام السيوطي:"بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٨٠).
(٢) علم التخريج ودوره في حفظ السنة (ص٨).

ليس من أهله وإن جل كعظماء المفسرين، قال ابن الكمال: كتب التفسير مشحونة بالأحاديث الموضوعة، (وكأكابر الفقهاء) فإن الصدر الأول من أتباع المجتهدين لم يعتنوا بضبط التخريج، تمييز الصحيح من غيره، فوقعوا في الجزم بنسبة أحاديث كثيرة إلى النبي، وفرعوا عليها كثيراً من الأحكام، مع ضعفها، بل ربما دخل عليهم الموضوع"[١].

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله -: فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة، حراس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة التابعين، فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار، في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً، حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها، والقوامون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها فهم دونها يناضلون، أولئك حزب الله، ألا إن حزب الله هم المفلحون[٢].

٢- تدريب الباحث على الوصول إلى طلبه بنفسه، دون أن يكون عالة على غيره، فتصبح أسس التخريج وقواعده كالمفاتيح التي يفتح بها أبواب تلك الدواوين، ومن ثم يصل إلى موضع النص في ثناياه وزواياه مهما كانت خفية.

---

(١) فيض القدير (١/ ١٧).

(٢) شرف أصحاب الحديث (ص ١٠).

وهذا أمر ثمرته عظيمة؛ لأن فيه تحبيباً وتقريباً للسنة لجمهور طلاب العلم، فالإنسان عدو ما جهل.

٣- أنه يوفر على الباحث نفسه وكذلك على المتخصصين وقتاً كثيراً، سببه السؤال وانتظار الجواب، الذي قد يتأخر.

٤- أنه يوسع القنوات التي يطلع من خلالها عموم الأمة على الأحاديث والآثار بحيث تناسب الأحوال والمستويات.

٥- وأخيراً فقواعد التخريج وأسسه من أهم القواعد في تحقيق التراث وتوثيق النصوص، والدقة في ضبط المصنفات حتى تسلم من التحريف والنقص والزيادة[1].

ثالثًا: فوائد دراسة علم التخريج:

لعلم التخريج فوائد كثيرة، لا يمكن الوقوف عليها إلا بعد ممارسة هذا العلم ممارسة عملية تطبيقية؛ ومن أهم هذه الفوائد:

١ - معرفة مواضع الحديث في المصادر الأصلية التي أوردته بأسانيد المصنف.

وهذا يزيدنا طمأنينة بسلامتها، وثبوتها عن المنقولة عنه، فمن المسلمات أن متوناً كثيرة شاعت ودرجت بين الناس على اعتبارها أحاديث، وإذا هي ما بين حكمة، وجزء من بيت شعر، وفي أحيان كثيرة يتضح أنها لا هذا ولا ذاك، بل هي أحاديث مكذوبة لا أصل لها، ولم يتبين زيف تلك المتون من صحيحها إلا بالتخريج، بعد التحري والتفتيش عنها في دواوين السنة، فألفت لأجل ذلك كتب الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، مثل المقاصد الحسنة للسخاوي

(١) علم التخريج، نشأته وأطواره، للتويجري (ص٢٦٥).

(ت٩٠٢هـ)، وكشف الخفا ومزيل الإلباس للعجلوني (ت١١٦٢هـ)، وتمييز الطيب من الخبيث لابن الدبيع الشيباني(ت٩٤٤ه) [١].

٢ - **معرفة درجة الحديث**: من حيث القوة والضعف، أو القبول والرد، وتمييز ماله أصل من الأحاديث عن المختلق الموضوع الذي لا أصل له.

٣- **جمع الأسانيد التي روي بها الحديث**: والتي من خلالها يمكن معرفة نوع الحديث من حيث التواتر أو الآحاد.

٤ - **معرفة سبب ورود الحديث**: وذلك لأن الباحث حين يخرج الحديث فإنه قد يعثر على رواية ذكر فيها سبب ورود الحديث.

والمقصود بأسباب ورود الحديث: الأسباب الباعثة على ذكرِ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لهذا الحديث ابتداءً وهذا السبب قد يكون سؤالاً وقد يكون حادثةً وقد يكون قصةً فيقول النبي- صلى الله عليه وسلم- الحديث بسببه أو بسببها.

مثاله حديث: "**بركَة الطَّعَام الْوضُوء قبله وَالْوُضُوء بعده**" .

قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ: بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ بَعْدَهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ فَقَالَ: "**بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ**"[٢].

---

(١) علم التخريج، نشأته وأطواره، للتويجري

(٢) مسند أحمد (٣٩/ ١٣٦) وإسناده ضعيف.

قال أبو داود رحمه الله: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **"بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ، وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ"**، وَكَانَ سُفْيَانُ يَكْرَهُ الْوُضُوءَ قَبْلَ الطَّعَامِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ ضَعِيفٌ"(١).

فمن خلال تخريج الحديث عرفنا أن سبب وروده هو ما ذكره سلمان للنبي صلى الله عليه وسلم مما قرأه في التوراة عن أن بركة الطعام الوضوء بعده.

٥ - تعيين الاسم المبهم في سند الحديث أو متنه: فقد يقع في إسناد الحديث أو متنه شخص مبهم، كأن يقال في الإسناد عن " رجل "، أو يقال في المتن جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وعند تخريج الحديث قد يعثر على اسم هذا الراوي المبهم في الإسناد، فنستطيع أن نعرف مرتبته من العدالة أو الجرح، وقد يكون هذا الشخص المبهم في المتن ورد في رواية أخرى مسمى، فيستفاد من ذلك في التراجم، وفائدة تسمية المبهم إزالة الضعف عن الحديث إذا كان التضعيف بسبب الإبهام.

مثاله ما روي عن ابن عباس أَنَّ **رَجُلًا** قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟، قَالَ:" **لَا، بَلْ حَجَّةٌ، فَلَوْ قُلْتُ: كُلَّ عَامٍ، كَانَ كُلَّ عَامٍ** "(٢).

فالرجل الذي سأل الرسول صلى الله عليه وسلم مبهم لا نعرف له اسما، لكن بتخريج الحديث تبين لنا أن هذا الرجل **هو الأقرع بن حابس**.

---

(١) سنن أبي داود (٣/ ٣٤٥).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٤/ ٣٩٣).

قال الإمام أحمد حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ **الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ** سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْحَجُّ كُلَّ عَامٍ؟ فَقَالَ: **" لَا، بَلْ حَجَّةٌ، فَمَنْ حَجَّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ تَطَوُّعٌ، وَلَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجَبَتْ، وَلَوْ وَجَبَتْ لَمْ تَسْمَعُوا وَلَمْ تُطِيعُوا"**(١).

ومنه أيضا: حديث أنس بن مالك قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم **رجلٌ** فقال له: يا رسول الله إني ذَرِبٌ(٢) اللسان، وأَكْثَرُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِي".

قال الخطيب البغدادي:" أخبرنا أبوالقاسم علي بن أبي علي المعدل البصري حدثنا أبوالطيب عثمان بن عمرو الإمام، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد حدثنا الحسين بن الحسن أخبرنا الهيثم بن جميل حدثنا كثير بن سلم المدائني قال: سمعت أنس بن مالك يقول أتى النبي (صلى الله عليه وسلم) رجلٌ فقال له: يا رسول الله إني ذَرِبُ اللسان، وأَكْثَرُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِي، فَقَالَ له رَسُولُ الله (صلى الله عليه وسلم): **فَأَيْنَ أنت مِنَ الِاسْتِغْفَارِ؛ فإني أَسْتَغْفِرُ الله في الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِائَةَ مَرَّةٍ "**(٣).

فالرجل الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسأله مبهم لا نعرف له اسما؛ وبتخريج الحديث تبين أنه الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان أبوعبد الله العَبْسِي.

قال الخطيب: الحجة في ذلك: ما أخبرنا أبونعيم الحافظ حدثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبوداود حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الوليد بن المغيرة **عن حذيفة قال**: قلت يا رسول الله إني ذَرِبُ

---

(١) مسند أحمد (٥/ ٤٥٨).

(٢) يقال: ذَرِبَ لسانه إذا كان حاد اللسان لا يبالي ما قال. [النهاية في غريب الأثر (٢/ ١٥٦) ذَرِبَ].

(٣) الأنباء المحكمة (١/ ٥٢ ح رقم: ٢٩).

اللسان، وعَامَةُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِي. قال: **أَيْنَ أنت مِنَ الِاسْتِغْفَارِ إني لأَسْتَغْفِرُ في الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، أو في الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ"**(١).

٦ - **تمييز المهمل**: فقد يقع في إسناد الحديث أو متنه شخص مهمل، فيقال مثلاً في الإسناد عن " محمد "، أو يرد في المتن جاء " محمد " مثلاَ بدون ذكر ما يميزه عن غيره من المحمدين، وبتخريج الحديث قد نعثر على اسمه مميزًا، فيقال مثلاً عن " محمد بن فلان " أو يذكر بما يميزه فنستطيع أن نعرف مرتبته من العدالة أو الجرح، وقد يترتب على معرفته - إذا كان في المتن - فائدة.

مثاله: ما رواه ابن أبي شيبة وقال: "حدّثنا هشيم قال:أنبأنا **مجالد**، عن **الشعبى**، عن **مسروق** قال: كان ***عبد الله*** يعلمنا التكبير فى العيدين تسع تكبيرات، خمسٌ فى الأولى وأربع فى الآخرة، ويوالى بين القراءتين.

وبتخريج الحديث استطعنا أن نميز أسماء كل هؤلاء الرواة المهملين.

فهشيم: هو ابن بشير بن القاسم بن دينار السُّلَمي، و**مُجَالد**: هو ابن سعيد بن بسطام، أبو سعيد الكوفي، **والشعبي**: عامر بن شَراحيل بن عبد، وقيل بن عبد الله، أبو عمرو الكوفي، **ومسروق**: هو ابن الأجدع بن مالك بن أمية، أبو عائشة،

---

(١) الأنباء المحكمة (١/ ٥٢ ح رقم: ٢٩) إسناده ضعيف فيه أبي إسحاق السبيعي ثقة كثير التدليس وقد عنعن، والوليد بن المغيرة مجهول وقد اختلف في اسمه فقيل أبو المغيرة، وقيل: عُبيد بن المغيرة، وقيل: عُبيد بن عمرو، وقيل: عبيد الله بن أبي المغيرة، وقيل: المغيرة بن أبي عبيد، وقيل: الوليد، وقيل: أبو الوليد. [تقريب التهذيب (ص ٦٧٥)] والحديث أخرجه بلفظه: أحمد وأبوعبد الله الحاكم.

- أحمد في مسنده (٥/ ٣٩٦ ح رقم: ٢٣٤١٠) من طريق محمد بن جعفر عن شعبة .... به.

- الحاكم في المستدرك كتاب الدعاء والتكبير والتهليل (١/ ٦٩١ من طريق بشر بن المفضل عن شعبة ... به، وقال الحاكم:" هذا عبيد أبو المغيرة بلا شك، وقد أتى شعبة بالإسناد والمتن بالشك، وحفظه سفيان بن سعيد فأتى به بلا شك في الإسناد والمتن.

الكوفي، **وعبد الله**: هو الصحابى الجليل، عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرحمن المدني.

٧ - **زوال احتمال التدليس في عنعنة المدلس**: فقد يكون في إسناد الحديث راو مدلس روى عمن فوقه بالعنعنة، فهذه الرواية ينظر إليها على أنها منقطعة. وعند تخريج الحديث، قد نجد هذا الراوي المدلس صرح بالتحديث عن شيخه في إحدى روايات هذا الحديث فتزول بذلك تهمة التدليس ويحكم للإسناد بالاتصال. **مثاله**: ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال: حدثنا يزيد بن هارون، أنا **محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قَتَادة** قال: قال معاذ بن عفراء: يا رسول الله، ما يضحك الرب من عبده؟ قال:" **غمسه يده في العدو حَاسِرًا فألقى درعًا كانت عليه فقاتل حَتَّى قتل**"[(١)].

فهذا الحديث في إسناده محمد بن إسحاق صاحب السيرة، وهو ثقة عند علماء الجرح والتعديل إلا أنه مشهور بالتدليس، وقد روى الحديث بالعنعنة " عن عاصم" فيضعف الحديث بذلك.

والحديث أخرجه الإمام البيهقي؛ قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، قَالَ: لَمَّا الْتَقَى النَّاسُ يَوْمَ بَدْرٍ قَالَ عَوْفُ ابْنُ عَفْرَاءَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا يُضْحِكُ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٤/ ٢٢٣).

مِنْ عَبْدِهِ؟ قَالَ: " أَنْ يَرَاهُ قَدْ غَمَسَ يَدَهُ فِي الْقِتَالِ يُقَاتِلُ حَاسِرًا ". فَنَزَعَ عَوْفٌ دِرْعَهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ "(١).

ففي هذا الإسناد صرح بن إسحاق بأنه سمع الحديث من عاصم ابن عمرو فقال:**" حدثني عاصم"** وبهذا التصريح يزول احتمال التدليس ويصح الحديث.

٨ - دفع تهمة الاختلاط:

ومعنى الاختلاط كما عرفه الحافظ السيوطي:" فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال: إما بخرف أو ضرر أو عرض أو مرض: من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن"(٢).

فإذا وجدنا في إسناد الحديث راو روى عمن اختلط ولم نعرف هل هذه الرواية عن هذا المختلط كانت قبل الاختلاط أم بعده، فبتخريج الحديث قد نجد في بعض طرقه أن هذا الراوي ذكر أنه سمع هذا الحديث عن الشيخ المختلط قبل اختلاطه، كأن يقول الراوي حدثني فلان في سنة مائة وخمسين، ومعلوم أن فلانًا هذا اختلط في سنة مائة وستين، فيعرف بذلك أن هذا الحديث سمعه الراوي من الشيخ قبل الاختلاط، وبذلك يكون الحديث قد سلم من الاختلاط.

قال الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله-:" هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحدا أفرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقا بذلك جدا وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك، **والحكم فيهم**: أنه

(١) سنن البيهقي الكبرى، كتاب السير، باب جواز انفراد الرجل والرجال بالغزو في بلاد العدو(٩/ ١٦٩).
(٢) فتح المغيث (٣/ ٣٣١).

يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده"[١].

مثاله: الحديث الذي رواه ابن أبي شيبة قال: حدثنا عفَّان، نا حَمّاد بن سَلَمة، عن عطاء بن السائب، عن مُرَّة عن عبد الله: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: **"عجب ربنا من رجلين: رجل فارش فراشه ولحافه من بين حِبِّه وأهله إلى صلاته رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي، ورجل غزا في سبيل الله ففرَّ أصحابه فعلم ما عليه في الفرار وما له في الرجوع، فرجع حَتَّى أهريق دمه رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي"**.

فهذا الراوي **" عطاء بن السائب"** إمام ثقة؛ إلا أنه اختلط وعلى الرغم من ذلك فإن حديثه هذا صحيح لأن "حماد ابن سلمة" رواه عنه قبل الاختلاط.

قال الدارقطني: دخل عطاءُ البصرةَ مرتين فسماع حماد بن سلمة وأيوب في الرحلة الأولى صحيح، وقال الحافظ العراقى: استثنى الجمهور أيضًا روايه حماد بن سلمة عنه فممن قاله ابن معين، وأبو داود، والطحاوى، وقال الحافظ ابن حجر: اختلف قولهم في سماع حماد بن سلمة والظاهر أنه سمع منه مرتين"[٢].

٩ - معرفة الإدراج الواقع في سند الحديث أو متنه: فعندما يقوم الباحث بتخريج الحديث وجمع طرقه، فإنه يستطيع عند مقارنة المرويات ببعضها أن يقف على ما وقع في المرويات من زيادات، سواء كان ذلك في الإسناد أو المتن، وبذلك يزول التعارض بين المرويات ويعرف الإدراج الواقع في الإسناد أو المتن.

---

(١) علوم الحديث (ص ٣٥٢).

(٢) مشاهير علماء الأمصار ١٦٧، نهاية الاغتباط صـ ٢٤٧، التقريب ٣٩١.

ومعنى الإدراج: هو أن يدخل في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من كلام بعض الرواة فيتوهم من سمع الحديث أن هذا كلام رسول الله ﷺ (١).

وينقسم الإدراج إلى قسمين:

الأول: إدراج في السند: ومثاله حَدِيثٌ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيِّ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ مُوسَى الزَّاهِدِ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، مَرْفُوعًا: **" مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ "**.

وبتخريج الحديث تبين أن هذا المتن ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هو كلام أدخله بعض الرواة على هذا الإسناد ظنا منه أنه كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قَالَ أبو عبد الله الْحَاكِمُ: دَخَلَ ثَابِتٌ عَلَى شَرِيكٍ وَهُوَ يُمْلِي، وَيَقُولُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ صلى الله عليه وسلم، **وَسَكَتَ؛** لِيَكْتُبَ الْمُسْتَمْلِي، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَى ثَابِتٍ، قَالَ: **مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ، وَقَصَدَ بِذَلِكَ ثَابِتًا؛ لِزُهْدِهِ وَوَرَعِهِ، فَظَنَّ ثَابِتٌ أَنَّهُ مَتْنُ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ؛ فَكَانَ يُحَدِّثُ بِهِ"**(٢).

الثاني: مدرج المتن؛ مثاله: ما رواه أحمد وابن ماجه، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ، عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهَّ صلى الله عليه وسلم فِي غَزْوَةٍ، فَقَالَ: **" بَكِّرُوا بِالصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الْغَيْمِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ"** (٣).

---

(١) نزهة النظر (ص٥٤).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٣٩).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٣٠٥٥).

وبتخريج الحديث تبين أن قوله:" **بَكِّرُوا بِالصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الْغَيْمِ**" من كلام بُريدة، وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وقد أخطأ فيه الأوزاعي فجعله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وليس كذلك.

فقد رواه هِشَامٌ الدَّسْتُوائِيُّ هكذا: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، أَنَّ أَبَا المَلِيحِ حَدَّثَهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: **بَكِّرُوا بِالصَّلَاةِ**، فَإِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:" **مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ العَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ**"(١).

ففصل هشام الكلام، وميَّز القدر المرفوع من القدر الموقوف(٢).

١٠- تمييز المكثرين من المقلين من الرواة: وذلك عن طريق معرفة شيوخ الراوي وعدد مروياته، وكذلك الوقوف على حالات تفرد الراوي في رواياته، والحكم على ذلك بالشذوذ، أو النكارة.

١١- التفريق بين المتقدم والمتأخر من الروايات، ومعرفة ناسخ الحديث ومنسوخه(٣). إلى غير ذلك من الفوائد التي يطول ذكرها.

نموذج تطبيقي لبيان بعض فوائد التخريج:

حديث المغيرة بن شعبة قال:" وَضَّأْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، مَسَحَ أَعْلَى الْخُفَّيْنِ وَأَسْفَلَهُمَا".

بتخريج الحديث تبين أنه أخرجه أبو داود والترمذي، وابن ماجة.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٤).

(٢) فتح الباري (٣/ ١٢٧).

(٣) طرق تخريج حديث رسول الله (ص ١١)، التخريج ودراسة الأسانيد(ص ٥)، ينظر: الواضح في فن التخريج (ص ٣٥)

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَرْوَانَ، وَمَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا **الْوَلِيدُ** قَالَ مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ **كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ**، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ:" وَضَّأْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، مَسَحَ أَعْلَى الْخُفَّيْنِ وَأَسْفَلَهُمَا"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ ثَوْرٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَجَاءٍ(١).

وقال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا **الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ،" أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ وَأَسْفَلَهُ"(٢).

وقال ابن ماجة: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا **الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ** قَالَ: حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ **وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ**، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ، وَأَسْفَلَهُ"(٣). قال الدكتور عبد المهدي عبد القادر رحمه الله: **من هذا المثال تتضح لنا عدة فوائد للتخريج هي:**

١- بالتخريج أمكنني أن أعرف عددا ممن أخرج الحديث من الأئمة؛ فعرفت أنه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

٢- شيخا أبي داود رويا الحديث عن" **الوليد**" هكذا مهملا، لكنه في رواية الترمذي وابن ماجة جاء مميزًا بأنه " **الوليد بن مسلم**".

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، كيف المسح (١/ ٤١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين (١/ ١٦٣).

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في مسح أعلى الخف وأسفله (١/ ١٨٣).

٣- **" كاتب المغيرة"** جاء مبهما في روايتي الترمذي وأبي داود، بينما جاء معينا في رواية ابن ماجه، وأنه " **ورَّاد**". وقد حكم ابن حزم على كاتب المغيرة هذا بأنه مجهول، والسر في هذا أنه لم يتذكر رواية ابن ماجه هذه التي صرحت باسمه و" **ورَّاد**" هذا أخرج له الجماعة، وذكره ابن حبان في الثقات.

٤- بعد أن روى الترمذي هذا الحديث قال:**" وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم**، وسألت أبا زرعة، ومحمدا عن هذا الحديث، فقالا: " ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر فيه المغيرة "[(١)].

٥- بعد أن روى أبو داود هذا الحديث قال: **وبلغنى أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء.**

٦- بينت رواية أبي داود تاريخ الحكم، وأنه كان في غزوة تبوك.

٧- لو قارنت ما في هذه الكتب الثلاثة – سنن الترمذي وأبي داود، وابن ماجه – بما في سنن البيهقي، و"التلخيص الحبير" لابن حجر لتبين لك فوائد أكثر"[(٢)].

رابعًا: شروط المُخرِّج:

إن تخريج حديث رسول الله ﷺ ليس عملا سهلا يستطيعه كل إنسان، ولكنه عمل يحتاج إلى مهارات خاصة فيمن يقوم به لذلك فقد شرط العلماء عدة شروط لابد من توافرها في المخَرِّج؛ ومن أهمها:

---

(١) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين (١/ ١٦٣).

(٢) طرق تخريج الحديث (ص ١٦).

١- **الإخلاص**: وهو قاعدة إسلامية بحتة، ولا يصح عمل من الأعمال، ولا يقبل عند الله غلا به؛ قال تعالى:" وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ" البينة: ٥

٢- **الأمانة العلمية**: ومعناها نقل آراء الآخرين دون تشويه، أو تزويق، والأصل في اشتراط الأمانة قول الله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا" النساء: ٥٨

٣- **أن يكون المخرِّج على دراية باللغة العربية**، من حيث معرفة مفرداتها، وكيفية رد الكلمات إلى أصلها، وغير ذلك، لأن الحديث ومصادره كلها باللغة العربية.

٤- **أن يكون له نصيب كاف في المعرفة بمصطلحات الحديث**، مثل الصحيح والحسن، والضعيف، والموضوع وغيرها، وإلا فلن يستفيد الباحث من تخريجه للحديث الاستفادة المطلوبة.

٥- **أن يكون المخَرِّج على معرفة بكتب الحديث**، ومناهج تأليفها، وطبقاتها، والأصلية منها وشبه الأصلية، وغير الأصلية، وإلا فسوف يضل الطريق ولا يكون تخريجه تخريجا علميًا دقيقًا.

٦- **أن يكون على دراية ومعرفة بطرق التخريج**، ومزايا كل طريقة وعيوبها، والكتب التي تساعد على الاستفادة من كل طريقة.

٧- **أن يتحلى بالصبر**؛ حتى يأتي عمله متقنا، خاصة وأنه يتعامل مع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا شك أن الصبر من لوازم البحث وأخلاق الباحثين، ولذلك قالوا:" البحث صبر"[1].

إلى غير ذلك من الشروط التي يضيق المقام عن ذكرها.

خامسًا: مصادر التخريج.

ليس كل كتاب يصلح لأن يكون مصدرا للتخريج؛ فلا يصح التخريج من الكتب التي لا يعتد بها علماء الحديث؛ لذلك فإنه يمكن تقسيم مصادر التخريج إلى ثلاثة أقسام:

١- **المصادر الأصلية للحديث**: هي الكتب التي يروي فيها مؤلفوها الأحاديث بأسانيدهم مثل الكتب التسعة، والمسانيد، والسنن، والآثار، والطبقات، والمعاجم، والأجزاء الحديثة، والمصنفات، وغيرها. فهذه كتب أصلية يصح العزو إليها؛ فنقول مثلًا: هذا الحديث **أخرجه**، أو **رواه** البخاري في صحيحة، أو **أخرجه**، أو **رواه** أحمد في مسنده، أو **أخرجه**، أو **رواه** أبو داود في سننه، وهكذا.

٢- **المصادر شبه الأصلية**: هي الكتب التي يذكر فيها مؤلفوها الأحاديث نقلًا عن المصادر الأصلية بأسانيدها؛ مثل: تفسير ابن كثير، وتحفة الأشراف للمزي، واللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، وغيرها من المصادر.

---

(١) ينظر: تخريج الحديث نشأته ومنهجيته (١٥)، والواضح في فن التخريج (ص ١٧).

كيفية العزو إلى المصادر شبه الأصلية:

لا يجوز عزو الحديث إلى المصادر شبه الأصلية إلا إذا كان المصدر المنقول منه في هذه الكتب مفقودًا، أو لا يتيسر الرجوع إليه لعدم توفره؛ ففي هذه الحالة يجوز عزو الحديث إليها ثقة بمؤلفيها، مع الإشارة إلى ما قالوه فيها؛ إن وجد، وأما إذا تيسر الحصول عليه فتجب مراجعته، وأخذ الحديث منه مباشرة ثم عزوه إليه [١].

وعند التخريج من هذه المصادر يتم العزو إليها بالصيغ الآتية فنقول: ذكره، أو أورده ابن كثير في تفسيره، وعزاه إلى ابن مردويه، ثم نذكر رقم الجزء والصفحة من تفسير ابن كثير.

٣- المصادر غير الأصلية: هي الكتب التي يذكر فيها مؤلفوها الأحاديث نقلا عن المصادر الأصلية بدون أسانيدها، مثل رياض الصالحين، للنووي، وبلوغ المرام لابن حجر، والجامع الصغير، والدر المنثور وكلاهما للسيوطي، وغيرها.

كيفية العزو إلى المصادر غير الأصلية:

لا يجوز عزو الحديث إلى المصادر غير الأصلية إلا إذا كان المصدر المحال إليه في هذه الكتب مفقودًا، أو موجودا لكن لا يتيسر الرجوع إليه لعدم توفره؛ ففي هذه الحالة يجوز عزو الحديث إليها ثقة بمؤلفيها، مع الإشارة إلى ما قالوه فيها؛ إن وجد، وأما إذا تيسر الحصول عليه فتجب مراجعته، وأخذ الحديث منه مباشرة ثم عزوه إليه.

وعند التخريج من هذه المصادر يتم العزو إليها بالصيغ الآتية فنقول مثلًا: أخرجه، أو رواه أحمد في كتاب الزهد، كما في الجامع الصغير للسيوطي، أو نقول: ذكره، أو أورده السيوطي في الجامع الصغير، وعزاه إلى أحمد في كتاب الزهد، ثم نذكر رقم الجزء والصفحة من الجامع الصغير للسيوطي [٢].

---

(١) تخريج الحديث نشأته ومنهجيته (١٢).

(٢) تينظر: علم التخريج ودوره في حفظ السنة (ص١٨)، تخريج الحديث نشأته ومنهجيته (١٢).

المبحث الثاني: طرق التخريج

هناك عدة طرق اصطلح عليها العلماء لتخريج الحديث، هي إجمالاً.

١- تخريج الحديث عن طريق معرفة أول كلمة من متنه.

٢- تخريج الحديث بحسب لفظة من ألفاظه.

٣- تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث.

٤- تخريج الحديث بحسب موضوعه.

٥- تخريج الحديث عن طريق النظر في حاله متنا وإسناداً.

وإليك بيان هذه الطرق تفصيلا:

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة أول كلمة من متن الحديث:

ومعناه تخريج الحديث عن طريق معرفة اللفظة الأولى من المتن.

فمثلا حديث" **بني الإسلام على خمس**" اللفظة الأولى منه هي كلمة **"بني"**، وحديث **" إنما الأعمال بالنيات"** اللفظة الأولى منه هي كلمة **" إنما"** ... وهكذا.

متى نستخدم هذه الطريقة ؟.

نستخدم هذه الطريقة إذا جاءنا الحديث بمتنه، وتأكدنا من معرفة أول كلمة من المتن فإذا لم نتأكد من أول كلمة من متن الحديث؛ فلن نعثر على الحديث باستخدام هذه الطريقة، اللهم إلا أن يفتش الباحث ويبحث فى الكتاب من أوله إلى آخره وفى ذلك ما فيه من إضاعة للوقت والجهد [1].

وتعتبر هذه الطريقة أسهل الطرق في الوصول إلى الحديث المراد تخريجه إذا كان ضمن نطاق الكتب التي نبحث بها وعدم وجود الحديث في الكتب التي رتبت

(١) التخريج ودراسة الأسانيد الخشوعي (١٤).

أحاديثها على أوائل كلماته لا يعني أنه غير موجود بل نبحث عنه بواسطة الطرق الأخرى.

الكتب التي تساعد على التخريج بهذه الطريقة ثلاثة أنواع، وهي:

١- الكتب المرتبة أحاديثها على ترتيب حروف المعجم.

٢- الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٣- المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

أولًا- الكتب المرتبة أحاديثها على ترتيب حروف المعجم:

لقد سعى جماعة من علماء الحديث المتأخرين إلى بناء موسوعة شاملة في السنّة النبوية، تجمع الأحاديث من مصادرها الأصلية وترتبها على ترتيب حروف المعجم في مصنف واحد كبير تسهيلا على المراجعين. ومن أشهر هذه الكتب:

أ- الجامع الصغير من حديث البشير النذير لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١ هـ).

كتاب من أشهر كتب الجوامع الحديثية، لخصه المصنف من كتابه "جمع الجوامع"، وكان قد قسم الكتاب إلى أحاديث قولية وأحاديث فعلية فلمَّا رآه كبير الحجم على الناس حذف الأحاديث الفعلية واقتصر على الأحاديث القولية في "الجامع الصغير"، وقد رتبه على حروف المعجم، اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، كما بالغ في تحرير التخريج، وصانه عما تفرد به وضَّاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع.

١- **ترجمة المؤلف:** هو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠

مصنف، ولد سنة (٨٤٩ هـ) ونشأ في القاهرة يتيما (مات والده وعمره خمس سنوات) ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويا عن أصحابه جميعا، كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه. وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها. وبقي على ذلك إلى أن توفي سنة (٩١١ هـ) [١].

٢- ترتيب الكتاب:

أ- **رتب الحافظ السيوطي أحاديث الجامع الصغير على حروف المعجم** مراعيا الحرف الأول فما بعده، وبذلك يسهل على الباحث الوصول إلى الحديث بسرعة فائقة إذا كان حافظًا لأول كلمة من الحديث، فبدأ بالأحاديث التي أولها ألف ثم التي أولها باء، ثم التي أولها ثاء، وهكذا.

وأحاديث كل حرف رتبها أيضا حسب الحرف الثاني فما بعده؛ فمثلا الأحاديث التي أولها باء، يذكر الأحاديث التي أولها باء بعدها ألف، ثم باء بعدها باء، ثم باء بعدها تاء وهكذا [٢].

مثال ذلك:

١- في حرف الباء أورد الحافظ السيوطي الأحاديث على النحو الآتي:

" **بادِرُوا الصُّبْحَ بالوِتْرِ** ..... (الدارقطني في الأفراد عد) عن ابن عمر (صح).

---

(١) ديوان الإسلام (٣/ ٥١)، الضوء اللامع (٤/ ٦٥).

(٢) التخريج ودراسة الأسانيدة الخشوعي (١٣).

"**بِحَسْبِ أَصْحابِي القَتْلُ**"..... (حم طب) عَن سعيد بن زيد (ح).

"بَخٍ بَخٍ لِخَمْسٍ مَا أَثْقَلَهُنَّ فِي المِيزَانِ"..... (الْبَزَّار) عَن ثَوْبَان (ن حب ك) عن أبي سلمى (حم) عن أبي أمامة (ح).

"بَرِئَتِ الذِّمَّةُ مِمَّنْ أقامَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ فِي ديارهم" ... (طب) عن جرير (ض).

نلاحظ أنه قدم الباء مع الألف والدال على الباء مع الحاء، والباء مع الحاء قبل الباء مع الخاء، والباء مع الخاء قبل الباء مع الراء.

صورة من الكتاب:

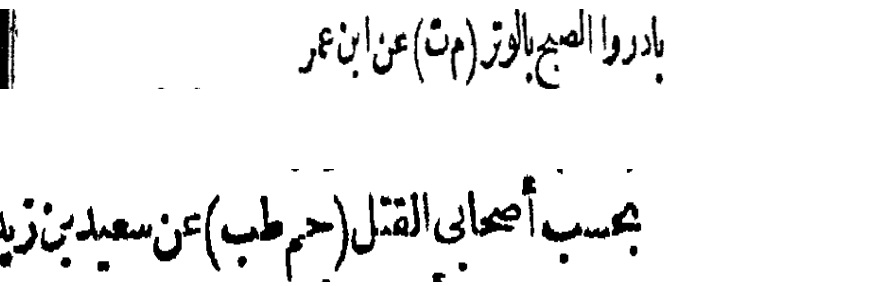
بادروا الصبح بالوتر (م ت) عن ابن عمر

بحسب أصحابي القتل (حم طب) عن سعيد بن زيد

٢- في حرف الشين مثلا ذكر الأحاديث على النحو الآتي:

۞ **شَارِبُ الخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَنٍ وَشَارِبُ الخَمْرِ كَعَابِدِ اللات والعزى** ..... (الحارث) عن ابن عمرو (ح).

۞ **شَاهَتِ الْوُجُوهُ**.....(م) عَن سَلمَة بن الْأَكْوَع (ك) عن ابن عباس (صح).

۞ **شِرَارُ أُمَّتِي الَّذِينَ غُذُّوا بِالنَّعِيمِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَلْوَانَ الطَّعَامِ وَيَلْبَسُونَ أَلْوَانَ الثِّيابِ وَيَتَشَدَّقُونَ فِي الكَلاَمِ**" (ابْن أبي الدُّنْيَا فِي ذمّ الْغَيْبَة هب) عن فاطمة الزهراء (ض).

۞ شِرَارُ أُمَّتِي الثَّرْثَارُونَ الْمُتَشَدِّقُونَ الْمُتَفَيْهِقُونَ وَخِيَارُ أُمَّتِي أحاسنهم أخلاقا..... (خد) عن أبي هريرة (ض).

۞ شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا ويدعى إليها من يأباها ومن لا يجب الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى الله وَرَسُولَهُ .... (م) عَن أبي هريرة (صح).

نلاحظ أنه قدم الشين مع الألف على الشين مع الراء، وفي الحرف الواحد نجده قدم الشين ألف راء على الشين ألف هاء، والشين ألف راء باء، على الشين ألف هاء تاء، وهكذا.

ب- يورد السيوطي الحديث مجردًا من إسناده.

مثاله حديث:" **مَنْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ فَقَدْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الخَيْرِ وَمَنْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ فَقَدْ حُرِمَ حَظَّهُ مِنَ الخَيْرِ**" ..... **(حم ت) عن أبي الدرداء** [1].

وحديث:" **الشِّفَاءُ فِي ثَلاَثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ وكية نار وأنهى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ**" ..... (خَ هـ) عَن ابْن عباس.

ج- يذكر اسم الصحابي الذى روى الحديث بعد ذكر الحديث مباشرة، كما في المثالين السابقين؛ فالأول من رواية أبي الدرداء، والثاني من رواية ابن عباس.

د- يذكر من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات، كما في المثالين السابقين؛ فالأول أخرجه أحمد في مسنده، والترمذي، والثاني البخاري في صحيحه، وابن ماجه في سننه.

هـ- يذكر درجته صحة أوحسنًا أو ضعفًا رامزاً إليها ب "صح" للحديث الصحيح، و"ح" للحديث الحسن، و " ض" للحديث الضعيف[2].

---

(١) الجامع الصغير (رقم ١١٠٠٠).

(٢) التخريج ودراسة الأسانيدة الخشوعي (١٣).

مثل حديث:" **أعظم الناس أجرا في الصلاة أبعدهم اليها ممشى، فأبعدهم، والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجرا من الذي يصليها ثم ينام**"..... (ق) عن أبي موسى (ه) عن أبي هريرة، (صح).

و- استخدم السيوطي الرموز بدلا من التصريح بأسماء المصادر التي أخرجت الحديث[1].

مثاله:" آيَةُ الإيمانِ حُبُّ الأَنْصَارِ وآيَةُ النِّفاقِ بُغْضُ الأنصار"..... **(حم ق ن)** عن أنس [2].

٣- مزايا الكتاب وعيوبه:

أولًا: مزايا الكتاب:

١- هو من الكتب التي رُتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم.

٢- جمع الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- فيه حوالي عشرة آلاف حديث وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثُها (١٠٠٣١) عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثا انتقاها من كتابه "جمع الجوامع.

٣- اقتصر في إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام، ولم يورد فيه- بحسَب قوله- ما تفرد به وضاع أو كذاب؛ بل أورد فيه الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه.

٤- طريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر سنده ولا الصحابي الذي رواه، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في

(١) علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية (ص١٠٤).
(٢) الجامع الصغير (١٥/ ١٥).

الحديث مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف من طريقه، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيره، كما مر بنا آنفا.

٥- انتقى الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- أحاديث هذا الكتاب من (٣١) كتابا من كتب السنة.

ثانيًا: عيوب الكتاب:

١- لا تتحقق الاستفادة منه إلا لمن حفظ متن الحديث.

٢- لا تتحقق الاستفادة منه لمن أراد جمع متون أحاديث في موضوع واحد.

٣- لا تستطيع البحث في هذا الكتاب عن الأحاديث الفعلية، أو المشتركة بين القول والفعل، أو التقريرات التي اشتملت على أسئلة ومراجعة وغير ذلك [١].

٤- على الرغم من تصريح الحافظ السيوطي بأنه لم يذكر فيه حديثا موضوعا؛ إلا أنه أورد عددا كبيرا من الأحاديث الباطلة والموضوعة، وقد نبه المناوي في (فيض القدير شرح الجامع الصغير على تلك الأحاديث).

نماذج من الأحاديث الموضوعه الواقعة في الجامع الصغير:

۞ حديث:" آخِرُ مَنْ يَدْخُلُ الجنَّةَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: جُهَيْنَةُ فَيَقُولُ أَهْلُ الجَنَّةِ: عِندَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِينُ .... (خطّ فِي رُوَاة مَالك) عَن ابْن عمر ض[٢].

۞ آفَةُ الظَّرْفِ الصَّلَفُ وآفَةُ الشَّجَاعَةِ البَغْيُ وآفَةُ السَّمَاحَةِ المَنُّ وآفَةُ الجَمَالِ الخُيلاءُ وآفَةُ العبَادَةِ الفَتْرَةُ وآفَةُ الحَدِيثِ الكَذِبُ وآفَةُ العِلْمِ النِّسْيَانُ وآفَةُ الحِلْمِ السَّفَهُ وآفَةُ الحَسَبِ الفَخْرُ وآفَةُ الجود السرف....(هب)وضعفه عن علي،(ض)[٣].

---

(١) علم تخريج الأحاديث (ص ٥٢).

(٢) الجامع الصغير (ح رقم: ١٠١٩)

(٣) الجامع الصغير (ح رقم: ١٠٢٢)

۞ ابْتَغُوا الخَيْرَ عِنْدَ حِسانِ الوُجُوهِ..... (قطّ فِي الأفراد) عن أبي هريرة (ض).

وغير ذلك من الأحاديث.

٤ - رموز الكتاب:

أ- رموز أصحاب المصنفات التي نقل منها الحافظ السيوطي في كتابه:

(خ) للإمام البخاري في "صحيحه".

(م) للإمام مسلم في "صحيحه".

(ق) لما اتفق عليه البخاري ومسلم في "صحيحهما".

(د) لأبي داود في "سننه".

(ت) للترمذي في "سننه".

(ن) للنسائي في "سننه".

(هـ) لابن ماجه في "سننه".

(٤) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع.

(٣) الرقم ثلاثة رمز لأبي داود والترمذي والنسائي.

(حم) رمز لأحمد بن حنبل في "مسنده".

(عم) رمز لعبد الله ابن الإمام أحمد في زوائده على "المسند".

(ك) رمز للحاكم، قال السيوطي: (فإن كان في "مستدركه" أطلقت وإلا بينت).

(خد) رمز للبخاري في "الأدب المفرد".

(تخ) رمز للبخاري في "التاريخ الكبير".

(حب) رمز لابن حبان في "صحيحه".

(طب) رمز للطبراني في "المعجم الكبير".

(طس) رمز للطبراني في "المعجم الأوسط".

(طص) رمز للطبراني في "المعجم الصغير".

(ص) رمز لسعيد بن منصور في "سننه".

(ش) رمز لابن أبي شيبة.

(عب) رمز لعبد الرزاق في "الجامع".

(ع) رمز لأبي يعلى في "مسنده".

(قط) رمز للدارقطني، قال السيوطي: (فإن كان في "السنن" أطلقت وإلا بينت).

(فر) رمز للديلمي في "مسند الفردوس".

(حل) رمز لأبي نعيم في "حلية الأولياء".

(هب) رمز للبيهقي في "شعب الإيمان".

(هق) رمز للبيهقي في "السنن الكبرى".

(عد) رمز لابن عدي في "الكامل".

(عق) رمز للعقيلي في كتابه "الضعفاء".

(خط) رمز للخطيب، قال السيوطي: (فإن كان في "التاريخ" أطلقت، وإلا بينت).

ب- رموز السيوطي لأحكامه على الأحاديث ومراتبها:

(صحـ) للصحيح. **(ح)** للحسن. **(ض)** للضعيف.

٥ - طريقة التخريج من الكتاب:

إذا أردت تخريج حديث عن طريق الجامع الصغير فما عليك إلا أن تتبع الخطوات الآتية:

١- أن تنظر في متن الحديث الذي تريد تخريجه وتعرف أول لفظة منه، فإن لم تعرف طرفه ولا أول لفظة منه فلا يمكنك تحريجه من هذا الكتاب.

٢- إذا عرفت أول الحديث، فعليك أن تعرف الحرف الذي يبدأ به، فإذا عرفته؛ فابدأ البحث عنه في ذلك الحرف، مع مراعاة الحرف الذي يليه.

٣- إذا وصلت إلى الحديث قم بفك رموزه، برجوعك إلى مقدمة الكتاب.

٤- تأكد من مرتبة الكتب التي أشار إليها في التصنيف الذي أشار إليه في المقدمة للاستعانة به في الحكم على الحديث[1].

٥- إذا كان لفظُ الحديث مبدوءًا بأل، فعليك أن يأتي بالمحلى بأل من هذا الحرف، وذلك كحديث " **التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لاَ ذَنْبَ لَهُ** "، فعلى الباحث أن يأتي بالمحلى بأل من حرف التاء.

وحديث:" **السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعَجِّلِ الرُّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ**" (مَالك حم ق هـ) عن أبي هريرة (صح). فعلى الباحث أن يذهب إلى المحلى بأل من حرف السين.

٦ - إذا كان الحديث يتعلق بشمائل النبي - صلى الله عليه وسلم - فعليك أن يأتي بحرف الكاف باب شمائله ﷺ.

قال الإمام السيوطي:" **باب "كان" وهي الشمائل الشريفة:**

---

(١) علم تخريج الأحاديث (ص ٥١).

6470- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبيض مليحا مقصدا... (م ت) في الشمائل عن أبي الطفيل، (صح).

6471-كان أبيض، كأنما صيغ من فضة، رجل الشعر" .....(ت) فيها عن أبي هريرة، (صح).

6474-كان أحسن الناس وجها، وأحسنهم خلقا، ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير... (ق) عن البراء (صح).

٧- إذا كان الحديث يتعلق بالمناهي فعلى الباحثِ أن يطلب حرف النون، ثم يتتبع الأحاديث في حرف النون ثم المحلى بأل من هذا الحرف، ثم يطلب عنوان المناهي ويتتبع الحديث.

قال الحافظ السيوطي:**" باب: المناهي"**: 9328- نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات ... (حم د) عن معاوية (ح).

٨- إذا وقف الباحثُ على مكان الحديث وعرف من أخرجه من أئمة السنة من خلال رموز السيوطي، فعليه أن يعود إلى مصنفات الأئمة المذكورين لاستكمال بيانات التخريج.

مثال تطبيقي:

حديث:" تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةُ ".

قال الحافظ السيوطي بعده:" (خد د ن) عن أبي وهب الجشمي (ح).

ومعناه: أن الحديث أخرجه: البخاري في كتابه الأدب المفرد، وأبو داود في سننه، والنسائي في سننه عن أبي وهب الجشمي، وهو حديث حسن.

ثم بعد ذلك نرجع إلى هذه الكتب لنستخرج منها الحديث، وذلك بذكر الكتاب، والباب، والجزء، والصفحة التي ورد فيها الحديث.

وبالرجوع إلى الكتب المشار إليها وجدنا أن الحديث:

أخرجه البخاري في كتاب الأدب المفرد فقال: عن أبي وهب رضي الله عنه – وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ – عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ ومرة"(١).

وأخرجه أبو داود في سننه؛ قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ الطَّالْقَانِيُّ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلُ ابْنُ شَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجُشَمِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" **تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا حَرْبٌ وَمُرَّةٌ**"(٢).

وأخرجه الإمام النسائي في سننه؛ قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْبَزَّازُ هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ الطَّالَقَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُهَاجِرٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ شَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ – وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" **تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَارْتَبِطُوا الْخَيْلَ، وَامْسَحُوا بِنَوَاصِيهَا وَأَكْفَالِهَا وَقَلِّدُوهَا، وَلَا**

(١) الأدب المفرد باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل(ص٢٨٤ح ٨١٤)ن وإسناده صحيح دون جملة بأسماء الأنبياء.

(٢) سنن أبي داود كتاب الآداب، باب ما جاء في تغيير الأسماء (٤/ ٢٨٧ح ٤٩٥٠)، وإسناده صحيح دون جملة بأسماء الأنبياء.

تُقَلِّدُوهَا الْأَوْتَارَ، وَعَلَيْكُمْ بِكُلِّ كُمَيْتٍ أَغَرَّ مُحَجَّلٍ، أَوْ أَشْقَرَ أَغَرَّ مُحَجَّلٍ، أَوْ أَدْهَمَ أَغَرَّ مُحَجَّلٍ"(١).

مثال آخر قال السيوطي:" **آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم**" – تخ هـ ك – عن ابن عباس رضي الله عنهما . صح".

معناه أن الحديث:

– أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير"، وابن ماجه في "سننه"، والحاكم في "المستدرك"، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح.

وبالرجوع إلى هذه الكتب تبين أن الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، فقال: حدَّثني ابْنُ مُنير، سَمِعَ سَلَمة، أَخبرنا عَبد الله، قَالَ: أَخبرنا عُثمان بْنُ الأَسود، عَنْ مُحَمد بْن عَبد الرَّحمَن بْن أَبي بَكر، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ، عَنِ النَّبيِّ صَلى اللهُ عَلَيه وسَلم، قَالَ: آيَةُ مَا بَينِنا وبَينَ المُنافِقِينَ لاَ يَتَضَلَّعُونَ مِن زَمزَمَ"(٢).

وأخرجه ابن ماجه في سننه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَالِسًا، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: مِنْ زَمْزَمَ، قَالَ: فَشَرِبْتَ مِنْهَا، كَمَا يَنْبَغِي؟ قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا، فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا، وَتَضَلَّعْ مِنْهَا، فَإِذَا فَرَغْتَ، فَاحْمَدِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ

(١) سنن النسائي كتاب الخيل، باب ما يستحب من شية الخيل (٦/ ٢١٨ح ٣٥٦٥)، ضعيف.
(٢) التاريخ الكبير (١/ ١٥٧ح ٤٦٨).

رَسُولَ اللهِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" **إِنَّ آيَةَ مَا بَيْنَنَا، وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ، إِنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ، مِنْ زَمْزَمَ**"(١).

وأخرجه أبو عبد الله الحاكم في المستدرك فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ فَقَالَ: شَرِبْتُ مِنْ زَمْزَمَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَشَرِبْتَ مِنْهَا كَمَا يَنْبَغِي؟ قَالَ: وَكَيْفَ ذَاكَ يَا أَبَا عَبَّاسٍ؟ قَالَ: إِذَا شَرِبْتَ مِنْهَا فَاسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَاذْكُرِ اسْمَ اللهِّ، وَتَنَفَّسْ ثَلَاثًا، وَتَضَلَّعْ مِنْهَا، فَإِذَا فَرَغْتَ مِنْهَا فَاحْمَدِ اللهَّ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:"**آيَةٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ زَمْزَمَ**" هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ إِنْ كَانَ عُثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ سَمِعَ مِنِ ابْنِ عَبَّاسٍ"(٢).

٦- ملحوظات على منهج السيوطي في الكتاب:

١- أن الترتيب الهجائي لأوائل الأحاديث اتفق تمامًا في الحرف الأول والثاني، ثم قد يختل بعد ذلك.

٢- أن السيوطي قدم حديث: " إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"، وصدَّر به أول الكتاب، ولم يجعله ضمن الترتيب الذي نهجه؛ تبركًا به وتصحيحًا لنيته، وهذا صنيع بعض المحدثين ؛ كالإمام البخاري وغيره.

---

(١) سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب الشرب من زمزم (٢/ ١٠١٧ح ٣٠٦١)، في الزوائد هذا إسناد صحيح رجاله موثقون.

(٢) المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٤٥ح ١٧٣٨).

٣- أنه في حرف الباء قدم حديث: "بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِفْتَاحُ كُلِّ كِتَابٍ"، ولم يراع الترتيب الذي نهجه ؛ لشرف الآية، وتقديمها على غيرها، ثم راعى الترتيب بعد هذا الحديث.

٤- جعل السيوطي بعد كل حرف بابا سماه (المحلى بأل من ...) ذلك الحرف، فمثلا بعد الانتهاء من حرف الباء المجرد قال:" باب المحلى بأل من حرف الباء"، وهكذا في باقي الحروف.

٥- بعد الانتهاء من الأحاديث المبدوءة بحرف الكاف عقد السيوطي عنوانًا خاصًّا بالشمائل سماه:(باب كان، وهي الشمائل الشريفة).

٦- عقد السيوطي بابًا سماه: (باب المناهي)، ومحله بعد المحلى بأل من حرف النون.

٧- في باب اللام لم يذكر "لا" النافية، و"لا" الناهية، وذلك لأنه أفرد (اللام ألف) في بابٍ مستقل بعد الواو، وقبل الياء التي هي خاتمة الحروف.

٨- حصل كثير من التحريف برموز الكتاب المتعلقة بالحكم على الأحاديث.

٩- في حكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التساهل، ولذلك تعقبه المناوي في شرحه المسمى: "فيض القدير شرح الجامع الصغير" في بعض الأحاديث، وخالفه في الحكم عليها، مع بيان وجه ما ذهب إليه [1].

ب. الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور للإمام المناوي (١٠٣١ هـ)

ج. كنز الحقائق في حديث خير الخلائق للمناوي أيضا.

---

(١) علم تخريج (ص٥٥).

د- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للشيخ يوسف النبهاني (١٣٥٠هـ).

ه.موسوعة أطراف الحديث النّبوي الشريف، لمحمد السعيد بسيوني زغلول [١].

ثانيا: الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:

وهي كتب ألّفها العلماء نصحاً للمسلمين وتحذيرًا لهم من العمل بهذه الأحاديث المشهورة التي، تثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحتى يسْهل على المسلم الوقوف على ما يريد. والشهرة في هذه الأحاديث ليست هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها أن يروى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر وإنما المراد بها الشهرة اللغوية أي انتشار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها لدى عامتهم، وأكثرها مرتب على حروف المعجم[٢].

ومن أهم المؤلفات فيها:

١- التذكرة، في الأحاديث المشتهرة. لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤) هـ.

٢- واللآلئ المنثورة، في الأحاديث المشهورة، مما أَلِفَهُ الطبع، وليس له أصل في الشرع. للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢) هـ

٣- والدُّرر المنتثرة، في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي (٩١١ هـ)، لخص فيه تذكرة الزركشي، وزاد عليها كثيراً.

(١) مبادئ التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١١٨.

(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١٦٠.

٤- والبدر المنير، في غريب أحاديث البشير النذير، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني، المتوفى سنة (٩٧٣هـ)، انتخبها من جامع السيوطي، والمقاصد الحسنة، ورتبها على حروف المعجم، وفيها نحو ثلاثمائة وألفي حديث

٥- كشف الالتباس، فيما خفي على كثير من الناس، ذكر البشير ظافر. أن مؤلفه: عز الدين الخليلي من علماء القرن الحادي عشر. وذكر ابن جعفر الكتاني، أنه: تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس، ومؤلفه عز الدين محمد بن أحمد الخليلي، المدني القادري الشافعي، المتوفى سنة (١٠٥٧ هـ).

٦- الدرة اللامعة، في بيان كثير من الأحاديث الشائعة. ذكر الكتاني، أنها مختصر المقاصد الحسنة، ولم يذكر مؤلفها، ونسبها البشير ظافر، إلى أحمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي.

وغير ذلك من المؤلفات الكبيرة في هذا الفن.

ومن أشهرها:

١- المقاصد الحسنة في بيانِ كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للحافظ السخاوي (ت ٩٠٢ هـ).

كتاب جامع في بيان صحة أو ضعف الأحاديث المنتشرة على الألسنة، وفيه من الصناعة الحديثية والنّكَات العلمية ما خلا منه غيره، مع التحرير والإتقان، قال ابن العماد الحنبلي: وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بالدرر المنتثرة، في الأحاديث المشتهرة، وفي كل منهما ما ليس في الآخر" [1].

(١) شذرات الذهب (١٠/ ٢٤).

بلغت أحاديث الكتاب (١٣٥٦) حديثا، وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس عند غيره، مع التحرير والإتقان، واختصره عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني في" تمييز الطيب من الخبيث " إذ ذكر الحديث، ومن خرجه ومرتبته، دون ذكرِ الرجال، أو سبب الضعف، دون حذفٍ من الأحاديث، واختصره علي بن أحمد المنوفي في" الرسائل السنية".

مؤلف الكتاب:

هو أبو الخير وأبو عبد اللهَّ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر الملقب بشمس الدين، السخاوي الأصل، القاهري المولد والنشأة، الشافعي المذهب، الإمام شيخ الإسلام، وحافظ العصر، ومفتي المسلمين، المؤرخ المحقق، النسابة العمدة، الرحالة الناقد، وارث علوم الأنبياء، الفرد الفريد، وبيت القصيد – ينسب لسَخَا – وهى قرية غربيّ الفسطاط بمصر – بلد آبائه، وهو مولود بالقاهرة، بحارة بهاء الدين، بجوار مدرسة البُلقيني، في شهر ربيع الأول من سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة.

سكن بجوار الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، عند بلوغه الرابعة من عمره، ودخل المكتب، فحفظ القرآن، وجوده، وحفظ كثيراً من المتون، وقرأ وسمع وقابل الشيوخ، وروى عن العلماء وحمل عنهم كثيراً، ولازم شيخه حافظ الدنيا أحمد بن حجر، وظهرت عبقريته، حتى شهد له شيخه بأنه أمثل جماعته، ورحل إلى البلاد المصرية، والحجازية، وإلى حلب، وحماة، وبعلبك، ودمشق. يروي عن علماء هذه البلاد، وتلك الأمصار، ويعقد مجالس الإملاء، ويحدث بمروياته ومؤلفاته، وبرع في العلوم النقلية والعقلية، وشهد له العلماء: من شيوخه وأقرانه،

بأنه حجه وإمام وحافظ، وولى قراءة الحديث في كثير من المدارس المصرية، وانتهت إليه رياسة علم الحديث، وعلم التاريخ، وصنف كثيراً من المصنفات في علوم الحديث والتاريخ، كانت مرجع العلماء وأهل التخصص، ولم ينازعه أحد في إمامة علماء الجرح والتعديل، ونقد الرجال، لما حصله من تلك العلوم، بالرحلة ولقاء الشيوخ، وملازمة الحافظ ابن حجر، حتى أصبح وارث علمه، ولم يغمط السخاوي حقه إلا منافس، حاسد مما يكون عادة بين المعاصرين[1].

مؤلفات السخاوي:

ابتدأ السخاوي في التأليف، قبل أن يكمل العشرين من عمره، واجتمع له في مؤلفاته التحرير والاعتماد، وحسن الوصف، وصحة النقد، وزادت مؤلفاته على أربعمائة مجلد، ذكر أكثرها في كتابه "الضوء اللامع". وذكر فيها كثيراً تلميذه ابن غازي في فهرسته – ويغلب عليها فنون الحديث والتاريخ[2].

منهج السخاوي في الكتاب:

صدَّر الحافظ السخاوي كتابه بمقدمة بين فيها منهجه، وطريقته في ترتيب فقال:" فهذا كتاب رغب إلي فيه بعض الأئمة الأنجاب، أبين فيه بالعزو والحكم المعتبر، ما على الألسنة اشتهر، مما يظن إجمالا أنه من الخبر، ولا يهتدي لمعرفته إلا جهابذة الأثر، وقد لا يكون فيه شيء مرفوع، وإنما هو في الموقوف أو المقطوع وربما لم أقف له على أصل أصلا، فلا أبت بفصل فيه قولا، غير ملتزم في ذلك

(١) الضوء اللامع (٨/ ٢- ٣٢)، نظم العقيان (ص١٥٢)، شذرات الذهب (١٠/ ٢٣). و النّور السافر (١٦- ٢١) و الكواكب السائرة (١/ ٥٣) و البدر الطالع (٢/ ١٨٤- ١٨٧) .

(٢) الضوء اللامع (٨/ ٢- ٣٢)، نظم العقيان (ص١٥٢)، شذرات الذهب (١٠/ ٢٣). و النّور السافر (١٦- ٢١) و الكواكب السائرة (١/ ٥٣) و البدر الطالع (٢/ ١٨٤- ١٨٧) .

الاستيفاء ولا مقدم على تنقيص لمتقدم أو جفاء، وإن لم يسلم كلامه من خلل، ولا تكلم بما يتضح به زوال العلل، تأدبا مع الأئمة كالزركشي وابن تيمية، فالفضل للسابق، والعدل هو الموافق، مرتبا على حروف المعجم في أول الكلمات، وإن كان ترتيبه على الأبواب للعارف من أكبر المهمات، ولذا جمعت بين الطريقتين، ورفعت عني اللوم ممن يختار إحدى الجهتين، فبوبت للأحاديث بعد انتهائها، وأشرت لمظانها من ابتدائها، ولاحظت في تسميتها أحاديث - المعنى اللغوي، كما أني لم أقصد في الشهرة الاقتصار على الاصطلاح القوي، وهي ما يروى عن أكثر من اثنين في معظم طباقه أو جميعها بدون مين، بل القصد الذي عزمت على إيضاحه وأن أتقنه، ما كان مشهورا على الألسنة من العالم المتقن في سبره أو غيره في بلد خاص، أو قوم معينين، أو في جل البلدان وبين أكثر الموجودين، وذلك يشمل ما كان كذلك، وما انفرد به راويه بحيث ضاقت مما عداه المسالك، وما لا يوجد له عند أحد سند معتمد، بل عمن عرف بالتضعيف والتلفيق والتحريف، وما لم يجيء كما أشرت إليه إلا عن الصحابة، فمن بعدهم من ذوي الرجاحة والإصابة، وما لم يفه به أحد من المعتمدين بالظن الغالب لا اليقين، وربما أنشط لشيء من المعنى، وأضبط ما يزول به اللبس بالحسنى[1].

ومن خلال هذه المقدمة فإنه يمكن بيان كيفية ترتيب الكتاب في النقاط الآتية:

١- قسم الحافظ السخاوي كتابه إلى بابين رئيسين: الباب الأول فيعرض فيه الأحاديث الشريفة مبتدئاً بالحرف الأول منها، ويقع في ثمانية وعشرين باباً، بدأها بحديث:" آخر الدواء الكي"، وختمها بحديث:" يوم القيامة على المؤمنين، كقدر

(١) المقاصد الحسنة (ص ٣٥).

ما بين الظهر والعصر". أما لباب الثاني: فجاء في ترتيب الأحاديث الشريفة على الأبواب، فبدأها بكتاب الإيمان،فذكر حديث:" الأعمال بالنيات، وحديث:" نية المؤمن أبلغ من عمله"، ثم كتاب الأدب، ثم كتاب العلم، ثم كتاب الطهارة، وهكذا إلى أن ختم كتابه، بكتاب" البعث والنشور".

٢- رتب الأحاديث على حسب حروف الهجاء، مراعياً الحرف الأول فقط، أما الحرف الثاني فقد يراعيه تارة، وقد لا يراعيه تارة أخرى.

٣- يكتفي بذكر متن الحديث بدون إسناد، وأحياناً قد يذكر السند؛ لأن له كلام على هذا السند من حيث درجة الحديث، ويعرض الخلاف في كلماته، وسنده، مبيناً طرقه، وحالته من الضعف والصحة.

مثاله: حديث:" آفَةُ الْحَدِيثِ الْكَذِبُ وَآفَةُ الْعِلْمِ النِّسْيَانُ".

قال الحافظ السخاوي:" **وسنده ضعيف إلا أنه صحيح المعنى**، وللدارمي في مسنده والعسكري في الأمثال من حديث وكيع عن الأعمش رفعه معضلا أو مرسلا: آفة العلم النسيان وإضاعته أن تحدث به غير أهله، وللبيهقي في المدخل من حديث أبي العميس المسعودي عن القاسم هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جده – وبينهما انقطاع – موقوفا: آفة الحديث النسيان، وله في الشعب وغيرها وكذا للخلعي في فوائده عن رؤبة بن العجاج، قال قال لي النسابة البكري: للعلم آفة ونكد وهجنة فآفته نسيانه، ونكده الكذب، وهجنته نشره عند غير أهله[1].

(١) المقاصد الحسنة (ص ٤٠).

٤- يحرص السخاوي كثيراً على بيان مواضع الحديث في الكتب التي أخرجته، كما في المثال السابق.

٥-يبين درجة الحديث صراحة عقب إيراده للحديث، وشواهده، فيقول:"بإسناد صحيح"، أو" بإسناد حسن"، أو "بإسناد ضعيف"، وإما أن يبين أن فيه راو ضعيف، أو وضاع، وهذا كالحكم عليه، وقد يقول: لا أصل له.

٦- يذكر الحافظ السخاوي ما في الباب من الأحاديث.

مثاله حديث:" آلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ".

قال السخاوي:" تمام في فوائده من حديث شيبان بن فروخ حدثنا نافع بن هرمز. والديلمي من حديث النضر بن محمد الشيباني عن يحيى بن سعيد كلاهما عن أنس رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم من آل محمد؟ فقال كل تقي من أمة محمد، ولفظ الديلمي فقال: آل محمد كل تقي، ثم قرأ {إن أولياؤه إلا المتقون} وفي **الدلائل** من حديث ابن الشخير ومن حديث شريك عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله من آل محمد؟ قال: كل تقي، وأسانيدها ضعيفة، **ولكن شواهده كثيرة**. منها في الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم: إن آل أبي فلان ليسوا لي بأولياء إنما وليي الله وصالح المؤمنين، كما بينتها في ارتقاء الغرف، وقد حمل الحليمي حديث الترجمة على كل تقي من قرابته، ومن الأدلة التي استدل بها البيهقي على أن اسم الآل للقرابة خاصة لا لعامة المؤمنين[1].

(١) المقاصد الحسنة (ص ٤٠).

٧- إذا كان له شواهد أو متابعات فإنه يذكر ما يتيسر له منها، وقد يطيل فيها، كما في المثال السابق.

٨- اهتم الحافظ السخاوي بذكر ألفاظ الحديث ومن خرَّج كل لفظ، كما في المثال السابق.

٩- عند ذكر من خرَّج الحديث يذكر الإسناد ومواضع الالتقاء والافتراق فيه.

مثاله حديث: أَبْلِغُوا حَاجَةَ مَنْ لا يَسْتَطِيعُ إِبْلاغَ حَاجَتِهِ، فَإِنَّهُ مَنْ أَبْلَغَ سُلْطَانًا حَاجَةَ مَنْ لا يَسْتَطِيعُ إِبْلاغَهَا إِيَّاهُ ثَبَّتَ اللهُ قَدَمَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

قال الحافظ السخاوي:" **البيهقي في الدلائل** من حديث جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده علي بن الحسين، ومن حديث من لم يسم عن ابن لأبي هالة كلاهما عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: سألت خالي هند بن أبي هالة التميمي - وكان وصافا - عن حلية النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر حديثا طويلا، وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول: ليبلغ الشاهد الغائب، وأبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغي حاجته، وذكره، وهو من الوجه الأول عندنا في مشيخة ابن شاذان الصغرى، ومن الوجه الثاني في **المعجم الكبير للطبراني**. وكذا في الشمائل النبوية للترمذي، لكن بدون القصد منه هنا، وأخرجه البغوي وابن منده وآخرون، ورواه الفقيه نصر في فوائده من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا: أبلغوني. وذكره بزيادة على الصراط، وفي الباب عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما، وهما بلفظ: من كان وصلة لأخيه المسلم إلى ذي سلطان في تبليغ بر أو تيسير عسير أعانه الله على إجازة الصراط عند دحض الأقدام، وهما عند الطبراني، وصحح ثانيهما الحاكم، وابن حبان، ووهم الديلمي في عزوة لفظ

الترجمة للطبراني عن أبي الدرداء، فالذي فيه حديث عائشة وابن عمر، ولكن بلفظ: رفعه الله في الدرجات العلى من الجنة [١].

١٠- يعزو الأحاديث إلى المصادر صراحة بلا رموز إجمالاً "فلا يذكر الباب ولا الكتاب ولا الجزء ولا الصفحة". ويذكر اسم راوي الحديث، وتكون العبارة الاصطلاحية: أورده، أو ذكره لأنه مصدر فرعي، كما في المثال السابق.

١١- إذا لم يجد الحديث مرويًا، أو كان ضعيفا؛ أتى بما يدلّ عليه من القرآنٍ أو القصصٍ والأمثالٍ والأشعارٍ ونحوها. **مثاله حديث**: آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ".

قال السخاوي:" **لم أقف عليه**، وكذا فيما قيل شيخي من قبلي، ولكن قد رأيته بخط بعض طلبته من أصحابنا في هامش تسديد القوس مجردا عن العزو والصحابي، وذلك لا أعتمده من مثله، وزاد فيه: لأن القرآن كلام الله غير مخلوق. نعم في فضائل القرآن من جامع الترمذي من حديث الحميدي قال: قال لنا سفيان بن عيينة في تفسير حديث ابن مسعود: ما خلق الله سبحانه من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي: آية الكرسي كلام الله وكلام الله أعظم خلق الله من السماء والأرض، وفي نسخة: أعظم مما في السماوات والأرض، قلت: وكأنه أشار إلى ما أورده الطبراني من حديث ابن مسعود موقوفا: كل آية في كتاب الله خير مما في السماء والأرض، ووقفت على أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه من قوله أنه كان يقرئ الرجل الآية ثم يقول: لهي خير مما طلعت عليه الشمس وما على الأرض من شيء، حتى يقول ذلك في القرآن كله، وفي لفظ أنه كان إذا علم الآية قال:

---

(١) المقاصد الحسنة (ص٥٠).

خذها فلهي خير من الدنيا وما فيها. أخرجهما ابن الضريس في فضائل القرآن، وأولهما عند الطبراني في معجمه الكبير، وأبي عبيد في فضائل القرآن، بلفظ: كان يقرئ القرآن فيمر بالآية فيقول للرجل: خذها فوالله لهي خير مما على الأرض من شيء ... إلخ [1].

وحديث:" خَيْرُ الأُمُورِ أَوْسَاطُهَا":

قال السخاوي:" ابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد بسند مجهول عن علي مرفوعا به، وهو عند ابن جرير في التفسير من قول مطرف بن عبد اللهَّ ويزيد بن مرة الجعفي، وكذا أخرجه البيهقي عن مطرف، وللديلمي بلا سند عن ابن عباس مرفوعا: خير الأعمال أوسطها، في حديث أوله: داوموا على أداء الفرائض، وللعسكري من طريق معاوية بن صالح عن الأوزاعي قال: ما من أمر أمر اللهَّ به إلا عارض الشيطان فيه بخصلتين لا يبالي أيهما أصاب الغلو والتقصير، ولأبي يعلى بسند رجاله ثقات عن وهب بن منبه قال: إن لكل شيء طرفين ووسطا، فإذا أمسك بأحد الطرفين مال الآخر، وإذا أمسك بالوسط اعتدل الطرفان، فعليكم بالأوسط من الأشياء، **ويشهد لهذا كله** قوله تعالى: {وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ} وقوله: {لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} وقوله {وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلا} وقوله: {إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ} وهي الشابة {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} وكذا حديث الاقتصاد، وأنشد بعضهم:

عليك بأوساط الأمور فإنها ... نجاة ولا تركب ذلولا ولا صعبا

---

(١) المقاصد الحسنة (ص ٤٢).

١٢- لا يجعل للمحلى بأل فصلاً مستقلاً، بل يذكره في سياق أحاديث الحرف نفسه.

١٣- إذا اشتهر الحديث بلفظين فإنه يذكره في موضع أحدهما، ويحبل على الآخر.

٢- كشفُ الخفاء ومزيلُ الإلباس عما اشتهرَ من الأحاديثِ على ألسنةِ الناس، للعجلوني(١١٦٤)هـ.

لخّص فيه المؤلف، كتاب " المقاصد الحسنة " ولم يقتصر عليه، بل زاد مما فيهِ، كاللآلئ المنثورة، والدرر المنتشرة، وغيرهما وقد اشتملَ الكتاب على (٣٢٥٤) حديثًا، فتكون أكثر من ضعفي مما في " المقاصد الحسنة"[١].

ثالثا - المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة:

قام بعض العلماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة، فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم، وذلك تسهيلا على المراجعين في تلك الكتب واختصارا للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في الكتاب[٢].

فمن أشهر هذه المفاتيح والفهارس:

أ. مفتاح الصحيحين للتوقادي

ب. البغية في ترتيب أحاديث الحلية للسيد عبد العزيز الغماري.

ج. فهرس لترتيب أحاديث صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي.

د. فهارس كنز العمال.

هـ. سلسلة الفهارس العلمية للدكتور يوسف مرعشلي [٣].

---

(١) أصول التخريج للطحان (ص ٨).

(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص ٧٠.

(٣) مبادئ التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١٢٠.

الطريقة الثانية: التخريج بألفاظ الحديث:

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على أخذ كلمة "لفظة" بارزة أو غريبة من ألفاظ الحديث- شريطة أن تكون هذه الكلمة من الأسماء أو الأفعال، أما الحروف فلا - والبحث عنها فإذا تبين وجود جزء من الحديث تحت هذه الكلمة فقد توصلنا من خلالها إلى تخريج الحديث، فتحت هذا الجزء من الحديث سنجد تخريج الحديث بذكر من أخرجه من أصحاب الكتب، ومواضع تخريجه فيها[1].

ويراعى في هذه الطريقة أن تكون اللفظة المختارة من الألفاظ الغريبة؛ لأنه كلما كانت الكلمة غريبة، كان التخريج سهلا ومؤكدًا.

مثال ذلك حديث:" إن النبي ﷺ نهى عن طعام المتَبَارين أن يؤكل".

فلو بحثنا عن هذا الحديث تحت كلمة (نهى)، أو (طعام)، أو (يؤكل) سيكون التخريج صعبا لأن هذه الكلمات واشتقاقاتها وردت في عدد كبير من الأحاديث.

لكن إذا بحتنا عن هذا الحديث في (تبارى) فإن التخريج سيكون سهلًا لأن كلمة تبارى بكل اشتقاقاتها لم ترد إلا مرتين فقط في الكتب التسعة.

مميزات هذه الطريقة:

أ - سرعة الوصول إلى الحديث المراد تخريجه إذا تم اختيار الكلمة المناسبة.

ب - أن المؤلفين في هذه الطريقة يحددون مواضع الحديث في الكتب؛ فيذكرون اسم الكتاب والباب الذي يوجد فيه الحديث، أو يذكرون الجزء والصفحة.

ج- في هذه الطريقة يمكن تخريج الحديث بمعرفة أي جزء منه.

---

١ - ينظر: طرق تخريج حديث رسول الله (ص ٨٣).

عيوب هذه الطريقة:

وكما أن لهذه الطريقة مميزات فإن لها أيضا عيوب من أهمها ما يأتي:

١- أن مستعمل هذه الطريق في التخريج لابد أن يكون على دراية باللغة العربية، حتى يعرف كيف يجرد الكلمة من الحروف الزائدة، لأنها تعتمد على الحروف الأصلية فقط.

فكلمة (المتبارين) يبحث عنها في (تبارى)، وكلمة (متعمدا)، نبحث عنها في (عمد)، وكلمة (يؤمن) نبحث عنها في (أمن)، وهكذا ..... الخ.

٢- أن هذه الطريقة لا تذكر لنا اسم الصحابي راوي الحديث، وإنما تدلنا على مكان وجود الحديث فقط، فإذا كان الحديث رواه أكثر من صحابي ونحن نريد رواية صحابي معين فإن ذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد.

٣- لا يكفي في هذه الطريقة أن يعتمد الباحث على كلمة واحدة فربما خلت الرواية عن هذه الكلمة فلم تذكرها، فيحتاج الباحث أن يبحث عن كلمة أخرى.

الكتب المساعدة في هذه الطريقة:

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

عبارة عن معجم مفهرس لألفاظ الحديث الشريف الموجود في الكتب التسعة، التي تعد أشهر كتب السنة وهي:

١ - صحيح الإمام البخاري.

٢ - صحيح الإمام مسلم.

٣ - سنن الإمام أبى داود.

٤ - سنن الإمام الترمذي.

٥ – سنن الإمام النسائي.

٦ – سنن الإمام ابن ماجه.

٧ – سنن الإمام الدارمي.

٨ – موطأ الإمام مالك بن أنس.

٩ – مسند الإمام أحمد بن حنبل.

وقد صنف هذا المعجم: جماعة من المستشرقين على رأسهم الدكتور: أرند جان ونسينك أستاذ اللغة العربية في جامعة ليدن، وشاركهم في إخراجه الشيخ: محمد فؤاد عبد الباقي، وقد طبع هذا المعجم في ثمانية أجزاء؛ السابع منها فهرس لألفاظ الحديث، والجزء الثامن يحتوي على مجموعة فهارس للأعلام، والأماكن، وسور القرآن، وقامت بطبعة مطبعة ليدن بهولندا، ونشر سنة ١٩٣٩م.

وهذا المعجم من أوسع المعاجم وأسهلها؛ ذلك لأنه يكفي أن يعرف الباحث كلمة واحدة من الحديث الذي يبحث عنه ليقف على الحديث كاملًا، ويعرف مخرجيه؛ فمثلًا قوله صلى الله عليه وسلم: "وابتسامتك في وجه أخيك صدقة" يمكنك أن تقف على هذا الحديث في مادة "بسم، ووجه، وأخ، وصدق"؛ ففي أي لفظة من هذه الألفاظ بحثت ستجد هذا الحديث، كما ستجد غيره من الأحاديث التي ذكرت فيها واحدة من هذه الألفاظ، ومن ثم كانت سهولة استعماله ويسر الرجوع إليه والاستفادة منه [(١)].

الرموز المستخدمة في المعجم: لقد استخدم مصنفو المعجم رموزا لهذه الكتب التي يتعامل معها المعجم المفهرس من باب الاختصار وهذه الرموز التي

(١) لمحات في المكتبة والبحث والمصادر (ص٢٠٢).

استخدمها المعجم وما تدل عليه مسجلة في أسفل كل صفحتين متقابلتين من صفحات المعجم وقد رمز المعجم لهذه الكتب بالرموز الآتية:

١ – صحيح الإمام البخاري رمزه (خَ) ويذكر اسم الكتاب ورقم الباب.

٢ – صحيح الإمام مسلم ورمزه (مَ) ويذكر اسم الكتاب ورقم الحديث فيه.

٣ – سنن الإمام أبى داود ورمزه (دَ) ويذكر اسم الكتاب ورقم الباب.

٤ – سنن الإمام الترمذي ورمزه (ت) ويذكر اسم الكتاب ورقم الباب.

٥ – سنن الإمام النسائي ورمزه (نَ) ويذكر اسم الكتاب ورقم الباب.

٦ – سنن الإمام ابن ماجه ورمزه (جَه) ويذكر اسم الكتاب ورقم الباب.

٧ – موطأ الإمام مالك ورمزه (طَ) ويذكر اسم الكتاب، ورقم الحديث فيه.

٨ – مسند الإمام أحمد ورمزه (حَم) ويذكر رقم الجزء والصفحة.

٩ – سنن الإمام الدارمي ورمزه (دَي) ويذكر اسم الكتاب ورقم الباب.

وقاموا بكتابة هذه الرموز بعد كل حديث، وهي الرموز الدالة على موضع الحديث في الكتب التسعة.

ملاحظتان هامتان:

الأولى: سار مؤلفوا الكتاب على هذه الرموز إلا في سنن ابن ماجة؛ ففي الثلاث وعشرين صفحة الأولى استخدموا رمز(**ق**)، وكذلك في الثلاث وعشرين صفحة الأولى من مسند أحمد استخدموا رمز (**حل**)، وباقي الرموز كما هي.

الثانية: وضع نجمة على رقم الباب، أو رقم الصفحة؛ دليل على أن الحديث مذكور (مكرر) في هذا الباب أو الصفحة مرتين، ووضع نجمتين دليل على أنه كرر ثلاث مرات [١].

طبعات الكتب التسعة الموافقة لنظام المعجم:

١ – صحيح الإمام البخاري: بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، سواء طبع مستقلا مثل طبعة المكتبة الإسلامية بإستنبول – تركيا ١٩٧٩م، أو مع شرحه (فتح الباري شرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر، طبعة السلفية.

٢ – صحيح الإمام مسلم: الطبعة الموافقة للمعجم هي طبعة عيسى البابي الحلبي، وقد أخرجه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، ورقم أحاديثها، فجاءت موافقة تمامًا (للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي).

٣ – سنن الإمام أبى داود: تعتبر أقرب الطبعات موافقة للمعجم المفهرس؛ هي الطبعة التي حققها الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المطبوعة بمصر، وعلى الباحث أن يقوم بعدِّ الأبواب حتى يصل إلى الباب الذي به الحديث المراد تخريجه.

٤ – سنن الإمام الترمذي: وتعتبر الطبعة الموافقة للمعجم هي الطبعة التي أشترك في تحقيقها: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، والشيخ أحمد شاكر، والشيخ إبراهيم عطوة عوض، وقد جاء الكتاب في خمسة مجلدات موافقًا تمامًا (للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي).

٥ – سنن الإمام النسائي: لا توجد من سنن النسائي طبعة مرقمة وتعتبر أقرب طبعة موافقة للمعجم المفهرس هي طبعة مصطفى البابي الحلبي التي طبعها في

---

(١) كيفية التخريج ودراسة الأسانيد د/ عبد الناصر عبد الجليل (٢٣).

سنة ١٣٨٣ هجرية -سنة ١٩٦٤ ميلادية- بمصر، لكن يحتاج الباحث إلى عد الأبواب حتى يصل إلى الباب المراد.

٦ - سنن الإمام ابن ماجه: طبعة عيسى الحلبي، ترقيم وترتيب الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، فهي موافقة تمامًا لكتاب المعجم المفهرس.

٧ - سنن الإمام الدارمي: الطبعة التي خرّجها، ورقمها - كتبًا، أبوابا، وأحاديث - الشيخ عبد الله هاشم يماني المدني، وطبعتها شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة في سنة ١٣٨٦ هجرية الموافقة لسنة ١٩٦٦ ميلادية.

٨ - موطأ الإمام مالك بن أنس: طبعة عيسى البابي الحلبي، خرجها، ورقم كتبها، وأبوابها، أحاديثها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي فجاءت موافقًة تمامًا للمعجم.

٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل: وأما مسند الإمام أحمد بن حنبل فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها المعجم المفهرس، فالذي يتفق معها في هذا الترقيم الطبعة الميمنية بمصر في سنة ١٣١٣ هجرية، وقد صُورت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩ هجرية -١٩٦٩ ميلادية- تصوير دار صادر والمكتب الإسلامي ببيروت، والطبعة في ستة مجلدات كبار.

مميزات المعجم المفهرس وعيوبه:

أولا: بعض مميزات الكتاب:

يمتاز المعجم المفهرس بمزايا عدة نذكر منها:

١- سرعة الوصول إلى الحديث المراد تخريجه من تلك الكتب، وذلك لتحديد أماكنه فيها.

٢- توفير الكثير من الوقت والجهد في الوصول إلى الحديث.

٣- سهولة معرفة مَنْ أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة التي اعتمد عليها الكتاب مع الدقة في تحديد مكان وجود الحديث في تلك الكتب؛ فهو يذكر اسم الكتاب ورقم الباب أو رقم الحديث، أو يذكر رقم الجزء والصحيفة في تلك المصادر الحديثية.

مثاله: ذكر مؤلفوا المعجم في حرف (الباء) مادة " بأس":حديث" أذهب البأس رب الناس"، على النحو الآتي:

أذْهِبِ البأس ربَّ الناس خ مرضى ٣٠، ٣٨، ٤٠،،
م سلام ٤٦-٤٩،، جه طب ١٩، ٣٦، ٣٩،، د طب ١٨، ١٩،، ت دعوات ١١١،، جه جنائز ٦٤، طب ١٩، ٣٦، ٣٩،، حم ٤، ٢٥٩، ٦، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٤١، ٢٠٨، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٨٠

ومعناه: أن الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب المرضى، الباب رقم ٢٠، ٢٨، ٤٠.وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب السلام، الباب رقم: ٤٦، ٤٩، وأخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الطب، الباب رقم ١٩، ٢٦، ٢٩، وأخرجه أبو داود في سننه، في كتاب الطب، الباب رقم: ١٨،١٩، وأخرجه الترمذي في سننه، في كتاب الدعوات، الباب رقم: ١١١، وأخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الجنائز، الباب رقم ٦٤، وفي كتاب الطب، الباب رقم: ١٩،٢٦، ٢٩، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده الجزء الرابع، الصفحة رقم: ٤، ٢٥٩، وفي الجزء السادس، أرقام الصفحات التي وجد بها الحديث: ٤٤، ٤٥، ٥٠، ..... إلى آخر الأرقام المذكورة.

ثانيًا: عيوب الكتاب:

١- ضياع كثير من الوقت والجهد لمعرفة الحديث المطلوب تخريجُه، وذلك بسبب خلطه بين الأحاديث المتحدة في كلمة أو جملة ما.

٢- وجود بعض الأخطاء في العزو اللغوي أو التفريغ اللغوي وهذا يوقع طالب العلم في بعض الإشكالات ولكن هذه مسألة هينة؛ لأن طالب العلم ينبغي له أن يراجع كل لفظة.

3- سقوط بعض أحاديث الكتب التسعة – خاصة الترمذي – من المعجم مما قد يُحْدِثُ ظناً عند من لا يعرف ذلك أن الحديث المراد لا يوجد فى المصادر التسعة، مثل حديث علي فإنه موجود فى الترمذي ولكنه سقط من المعجم. وحديث أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال:" مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ. وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلاَّ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ" الذي الذي أخرجه مالك في الموطأ سقط من المعجم.

وحديث: أَنَّ رسولَ الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قال:" إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ" الذي أخرجه مسلم في الصحيح سقط من المعجم.

4- توزيع الأحاديث متحدة المعنى ومختلفة الألفاظ فى مواضع ألفاظها، ومن ثَم اكتفاء المعجم بذكر مصادر الألفاظ فقط، لا مصادر الحديث حسب المعنى، مما يجعل تخريج الحديث على جهة الاستيعاب من هذه المصادر عسيراً.

مثلاً حديث عائشة رضى الله عنها: "ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً"، وحديثها: "ما عرض عليه أمران قط إلا

اختار الأرشد منهما". فهذان الحديثان متحدا المعنى، ومختلفا اللفظ، لذلك نرى المعجم أنه غاير بينهما فى العزو:

فقد عزا الأول فى كلمتى "خير" و"أيسر" إلى: خ مناقب ٢٣، أدب ٨٠، حدود ١٠ – م فضائل ٧٧، ٧٨ – أدب٤ – ت مناقب٣٤ – حم ٦، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١٢٠، ١٣٠، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩.

وعزا الثاني في كلمتي "عرض" و"الأرشد" إلى: جه مقدمة ١١ – حم١، ٣٨٩، ٤٤٥، ٦، ١١٣، ٢٢٩ .فإذا حفظ الباحث صيغة واحدة منها فقد لا يهتدي إلى موقع الحديث الآخر في تلك الكتب، وذلك لاختلاف الألفاظ "خير – أيسر – عرض – أرشد" ومن ثم يفوته تخريج هذا الحديث من بعض المصادر، بل من أكثر المصادر كما حصل في حديثي عائشة السابق ذكرهما.

5-كثرة الإحالة عند ذكر كلمة من الكلمات إلى مراجعة كلمات أخرى، فإنك في بعض الأحيان ربما طلبت الحديث بحسب لفظه من ألفاظه فإذا وقفت على تلك اللفظة وجدتهم يحيلونك إلى ألفاظ أخرى وربما وجدت حديثك تحت تلك اللفظة وربما لم تجده، مما يتعب المراجع ويُرْبِكه ويأخذ من وقته كثيراً فى بعض الأحيان، وربما يملّ ويترك المراجعة، ولا يصل إلى مطلوبه، لأنه يحيل في بعض الكلمات إلى ما يزيد على ٥٠ كلمة.

مثاله: حديث أبي الدرداء رضي الله عنه في فضل طلب العلم الذي فيه:" وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ"، فإذا أردنا تخريجه بلفظة (**علم**) نذهب إلى حرف العين وبعده لام ثم ميم فإذا فتحنا (المعجم المفهرس) نجد بجانب كلمة (**علم**) راجع كذا وكذا وذكروا ٤٨ كلمة كلها يحيلونك عليها.

٦- عدم إمكان استخدام المعجم لتخريج الحديث من غير الكتب التسعة التى عمل عليها المعجم، فإذا اعتمد الباحث عليه فقط فقد يفوته تخريج الحديث من كتب الحديث الأخرى، وهي كثيرة جداً، لذا ننصح الباحث بأن لا يعوّل على هذه الطريقة فحسب، بل عليه أن يتبع الطرق الأخرى الآتية للتخريج أيضاً، خاصة الطريقة الثالثة والرابعة

٧- الاعتبار بمتن الحديث دون النظر إلى من رواه من الصحابة:

فالمستشرقون لا يفرقون بين الصحابة في رواياتهم لحديث من الأحاديث بل يعتبرون الحديث بمتنه فلو أردنا مثلا أن نخرج حديث المغيرة بن شعبة ﷺ والذي فيه:" مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنِ النَّارِ" ثم أخذنا أغرب لفظة في هذا الحديث، وهي لفظة (فليتبوأ) وأعدناها إلى أصلها الماضي (بوأ) وبحثنا عن الحديث بواسطتها فسنجد هناك العديد من العزو إلى الكتب التي خرجت الحديث بهذه اللفظة، لكن ربما فتحنا (صحيح البخاري) على الموضع الذي أحالوا عليه فوجدنا حديث الزبير بن العوام ﷺ فحن نريد حديث المغيرة وهم أحالونا على حديث الزبير؛ لأنهم ينظرون للمتن فقط ويغضون الطرف عن الصحابة.

٨- ورود ألفاظ في المعجم غير الحديث النبوي الشريف.

من الأخطاء التي وقع فيها مؤلفوا " المعجم المفهرس" أنهم ذكروا ألفاظًا لا علاقة لها بالحديث النبوي، ووضعت فيه على قدم المساواة مع ألفاظ الأحاديث النبوية، دونما تمييز أو بيان وفي هذا معارضة لظاهر تسمية " المعجم " ومعارضة

أيضا لمنهج الاختصار المتقدم عند فنسنك وغيره كما أشار ويتكام، إذ الأولى أن يكون الحذف لهذه الكلمات لا لغيرها من ألفاظ الأحاديث.

ومن ذلك أنه أورد في " المعجم " عند كلمة (سَنَدٌ) [ج ٢، ص ٥٥٩] المقاطع الآتية: "لَوْ قُرِئَ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى مَجْنُونٍ لَبَرَأَ"، " مَا أَعْرِفُ إِسْنَادًا أَطْوَلَ مِنْ هَذَا"، " مَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ اللَّيْثَ عَلَى هَذَا الإِسْنَادِ غَيْرَ ابْنِ جُرَيْجٍ. فالمقطع الأول قول لأَبِي الصَّلْتِ عبد السلام بن صالح، أحد رُوَاةِ الإِسناد عند ابن ماجة، والمقطعان الثاني والثالث قولان للنسائي ذاته[١].

طريقة التخريج بواسطة المعجم المفهرس:

إذا أردنا تخريج حديث بواسطة المعجم المفهرس فعلينا اتباع الآتي:

١- اختيار الكلمات الغريبة، أو المهمة في الحديث.

٢- رد الكلمات المختارة إلى المصدر، بعد تجريدها من أحرف الزيادة.

٣- مراجعة الكلمات المختارة في المعجم، ونقل المعلومات المذكورة تحتها فيه إلى المسودة.

٤- جمع تلك المعلومات في مكان واحد بأخذ الزوائد وترك المكررات.

٥- مراجعة تلك الكتب المحال إليها في المعجم.

٦- نقل الحديث مع أسانيده، وألفاظه من تلك الكتب إلى المسودة [٢].

وبالمثال يتضح المقال: فإذا أردنا مثلا تخريج هذا الحديث: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ

(١) بيان أخطاء المعجم المفهرس (١/ ٣٧٦).

(٢) تخريج الحديث نشأته ومنهجيته (ص٥٠).

اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ**".

فلنتبع تلك الخطوات السابقة على النحو الآتي:

١- اختيار الكلمات الغريبة، أو المهمة في هذا الحديث.

فنختار كلمات: " مقسطًا"، " حكمًا"،" الصليب"،" الجزية".

٢- مراجعة الكلمات المختارة في المعجم، ونقل المعلومات المذكورة تحتها فيه إلى المسودة.

نقوم بتجريد الكلمة إلى الفعل الماضي الثلاثي مثل كلمة " مقسطًا" فنبحث عنها بعد التجريد الثلاثي لها في مادة " قَسَطَ" فيخرج لنا الحديث في كتاب المعجم المجلد الخامس صفحة ٣٧٨.

المعجم (٥/ ٣٧٨): فنجد لفظ الحديث مكتوب في هذا الجزء والصفحة بهذا النحو "يوشك المسيح عيسى ابن مريم (أن، حتى) ينزل (فيكم) (عيسى ابن مريم إماما عادلا، حكما مقسطا.

خ: بيوع ١٠٢، مظالم ٣١، م: إيمان ٢٤٢، ت: فتن 54، جه: فتن٣٣، حم:٢/ ٢٤٠،272، 394، 482، 538 .

فننقل الحديث ومعه هذه الرموز ثم نقوم بفك هذه الرموز.

خ: بيوع ١٠٢، مظالم ٣١ معناه أن الحديث:

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب رقم ١٠٢(قتل الخنزير)، ثم نكتب رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث.

م: إيمان ٢٤٢ معناه أن الحديث:

أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم صحيح مسلم بشرح النووي، ثم نكتب رقم الجزء والصفحة، ورقم *الحديث (٢٤٢).*

ت: فتن 54 معناه أن الحديث: أخرجه الترمذي في سننه كتاب الفتن باب رقم ٥٤ ثم نكتب رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث.

جه: فتن ٣٣ معناه أن الحديث: أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن باب ٣٣ ثم نكتب رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث.

حم:٢/ ٢٤٠، 272، 394، 482 ، 538 . معناه أن الحديث: أخرجه الإمام أحمد في المسند، ثم نكتب رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث.

٣- جمع تلك المعلومات في مكان واحد بأخذ الزوائد وترك المكررات.

ثم نجمع تلك المعلومات والبينات المذكورة في المعجم المفهرس في مكان واحد.

٤- مراجعة تلك الكتب المحال إليها في المعجم.

ثم نرجع إلى الكتب المحال إليها في المعجم المفهرس لنتأكد هل الحديث المخرج في المعجم هو الحديث الذي نبحث عنه أم غيره.

٥- نقل الحديث مع أسانيده، وألفاظه من تلك الكتب إلى الموضع الذي نريده[1].

(١) تخريج الحديث نشأته ومنهجيته (ص٥٠).

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة الراوي الأعلى:

والمراد بالراوي الأعلى: من روى الحديث عن رسول الله ﷺ، وقد يكون الراوي الأعلى صحابيًا إذا كان الحديث موصولا، وهو الأكثر، وقد يكون الراوي الأعلى تابعيًا إذا كان الحديث مرسلا، فإذا سقط من الإسناد الصحابي والتابعي فيكون الراوي الأعلى هو تابع التابعي.

مثال الأول: قول المحدث: حدثنا عبد الله عن مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ **ابْنِ عُمَرَ**؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ رَاكِباً وَمَاشِياً.

فالراوي الأعلى هنا هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

ومثال الثاني: قول المحدث: حدثنا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ. فالراوي الأعلى هنا هو الأعرج، (عبد الرحمن بن هرمز) وهو تابعي والحديث مرسل.

ومثال الثالث: قول الراوي: عن مَالِكٌ؛ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَبَيْتٌ بِرُكْبَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَشَرَةِ أَبْيَاتٍ بِالشَّأْمِ. فالراوي الأعلى هنا هو مالك بن أنس وهو من اتباع التابعين، والحديث منقطع.

متى نستخدم هذه الطريقة في التخريج؟.

نستخدم هذه الطريقة إذا كان اسم الصحابي أو من دونه مذكورًا في الحديث الذى يراد تخريجه، أما إذا كان اسم الصحابي غير مذكور في الحديث ولم يعرف أن

هذا الحديث المراد تخريجه من حديث فلان، فلا يمكن استخدام هذه الطريقة بحال من الأحوال [١].

مميزات وعيوب هذه الطريقة:

أولا: مميزات الطريقة:

١- سرعة الوصول إلى الحديث المراد تخريجه؛ لأن المؤلفين في هذه الطريقة يذكرون مَنْ أخرج الحديث والكتب الذي ذكر فيه.

٢- كثرة الفوائد؛ فمن فوائد هذه الطريقة سهولة المقارنة بين الأسانيد.

ثانيًا: عيوب هذه الطريقة:

١- لا يمكن استخدام هذه الطريقة بحال من الأحوال؛ إلا بمعرفة الراوي الأعلى.

٢- صعوبة الوصول إلى الحديث المراد تخريجه؛ إذا كان راوي الحديث من المكثرين، مثل أبي هريرة ﷺ وغيره ممن عرفوا بكثرة الرواية.

الكتب التي تخرج الأحاديث حسب الراوي الأعلى:

الراوي الأعلى إما أن يكون صحابيا، أو تابعيًا فما دونه، ولكل قسم منهما كتبه الخاصة به.

أولًا: الكتب التي جمعت الأحاديث ورتبتها على حسب راويها من الصحابة:

إذا كان راوي الحديث من الصحابة، وأمكننا معرفة اسمه فإننا نلجأ إلى مجموعة من كتب الحديث المرتبة على أسماء الصحابة، وقد جمعت هذه الكتب مرويات كل صحابي في مكان واحد، دون النظر لموضوع الحديث، فنجد جميع

(١) التخريج ودراسة الأسانيد، الخشوعي (ص ٨).

الأحاديث التي رواها أبو بكر الصديق عن رسول الله ﷺ مجموعة في مكان واحد، وكذلك أحاديث عمر، وغيرهما من الصحابة الكرام [١].

وهذه الكتب هي:

المسانيد: جمع مسند، **والمسند**: هو الكتاب الذي جمع فيه مؤلفه أحاديث كل صحابي في مكان واحد من غير ترتيب للأحاديث.

قال الخطيب:"منهم من يختار تخريجها على المسند، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض"[٢].

ولمؤلفي المسانيد أساليب مختلفة في الترتيب، فمنهم من يرتب على حسب الأكثر رواية، ومنهم من يرتب على حسب النسب والقرب من النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومنهم من يرتب على حسب الفضيلة، ومنهم من يرتب على حسب البلدان، وقد يحصل في المسند الواحد أكثر من وجه من وجوه الترتيب، كما هو في (مسند الإمام أحمد)، فابتدأ بالعشرة ثم بأهل بيت النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم بالمكثرين من الصحابة، ثم رجع إلى البلدان كمسانيد المكيين، والشاميين، والأنصار لهم مسند خاص.

وتُعتبر المؤلفات على المسانيد من جهة الثبوت وعدمه في المرتبة التالية للمصنفات على الأبواب هذا من حيث الأصل، يقول الخطيب البغدادي:" مما يتلو الصحيحين: سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النَّسَوي وأبي عيسى الترمذي، وكتاب محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري، الذي شرط فيه على

---

(١) الواضح في فن التخريج (ص٤٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٨٤).

نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم كتب المسانيد الكبار"[1]، وذلك من أجل عناية أصحابها - في الغالب - بجمع مرويات كل صحابي دون النظر إلى الصحة وعدمها.

ومن أهم كتب المسانيد:

١- مسند أبي داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ).

٢- مسند الحميدي؛ عبد الله بن الزبير بن عيسى الحُميدي (ت٢١٩ هـ).

٣- ومسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (ت٢٣٨هـ).

٤- ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وهو أشهرها.

٥- مسند البزار: للحافظ أحمد بن عمرو أبي بكر المعروف بالبزار (٢٩٢ هـ).

٦- ومسند أبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ).

وللمسانيد خصائص تميزها عن كتب المتون الأخرى، نوجزها فيما يلي:

١- مرتبة على الراوي الأعلى- الصحابي أو التابعي إذا كان الحديث مرسلا.

٢- الصحابة فيها مرتبون على نحوما فمن الأئمة من رتّب الصحابة على حروف الهجاء، ومنهم من رتبهم على حسب السابقة في الإسلام، ومنهم من رتبهم على الشرافة النسبية على القبائل.

٣- الأحاديث تحت الصحابي غير مرتبة فلم يرتبوها على أي نهج وإنما سردت سردا والسر في هذا ما تقدم من أنهم كانوا يكتبون للحفظ فقط.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٨٥).

٤- الأحاديث في هذه المسانيد غير متحدة الدرجة، فلم يشترط المؤلفون فيها اتحاد الدرجة من صحة أو حسن أو ضعف، بل جمعوا بين هذه الدرجات كلها.

٥- لم يقصد فيها استيعاب الرواة، وإنما بعضها اشتمل على عدد كبير من الصحابة، وبعضها اشتمل على أصحاب صفة واحدة كمسند المقلين أو العشرة المبشرين وبعضها اشتمل على مسند صحابيّ واحد كمسند أبي بكر الصديق[1].

التعريف بأشهر كتب المسانيد:

أولا: مسند الإمام الحميدي

١- التعريف بالإمام الحميدي

هو: أبو بكر: عبد الله بن الزبير بن عيسى الحُميدي. روى عن: سفيان بن عُيينة، وقد أكثر عنه الحُميدي حتى ذكر الإمام محمد ابن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) أن الحُميدي يحفظ لسفيان: عشرة آلاف حديث، وروى أيضاً عن الإمام الشافعي نفسه وعن شيخه: وكيع بن الجراح، وغيرهم.

وروى عنه: الإمام أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل البخاري، والإمام أبو زرعة: عبيد الله بن عبد الكريم الرازي،، والإمام أبو حاتم: محمد بن إدريس الرازي، وغيرهم.

إمام فقيه، وثقة حافظ في الحديث، قال الإمام أحمد:" الحُميدي عندنا إمام"، وقال أبو حاتم الرازي:" أثبت الناس في ابن عُيينة: الحمُيدي، وهو رئيس أصحاب ابن عُيينة، وهو ثقة إمام"، وقد أخرج له البخاري، وأبو داود، والترمذي والنسائي وافتتح الإمام البخاري بروايته أول حديث في الجامع

(١) طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، (١٣٧).

الصحيح، فروى عنه حديث:"الأعمال بالنيات"، وقال الحافظ الذهبي:" هذا أول شيء افتتح به البخاري صحيحه فصيره كالخطبة له، وعدل عن روايته افتتاحاً بحديث مالك الإمام إلى هذا الإسناد؛ لجلالة الحُميدي وتقدمه؛ ولأن إسناده هذا عزيزُ المثل جداً ليس به عنعنة أبداً، بل كل واحد منهم صرح بالسماع له"، وتوفي الحُميدي سنة: ٢١٩هـ[١].

٢- التعريف بمسند الحميدي:

هذا المسند عبارة عن مرويات الإمام الحُميدي عن شيخه سفيان بن عُيينة - في الغالب - مرتبة على مسانيد الصحابة، ومُعَلَّة، حيث إن غالب مروياته في هذا المسند عن شيخه سفيان، وأما مروياته فيه عن غيره، فعددها: (٤٨) حديثاً، وهي قليلة بالنسبة لمجموع مرويات الكتاب، التي بلغت (١٣٦٨) حديثاً حسب إحصاء المحقق[٢].

مرتبة الكتاب بين كتب المسانيد:

الكتاب من المسانيد المعلة، ولهذا يعتبر أعلا من مرتبة المسانيد التي جمعت الثابت وغيره، وبدون تمييز للمعل، وأما شرط مؤلفه، فالذي يظهر من خلال المسند المطبوع أنه قصره في الغالب على مرويات شيخه سفيان بن عيينة، وبيان عللها.

عدد أحاديث المسند:

---

(١) ينظر في ترجمته: طبقات الشافعيين (١/ ١٣٩)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦١٦)، تاريخ الإسلام (٥/ ٣٤٢).

(٢) طرق التخريج حسب الراوي الأعلى (ص١٠٧).

روى الحُميدي بإسناده عن مائة وثمانين صحابياً -بحسب المطبوع-، ولم يخرج أحاديث طلحة ابن عبيد الله رضي الله عنه، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة.

وعدد الأحاديث على حسب ترقيم محققه (حبيب الرحمن الأعظمي): (١٣٠٠)، واستدرك أيضاً: حديثاً واحداً وجده في بعض النسخ، ونبه إليه، وهذا العدد بالمكرر، ويدخل فيه: المرفوع، والمرسل، والموقوف، والمقطوع، وغيرها، على حسب صنيع المحقق، والذي يظهر أن المحقق حدثت له بعض الأوهام في ترقيمه، وترك بعض الأسانيد بدون عد، مع أنه رقم أمثالها، وقد فاته (٦٨) حديثاً وإسناداً لم يرقمها، فاستدرك بعضها على نفسه بعد نهاية الترقيم مثل صنيعه عند حديث ١٩٥، حيث وضع بعده (١٩٥/ ١، ١٩٥/ ٢)، وربما أراد بذلك المكرر، لكنه ترك أشياء من هذا القبيل وعلى ذلك فعدد أحاديثه ـ باطراح زيادة أبي علي ابن الصواف ـ: (١٣٦٨) حديثاً.

وتضمن مسند الحُميدي زيادة لأبي علي: محمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف (ت٣٥٩ هـ)، وهو: الراوي عن تلميذ الإمام الحميدي، وهذه الزيادة في أحاديث علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

واشتمل أيضاً على المرفوع وهو غالب الكتاب، وعلى قليل من المرسل، والموقوف، والمقطوع.

واشتمل المسند أيضاً على بعض أقوال الحُميدي نفسه كبيانه لأحاديث لم يسمعها من سفيان ابن عُيينة، وتسميته لرجل في الإسناد، وشرحه لبعض الألفاظ الغريبة، وبعض اختياراته، وعلى سؤالاته لشيخه سفيان بن عُيينة، وذكر شيء من

أحواله، وأقواله، وهي كثيرة، وفيها ما يتعلق بالسماع والعلل، وشرح الغريب، والفقه.

مثال ذلك: حديث عمر بن الخطاب، وفيه: أن رجلاً أهلَّ بالحج والعمرة معاً، فقال له عمر رضي الله عنه:" هُديت لسنة نبيك..." قال الحميدي:" فقال سفيان بعده: يعني أنه قد جُمع بين الحج والعمرة مع النبي صلى الله عليه وسلم، وأجازه، وليس أنه فعله هو".

ترتيب المسند:

١- رتب المرويات بحسب مسانيد الصحابة، وربما روى في مسند صحابي حديث صحابي آخر؛ لتعلق ذلك بالمتن، أو بقصة في الإسناد، ولم يذكر في مسانيد كثير من الصحابة الذين أخرج لهم، إلا حديثاً أو حديثين، وكذا اقتصر في المكثرين منهم على مجموعة أحاديث ليست بالكثيرة بالنسبة لعدد مروياتهم المعروفة، والذي يظهر أنه إما خص كتابه هذا بمرويات سفيان بن عُيينة لهم، أو أنه انتقى ما أورده من مرويات ابن عُيينة، بدليل ما تقدم من أن الإمام الشافعي ذكر أن الحُميدي يحفظ لسفيان: عشرة آلاف حديث.

٢- رتب أحاديث المكثرين من الصحابة على أبواب الفقه في الغالب، وهذا يظهر من سرده للأحاديث في مسند الصحابي، ومن ذلك صنيعه في مسند عائشة رضي الله عنها، حيث بدأ بأحاديث الوضوء، ثم بوب بأحاديث الصلاة، وأحاديث الصيام، والحج، والجنائز، والأقضية، وكذا صنع في مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، حيث بوب بأحاديث الحج، وبوب أيضاً فيه فقال:" أحاديث ابن عباس رضي الله عنهما التي قال فيها: سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم، ورأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ومسند أبي هريرة حيث بوب" الجنائز، والجهاد، والأقضية، وجامع أبي هريرة" وغير ذلك.

٣- بدأ مسانيد الرجال بالعشرة المبشرين بالجنة، إلا طلحة بن عُبيد الله ﷺ فلم يذكره، ولعله لم يظفر برواية من طريقه، أو لم يظفر بذلك من مرويات شيخه سفيان بن عُيينة لأحاديث طلحة ﷺ، ثم ساق بعد ذلك بقية مسانيد الصحابة من غير استيعاب، وجمع مسانيد الصحابيات رضوان الله عليهن في موضع في أثناء أوائل مسانيد الرجال، وابتدأها بأحاديث أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن، وقدّم عائشة رضي الله عنها، ثم بقية النساء من غير استيعاب[1].

أهم مميزات المسند:

يختص مسند الإمام الحُميدي بميزات مهمة، أبرزها:

١- يعتبر من مصادر السنة المسندة الأصيلة؛ لأن الحُميدي يروي فيه بـإسناده إلى رسول الله ولذلك أثره في علوم الحديث إسناداً ومتناً.

٢- يُعَد من مظان الإسناد العالي، لتقدم وفاة الحُميدي.

٣ – جمعه مرويات شيخه سفيان بن عُيينة، مع بيان عللها والخلاف فيها.

٤ – تضمنه سؤالاته لشيخه: سفيان بن عُيينة، وبيان أقواله وأحواله في الرواية وما يتعلق بها.

٥ – ترتيب أحاديث المكثرين من الصحابة على الأبواب.

---

(١) طرق التخريج حسب الراوي الأعلى (ص١١٠).

٦ – العناية البالغة ببيان زيادات الرواة – في مرويات سفيان بن عُيينة –، وفصل المدرج من المرفوع، وسياق المتون المطولة، وقصص الإسناد والمتن – وهي تتضمن الموقوف وغيره –، والعناية بسماع المدلسين.

ز – ترتيبه الأحاديث بعدة اعتبارات مجتمعة، فهو:

مفرد بمرويات سفيان بن عيينة شيخ الحمُيدي، فيدخل ضمن المؤلفات المختصة بالترتيب **على الراوي الأدنى**، كما أنه رتب هذه المرويات **على الصحابة**، فيلحق بالمؤلفات المرتبة على الراوي الأعلى، ورتب **مرويات مكثري الصحابة**، على الأبواب، فيشار إليه فيما رُتِّب على الأبواب[1].

ثانيا: مسند الإمام أحمد بن حنبل:

١ – التعريف بالإمام أحمد:

هو: أبو عبد الله: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذُّهْلِي الشيباني المروزي ثم البغدادي، واشتهر بنسبته إلى جده: أحمد بن حنبل، ولد سنة: ١٦٤هـ.

شيوخه: كان الإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة، وهذا في الغالب، ولا سيما: من حَدَّث عنهم الإمام أحمد وهم أحياء، قال ابنه عبد الله:" كان أبي إذا رضي عن إنسان وكان عنده ثقة حَدَّث عنه وهو حي"، وقد أكثر الإمام أحمد من الرواية عن شيوخ في المسند وغيره، وهو دليل على ثقتهم عنده، حيث إن المعروف عن المحدثين أن الأئمة الحفاظ إذا أكثروا من الرواية عن راو، فهو دليل على إتقانه عندهم، ومن هؤلاء الذين أكثر عنهم الإمام أحمد: عفان بن مسلم، ووكيع بن الجراح، وغُنْدَر، وهو لقب: محمد بن جعفر، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني،

(١) طرق التخريج حسب الراوي الأعلى (ص١١١).

ويحيى بن سعيد القطّان، ويزيد ابن هارون، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان بن عُيينة، وغيرهم كثير من أجِلّة الشيوخ، وقد بلغ عدد شيوخ الإمام أحمد الذين روى عنهم في المسند (٢٩٢) شيخًا.

تلاميذه: روى عنه ابناه عبد الله، وصالح، وابن عمه حنبل بن إسحاق بن حنبل، والإمام محمد بن إسماعيل البخاري، والإمام مسلم بن الحجاج القُشَيري، والإمام أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (صاحب السنن)، وأبي القاسم: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وهو آخر من حدث عنه.

منزلته العلمية:

كان شيخ الإسلام وإمام الأمة في وقته وعالمها وفقيهها وحافظها وعابدها وزاهدها، ناصر السنة وقامع البدعة، قال أبو حاتم: محمد بن حبان البُستي:" كان أحمد بن حنبل حافظاً متقناً، ورعاً، فقيهاً، لازماً للورع الخفي، مواظباً على العبادة الدائمة، به أغاث الله جل وعلا أمة محمد ﷺ وذلك أنه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله عز وجل... وجعله علماً يقتدى به"، وقال أبو زرعة الرازي:" كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث فقيل ما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب، وعقب على ذلك الذهبي فقال:" هذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يَعُدُّون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فُسِّرَ، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك"، وقال أبو زرعة أيضاً:" كان أحمد صاحب حفظ، وصاحب فقه، وصاحب معرفة، ما رأت عيناي مثل أحمد في العلم والزهد والفقه والمعرفة وكل خير"، وقال الشافعي:" خرجت

من بغداد، فما خَلَّفْتُ بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل"، وتوفي سنة: ٢٤١هـ[١].

التعريف بالكتاب:

اسم الكتاب: المسند.

درجة أحاديثه: يعد مسند الإمام أحمد من أعلى المسانيد المنتقاة، قال الذهبي: "إنه محتو على أكثر الحديث النبوي، وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه ... وقل أن تجد فيه خبرا ساقطا"[٢]، ولا يلزم من انتقائه صحة جميع مروياته، بل فيه الضعيف وقليل من الموضوع، يقول الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي:" فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة" [٣]، ويقول شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية:" ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول: إنه صحيح، بل ولا كل حديث رواه في مسنده، يقول: إنه صحيح، بل أحاديث مسنده ... قد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها، وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود"[٤].

وقد أفرد الحافظ ابن حجر جزءاً سماه:(القول المُسَدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد)، وذكر فيه الأحاديث الموضوعة والواهية التي أُنتقدت في مسند الإمام أحمد، وأجاب عنها، ولكن لا تخلو إجابته في بعض المواضع من تأمل، إذ حَسَّن أحاديث كان قد حكم عليها بالوضع فريق من الأئمة كالإمام ابن تيمية.

---

(١) ينظر ترجمته في: الثقات ٨/ ١٨، الجرح والتعديل ١/ ٢٩٦، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨٧.

(٢) المصعد الأحمد لابن الجزري (٣٤).

(٣) اختصار علوم الحديث ٣١.

(٤) منهاج السنة ٧/ ٢٢٣.

ترتيب المسند:

رتب الإمام أحمد أحاديث كتابه علي مسانيد الصحابة، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، ولم يراع في ترتيب بقية الصحابة حروف المعجم، وإنما راعى الأفضلية والأسبقية في الإسلام، كما راعى مواقع بلدانهم وقبائلهم، ونحو ذلك، وجعل النساء في آخر المسند، فبدأ بعائشة وسائر أمهات المؤمنين، ثم بقية النساء، فذكر لكل واحدة منهن ما روي عنها بالإسناد المتصل[١]. وقسمها بضعة عشر مسندا من المسانيد أو مجامع المسانيد الرئيسة، وقد عدها العلامة محمد بن جابر الوادي آشي، فقال:" مسند الإمام أبي عبد الله: أحمد بن حنبل المشتمل علي ستة عشر مسندا: الأول: مسند العباس وبنيه، الثاني: مسند أهل البيت، وهم العشرة، الثالث: مسند ابن عباس وحده، الرابع: مسند أبي هريرة، الخامس: مسند ابن مسعود، السادس: مسند ابن عمر، السابع: لجابر بن عبد الله، الثامن: لأنس بن مالك، التاسع: لعمرو بن العاص وأبي سعيد الخدري معا، العاشر: لعائشة، الحادي عشر: للمدنيين والمكيين، الثاني عشر: للشاميين، الثالث عشر: للبصريين، الرابع عشر: للكوفيين، الخامس عشر:للأنصار، السادس عشر: مسند النساء[٢].

وعدها الحافظ ابن حجر، فقال:" هذه أسماء المسانيد التي اشتمل عليها أصل المسند: مسند: العشرة وما معه، ومسند: أهل البيت، وفيه: العباس وبنيه، ومسند: عبد اله بن عباس، ومسند: ابن مسعود، ومسند: أبي هريرة، ومسند: عبد الله بن عمر، ومسند: جابر، ومسند: الأنصار، ومسند: المكيين والمدنيين، ومسند:

---

(١) الواضح في فن التخريج (ص٥٠).
(٢) برنامجه (ص ١٩٨).

الكوفيين، ومسند: البصريين، ومسند: الشاميين، ومسند: عائشة، ومسند: النساء[١]، وعدد ما ذكر ابن حجر هنا سبعة عشر (١٧) مسندا، وذكر الحافظ في موضع آخر أنه اشتمل علي ثمانية عشر مسندا، وقال:" ربما أضيف بعضها إلي بعض[٢]، وبهذا يوجه الاختلاف في عدد المسانيد الرئيسة في الكتاب، لكن يظهر فيه الاختلاف في ترتيب هذه المسانيد، فالوادي آشي بدأ بمسند العباس وبنيه، وابن حجر بدأ بالعشرة وهو يوافق المطبوع، بينما لم يزد ذكر العشرة المبشرين بالجنة في وصف الوادي آشي إلا قوله في الثاني:(مسند أهل البيت، وهم العشرة)، والعشرة غير أهل البيت، فلعله أضافهم هنا كما أشار ابن حجر، ومن المعلوم أن الإمام أحمد توفي قبل تهذيبه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل ذلك خوفا من العوائق العارضة، وقد أجاب الإمام ابن عساكر بهذا [٣].

ومن خلال ما سبق يتبين:

١- أن المسند مقسم إلي عدة مسانيد رئيسة وهي التي ترجم لها غالبا بقوله مثلا:(مسند العشرة وما معه، ومسند أهل البيت) وهي تشتمل علي مجموعة من مرويات عدد من الصحابة، وقد بوب أيضا علي مرويات صحابي واحد بقوله:(مسند)، مثل:(مسند عبد الله بن عباس، ومسند ابن مسعود، ومسند أبي هريرة) ويلحظ أن هؤلاء الذين أفردهم بهذا التبويب من المكثرين في الغالب، وفي المسانيد التي يترجم بها ويبوب وهي جامعة كقوله:(مسند العشرة)، يفصل

(١) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي (١/ ١٧٣)

(٢) المجمع المؤسس (٢ / ٣٢).

(٣) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند (ص ٣٣)، طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى (١١٩).

مرويات كل صحابي علي حدة، ويبوب عليها بقوله: (حديث أبي، وحديث عمر بن الخطاب).

٢- بدأ مسند الرجال بالعشرة المبشرين بالجنة، وقدم حديث الأربعة الخلفاء، ثم رتب البقية بعد ذلك بحسب البلدان، مثل قوله: مسند البصريين، ومسند المكيين، ومسند المدنيين، ومسند الكوفيين، أو بحسب القبائل، وأهل بيت رسول الله صلي الله عليه وسلم، والأنصار وغير ذلك، وربما كررت مرويات الصحابي في أكثر من موضع تارة باعتبار بلده، وتارة باعتبار قبيلته، أو أسبقيته في الإسلام، ومن ذلك أنه أخرج مرويات(حارث بن أقيش) في مسند الأنصار، ثم أخرجها في مسند الشاميين، وكذا (حارث بن زياد الأنصاري) أخرج له في موضعين: مسند المكيين، ومسند الشاميين، وقد رتب ابنه عبد الله مسانيد المقلين، قال الحافظ ابن حجر: (لم يرتب - يعني الإمام أحمد - مسانيد المقلين، فرتبها ولده عبد الله، فوقع منه إغفال كبير من جعل المدني في الشامي، ونحو ذلك[1].

وأما مرويات النساء فقد فرقت في المطبوع من المسند في عدة مواضع، وجمعت مرويات أكثرهن في أواخر المسند متتابعة، وقدم: حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، ثم: حديث فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلي الله عليه وسلم، إلي بقية أحاديث أمهات المؤمنين، وبقية النساء رضوان الله عليهن، وترجم لأحاديث المبهمات من أزواج النبي صلي الله عليه وسلم في مواضع أخري، مثل قوله: (حديث بعض أزواج النبي صلي الله عليه وسلم).

(١) المعجم المؤسس (١ / ١٩٩).

٣- ترجم أيضا لمسانيد المبهمين والمبهمات من الصحابة رضوان الله عليهم، بحسب ما جاء في الرواية،:(حديث رجل من أصحاب النبي صلي الله عليه وسلم.

٤- في آخر المسند بعد مرويات النساء ، أخرج مرويات أربعة من الصحابة ، حيث ترجم لأولهم ، فقال: (حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه)، ثم:(حديث أبي بكر بن زهير الثقفي رضي الله عنه)، ثم:(حديث والد بعجة بن عبد الله رضي الله عنه)، ثم:(حديث شداد بن الهاد رضي الله عنه)، وبه ختم المسند المطبوع، وأحاديث صفوان جاءت في موضع آخر، وكذا أبو بكر بن أبي زهير، وشداد بن الهاد [١].

عدد أحاديثه:

وقد ذكر أهل العلم أن المسند يشتمل على ثلاثين ألف حديث غير المكرر، وأربعين ألفا مع المكرر، وما يزيد على ثلاث مئة حديث ثلاثية الإسناد، هذا هو المعروف عندهم في وصف المسند[٢]، ولكن عدد أحاديث المسند المطبوع أقل من ذلك، ويحتمل ذلك عدة أمور منها:

أ - كون النسخة المخطوطة المعتمد عليها في الطباعة ناقصة.

ب - ربما تم اعتبار مجموعة من الأحاديث حديثا واحدا، بينما هي أكثر من ذلك كمرويات النسخ.

---

(١) انظر: طرق تخريج الحديث بحسب الراوي الأعلي (ص ٣٧ وما بعدها).

(٢) خصائص المسند لأبي موسى المديني (٢٣).

ج - ربما لم يتم اعتبار المرويات التي يسوقها الإمام أحمد من أقوال التابعين ونحوهم في شرح الغريب، ونحو ذلك.

وقد اشتمل المسند كذلك على مرويات للإمام أحمد من غير المسند، وهي الأحاديث التي قام ابنه عبد الله بنقلها إلى مرويات المسند، وهذا النوع من المرويات قليل، ومن أمثلته قول عبد الله: "حدثني أبي حدثنا علي بن ثابت الجزري، عن ناصح أبي عبد الله، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" لأن يؤدب الرجل ولده ... الحديث، ثم قال عبد الله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه علي في النوادر"(١)، ومنه أيضا قول عبد الله:"حدثني أبي أملاه علينا من النوادر، قال: كتب إلي أبو توبة"(٢).

كما تضمن مسند الإمام أحمد زيادات لابنه عبد الله - راوي المسند عن أبيه - لم يروها والده قال عنه الذهبي:" له زيادات كثيرة في مسند والده"(٣)، هذا بالنظر إلى عددها ذاتها، ولكنها قليلة بالنسبة لعدد مرويات المسند(٤).

وفي المسند كذلك زيادات قليلة لأبي بكر: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي (ت ٣٦٨هـ) راوي المسند عن عبد الله بن أحمد عن أبيه، يقول الحافظ ابن حجر:" فيه من زيادات ولده عبد الله، وشيء يسير من زيادات أبي بكر

(١) مسند الإمام أحمد (٣٤/ ٤٥٩).
(٢) مسند الإمام أحمد (٢٨/ ٥٦)، وينظر: طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى (ص١١٦).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٤).
(٤) طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى (ص١١٧).

القطيعي الرازي، عن عبد الله[١]، وقد توهم قوم كثرتها فأغربوا، وعدها آخرون فألحقوا بها زيادات لعبد الله بن أحمد، وكان للسقط دوره في ذلك، وفي المطبوع من المسند موضع واحد على الصواب وهو قول أبي بكر القطيعي: "حدثنا الفضل بن الحباب، حدثنا القعنبي، حدثنا شعبة، حدثنا منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مما أدرك الناس من كلام النبوة"[٢].

ومما اشتمل عليه المسند المرفوع، وهو الغالب، وعلى قليل من المرسل مثل: مرسل إبراهيم بن يزيد النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم: "كان إذا سجد رؤي بياض إبطيه"، وقليل من الموقوف، مثل: فعل أنس بن مالك رضي الله عنه في الاستشراف في الصلاة، وعلى المقطوع، مثل: أقوال عطاء، وعكرمة، والقاسم بن أبي بزة وغيرهم، وقد بوب الحافظ ابن حجر في كتابه: إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي فقال: "فصل في الموقوفات غير ما تقدم" يعني غير ما تقدم من المرويات الموقوفة التي ذكرها في كتابه هذا، وبوب أيضا في موضع آخر فقال: "ذكر ما وقع فيه من المراسيل والموقوفات بغير استيعاب"، وأراد الحافظ ابن حجر بالموقوف عموم الأقوال التي رواها الإمام أحمد ما عدا المرفوع والمرسل[٣].

ومما اشتمل عليه المسند: أقوال لبعض الأئمة، مثل قول للإمام مالك في تفسير آية، وأقوال للإمام أحمد نفسه، مثل: بيانه ما يعجب عبد الرزاق من الحديث، وتواريخ موت بعض الحفاظ، وذكر هنا بداية طلبه للحديث، وبيانه لما كان يلقى من المشقة في بعض رحلاته العلمية، وكلامه عن بعض الرواة، واستحسانه فعل

(١) المعجم المفهرس (١٢٩).
(٢) طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى (ص١١٧).
(٣) طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى (ص١١٨).

من جعل سنة المغرب من صلوات البيوت، وقصة لبعض أصحاب الحديث مع أبي الأشهب، وبيان لصدق محمد بن إسحاق[١].

رابعا: أهم مميزات مسند الإمام أحمد:

١ - يعتبر مسند الإمام أحمد من المصادر الحديثية المسندة، ولذلك أثره في علوم الحديث إسنادا ومتنا.

٢ - يعد من أنقى المسانيد، حيث إن الإمام أحمد انتخبه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديث، كما ذكر الإمام أحمد نفسه، يقول الحافظ ابن حجر: "لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالا من غيره وهذا يدل على أنه انتخبه"[٢].

٣ - يعتبر من الموسوعات الحديثية الجامعة المسندة؛ لأنه احتوى على غالب المرويات وأصولها الثابتة، فلا يكاد يوجد حديث صحيح إلا وهو فيه بنصه، أو أصله، أو نظيره، أو شاهده [٣].

عيوب مسند الإمام أحمد:

١- لا يمكن الوصول إلى الحديث فيه إلا بعد معرفة اسم الراوي الأعلى للحديث.

٢- تكرار أسماء بعض الصحابة في أكثر من موضع مما يفوت الغرض من تأليف الكتاب وهو جمع كل مرويات الصحابي في مكان واحد.

---

(١) المرجع نفسه (ص١١٩).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١٤٩).

(٣) اختصار علوم الحديث (٢٧).

٣- إذا أراد الباحث جمع أحاديث موضوع واحد فلا بد من قراءة جميع المسند.

٤- عدم ترتيب الرواة على حروف المعجم جعل البحث عن الرواة والأحاديث من الصعوبة بمكان.

٥- صعوبة الوصول إلى الحديث المراد تخريجه إذا كان الصحابي من المكثرين.

كيفية التخريج من كتب المسانيد:

إذا عرفنا اسم الصحابي راوي الحديث فعلينا اتباع الخطوات الآتية:

أ- نبحث عن مكان وجود أحاديث هذا الصحابي في أي كتاب من كتب المسانيد، ونبدأ بمسند أحمد باعتباره أكبر المسانيد المطبوعة وأشملها.

ب- نبحث في الأحاديث التي رواها ذلك الصحابي حديثًا حديثًا، وقد يكون الحديث موجودا في أكثر من موضع.

ج- إذا وجدنا الحديث فإننا نقوم بتخريجه، فنقول: أخرجه أحمد في مسنده ...../ ...../ ..... (يعني نكتب رقم الجزء، والصفحة ورقم الحديث).

د- إذا لم نعثر على الحديث عن طريق البحث؛ فإننا نستعين بالفهارس التي وضعها العلماء لتيسير الوصول إلى الصحابي أو الحديث.

مثال التخريج من مسند الإمام أحمد:

حديث الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ: " مَنْ رَوَى عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ".

في هذا الحديث عرفنا اسم الصحابي، وهو المغيرة بن شعبة ﷺ وبالرجوع إلى مسند الإمام أحمد نجد الحديث بإسناده في ج ٣٠ ص ١٢١، ١٥٠، ١٧٤.

فنقول هكذا في التخريج:

۞ أخرجه أحمد في مسنده ج٣٠/ ص١٢١ ح ١٨١٨٥، ثم نذكر سند الحديث، وفي ص ١٥٠ح ١٨٢١٠، ثم نذكر ما نحتاج إليه من الإسناد، وفي ص ١٧٥ح ١٨٢٤١.

كتب المعاجم:

المعاجم في اللغة: هي جمع مُعْجَم، وهو مأخوذ من "أعجم فلان الكتاب" أي نقّطه أي أزال عجمته بالنقط. ومنه حروف المعجم أي حروف الإعجام على أن المعجم مصدر ميمي كالمدخل، أي من شأنها أن تعجم. ويقال: "كتاب معجم" أي منقط.

وأما في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب الذي ترتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك. والغالب أن يكونوا مرتّبين على حروف المعجم، وهذا هو سبب تسميته بالمعجم. والذي يعنينا هنا المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط [1].

وعلى هذا، فإن كتاب المعجم الذي تذكر فيه الأحاديث على أسماء الصحابة هو من نوع المسانيد – بالمعنى الأول – بفرق أن أسماء الصحابة في المسانيد ليست مرتبة على ترتيب معين. وأمثال هذه المعاجم هي التي تعنينا في هذه الطريقة.

مثال كتب المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة:

١ – **معجم الصحابة:** لأبي يعلي بن علي الموصلي (ت٣٠٧هـ). رتّب الإمام أبو يعلى المرويات علي مسانيد الصحابة، ورتب مرويات المكثرين منهم علي حسب

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد الأسانيد، (ص ٤٥).

الرواة عنهم في الغالب، عدد الصحابة الذين أخرج لهم ٢١٠ صحابياً، وعدد أحاديثــه ٧٥٥٥ حديثاً أغلبها من المرفوع.

٢- **معجم الصحابة**: لأبي الحسسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت٣٥١هـ).

٣- **المعجم الكبير**: للطبراني أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ) يقال: إنه أورد فيه ستين ألف حديث، وهو أكبر معاجم الدنيا، قدّم أحاديث الخلفاء الراشدين الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم، ما عدا أحاديث أبي هريرة فإنه أفردها بتصنيف مستقل، وطبع من الكبير ٢٠ جزءاً، ولا زالت الأجزاء: (١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١) مفقودة، وكذلك مسند أبي هريرة أيضاً مفقود.

٤- **معجم الصحابة**: لأبي بكر أحمد بن علي، المعروف بابن لآل، الهمداني (توفي بنواحي عكا بالشام ٣٩٨هـ): قال ابن شهبة في تاريخه في هذا المعجم" ما رأيت شيئاً أحسن منه"، لا أعرف عنه شيئاً".

التعريف بالمعجم الكبير للطبراني:

التعريف بالإمام الطبراني:

هو الإمام الحافظ المشهور مُسْنَد الدَّنيا: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، واشتهر بالطبراني، ولد سنة (٢٦٠هـ).

شيوخه: روى عن الإمام أبي زرعة: عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، والإمام أبي علي: بشر بن موسى الأسدي، والإمام عبد الله بن الإمام أحمد، والإمام النسائي، وغيرهم.

تلاميذه: أبو خليفة: الفضل بن الحباب الجمحي، والإمام أبو عبد الله: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، صاحب كتابي الإيمان، والتوحيد، والإمام أبي بكر: أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، والإمام أبي نعيم الأصبهاني، والمسند أبي بكر: محمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن ريذة الأصبهاني، وهو ممن روى معجم الطبراني الكبير والصغير.

مكانته، وثناء العلماء عليه: الإمام العلامة الحافظ الثبت مسند عصره، قال أبو سعد: عبد الكريم بن محمد السمعاني:"حافظ عصره، صاحب الرحلة"، وقال ابن عساكر في:" أحد الحفاظ المكثرين والرحالين"، وقال الذهبي:" الإمام الحافظ الثقة الرحال الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين"، وتوفي سنة (٣٦٠ هـ) فعاش قرنا كاملا [(١)].

التعريف بكتاب المعجم الكبير:

موضوعه: معرفة الصحابة بذكر أحوالهم وفضائلهم ومروياتهم - أو بعضها - مرتبين ترتيبا معجميا، قال الطبراني: "هذا كتاب ألفناه جامع لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجال والنساء، على حروف ألف ب ت ث" [(٢)].

شرط مؤلفه فيه: التزم الطبراني الترتيب المعجمي للصحابة من الرجال والنساء، حيث يقول: "خرجت عن كل واحد منهم حديثا وحديثين وثلاثا وأكثر من ذلك على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلين خرجت حديثه

(١) تاريخ بغداد (١/ ٢١)، تاريخ الإسلام (٨/ ١٤٣).
(٢) المعجم الكبير (١/ ٥١).

أجمع، ومن لم يكن له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تقدم موته، ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر أصحابه رضي الله عنهم، وسنخرج مسندهم بالاستقصاء "، ومما سبق يتبين أن الإمام الطبراني اشترط ما يلي:

١ – أن يخرج عددا من مرويات كل صحابي مكثر أو متوسط، ولم يخرج لأبي هريرة رضي الله عنه في معجمه هذا؛ لأنه أفرده بمسند مستقل نظرا لكثرة مروياته، يقول الذهبي:" ليس فيه مسند أبي هريرة، ولا استوعب حديث الصحابة المكثرين"١، ويتنبه إلى أنه لم يشترط استيعاب حديث المكثرين.

٢ – التزم باستيعاب مرويات المقلين من الصحابة رضوان الله عليهم.

٣ – التزم بإيراد أسماء الصحابة الذين ليست لهم رواية، وعرف بهم، وذكر فضائلهم – من مرويات غيرهم –؛ لأن من أهداف تأليفه لهذا المعجم: معرفة الصحابة.

٤ – التزم بترتيب كل ما سبق على حروف المعجم.

محتويات الكتاب:

١ – عدد الصحابة الذين خرج لهم الطبراني أو أوردهم مترجما بهم مع التعريف: "١٦٠٠" صحابي تقريبا، ولكنه قد يورد المختلف في صحبته وينبه إلى ذلك، مثل صنيعه عند مسند جندب بن كعب حيث يقول: "جندب بن كعب الأزدي: قد اختلف في صحبته"٣، وعدد مرويات الكتاب المطبوع: "٢٢٠٢١" حديثا تقريبا.

٢- اشتمل المعجم على المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أكثر مرويات الكتاب، وعلى كثير من الموقوف ولا سيما أنه يبدأ بالتعريف بالصحابي، ويذكر بعض شمائله وفضائله وأقواله، ومن ذلك ما ذكر في مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومسند عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، ومسند أبي عبيدة الجراح رضي الله عنه، وفيه أقوال التابعين ومن دونهم المتعلقة بالتعريف بالصحابة رضوان الله عليهم، وذكر صفاتهم ونحوها، وقد نبه إلى ذلك في مقدمة المعجم الكبير بقوله: "ومن لم يكن له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله ﷺ، أو تقدم موته، ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء"(١)، وهو يروي كل ذلك بالإسناد.

٣ - اشتمل المعجم على أقوال الطبراني نفسه بالتعريف بالصحابة، وذكر أنسابهم، وبلدانهم، وسابقتهم، وتواريخ وفياتهم، وهذا من الأمور التي اعتنى بها الإمام الطبراني كثيرا، كما اشتمل الكتاب أيضا على شرح الطبراني للغريب، ومنه قوله: "الحش: البستان"(٢).

٤ - اشتمل المعجم على بيان اختلاف الرواة في مروياتهم، حيث عني الطبراني بجمع طرق الحديث الذي يرويه، وقد يبوب على ذلك، كما صنع في مسند عبد الله بن مسعودرضي الله عنه، حيث يقول: " الاختلاف عن الأعمش"، وفي موضع

(١) المعجم الكبير (١/ ٥١).
(٢) المعجم الكبير (١/ ٧٨).

آخر قال:"الاختلاف عن الأعمش في حديث عبد الله في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى"، وغيره[1].

ترتيبه الكتاب:

رتب الطبراني المرويات على مسانيد الصحابة – غالبًا–، ورتب الصحابة على حروف المعجم – بعامة –، وقسمهم إلى رجال، ونساء، وتفصيل ذلك كما يلي:

١ – رتب المرويات على حسب مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم – في الغالب – ولكنه يروي في مسند الصحابي، أحاديث ليست من روايته، وذلك عند التعريف بهذا الصحابي، وذكر فضائله، وعند بيان صحبة من ليست له رواية، وهو في أكثر الأحوال، يسوق: ما يتعلق بنسبة الصحابي، ثم ما يتعلق بصفته، ثم ما يتعلق بسنه ووفاته، ثم يبوب بقوله: "ومما أسند".

٢ – تنوعت طريقته في ترتيب ما يسنده ويرويه الصحابي على أحوال، منها:

أ – يصنف مرويات الصحابي على الأبواب الفقهية.

ب – يقسم مرويات الصحابي المتوسط الرواية أو مكثرها على تراجم من روى عنهم، فإذا كان ذلك الراوي عن الصحابي مكثرا أيضا، قسم مروياته على حسب من روى عن الراوي عن الصحابي، ومن ذلك: ما صنع عند مسند جابر بن سمرة رضي الله عنه، حيث قال: "سماك بن حرب عن جابر بن سمرة "، ثم قال بعده:"سفيان الثوري عن سماك" وساق مرويات الثوري من هذا الطريق، ويبدأ برواية الصحابة (الرجال ثم النساء) عن الصحابة، ثم برواية التابعين (الرجال ثم النساء) عن الصحابة، وربما رتب تابع التابعين عن الرواة عن الصحابة على

(١) المعجم الكبير (١٠/ ١١٥).

حسب البلدان كما صنع عند مسند: سهل بن سعد رضي الله عنه حيث ترجم بقوله: "ما روى أبو حازم: سلمة بن دينار عن سهل بن سعد"، ثم ترجم بقوله: "رواية المدنيين عن أبي حازم" وبعد أن ساق مروياتهم، ترجم بقوله: "المكيون عن أبي حازم"، وبعد أن ساق مروياتهم، ترجم بقوله: "رواية البصريين عن أبي حازم"، وكذا أيضا قال: "رواية الكوفيين عن أبي حازم".

ج - يجمع في مرويات الصحابي بين التصنيف على الأبواب الفقهية، وبين تقسيم المرويات على حسب التراجم، ومنه صنيعه عند مسند جبير بن مطعم رضي الله عنه حيث قسم مروياته على حسب من روى عنه، ثم صنف أحاديث هؤلاء الرواة عن الصحابي، على الأبواب الفقهية.

د - أحيانا يبوب بما يدل على اقتصاره على غرائب ما رواه الصحابي، مثل صنيعه عند مسند أبي ذر رضي الله عنه، حيث يقول: "من غرائب مسند أبي ذر".

٣ - بدأ مسانيد الرجال من الصحابة بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدم الأربعة الخلفاء رضوان الله عليهم، ثم ساق باقي الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، وبدأ بأصحاب الأسماء ثم بأصحاب الكنى، والنساء في قسم مستقل، فبدأ بمسانيد بنات النبي ﷺ، وقدم منهن: فاطمة، ثم زينب، ثم رقية، ثم أم كلثوم بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنهن، ثم أمامة بنت أبي العاص٤، وهي: بنت زينب بنت رسول الله ﷺ، ثم أعقبهن بزوجات النبي ﷺ، وقدم منهن: خديجة، ثم عائشة ثم بقية أزواج النبي ﷺ ورضي الله عنهن، وقد قال في مقدمة مسانيد النساء:" ما انتهى إلينا من مسند النساء اللاتي روين عن رسول الله ﷺ، خرجت أسماءهن على حروف المعجم، وبدأت ببنات رسول الله

ﷺ وأزواجه لئلا يتقدمهن غيرهن، وكانت فاطمة أصغر بنات رسول الله ﷺ ، وأحبهن إليه، فبدأت بها لحب رسول الله ﷺ لها"، ثم ساق بقية النساء على حروف المعجم، وقسمهن كطريقته في تقسيم الرجال، إلا أنه زاد في النساء: قسم للمبهمات من الصحابيات رضوان الله عليهن.

أهم مميزاته:

١ - يعتبر المعجم الكبير للطبراني من مصادر السنة النبوية الأصيلة ذات الأهمية الجليلة.

٢ - يعتبر من الموسوعات الكبيرة المسندة.

٣- اشتماله على كثير من الزوائد على الكتب الستة.

٤ - يعد من أبرز المصادر الأصيلة في معرفة الصحابة، وذكر أنسابهم ووفياتهم وفضائلهم[١].

ثالثًا : كتب الأطراف :

هي نوعٌ من المصنفات الحديثية، اقتصروا فيها على طرف الحديثِ الذي يدلُ على بقيَّته، ثم ذكر الأسانيد إما على سبيل الاستيعاب، أو بالنسبة لكتب مخصوصة.

ترتيبها:

الغالب على مسانيد الصحابة، ونادرًا على المعاجم بالنسبةِ لأولِ المتن، كما فعلَ أبو الفضل بن طاهر في " أطراف الغرائب والأفراد " للدارقطني، وفعله الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه " الكشاف في معرفة الأطراف ".

---

(١) ينظر: طرق تخريج الحديث حسب الراوي الأعلى (ص١٤٣- ١٤٩)

معناها :

جمعُ طرفٍ ، ومعناه : الجزء الدال على متنه الدال على بقيته ، مثل حديث (كلكم راعٍ) (الإيمان بضعٌ وستون) .

أشهر كتب الأطراف:

۞ أطراف الصحيحين، لأبي مسعود بن إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت٤٠١ه).

۞ أطراف الصحيحين، لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت ٤٠١ ه).

۞ الأشراف على معرفة الأطراف، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١ هـ).

۞ تحفةُ الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى (ت ٧٤٢ هـ).

۞ إتحاف المهرة بأطراف العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، والمراد من العشرة هي الموطأ، ومسند الشافعي ومسند أحمد، ومسند الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، ومنتقى ابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم ، ومستخرج أبي عوانه، وشرح معاني الآثار، وسنن الدار قطني، وإنما زاد العدد واحدًا؛ لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر رُبْعِه.

۞ **أطراف المسانيد العشرة:**

للإمام لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري الشافعي نزيل القاهرة ، المتوفى سنة (٨٤٠ هـ) ، ويريد بالمسانيد العشرة : مسند أبي داود الطيالسي ، ومسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ،

ومسند مسدد بن مسرهد ، ومسند محمد ابن أبي يحيى بن عمر العدني، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند أبي بكر ابن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ومسند أبى يعلى الموصلي.

۞ **ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث**

تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفى سنة (١١٤٣ هـ)، جمع فيه مؤلفه أطراف الكتب الستة والموطأ، على طريقة ترتيب تحفة الأشراف ، وكأنه مختصر منه، لكنه امتاز بالتفنن في التصنيف ، حيث لاحظ التنوع في تراجم أسماء الصحابة ، فقسم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبواب.

۞ أطراف المسند المعتلى بأطراف المسند الحنبلي:

وهو أطراف مسند الإمام أحمد للإمام الحافظ ابن حجر ، أفرده من كتابه إتحاف المهرة.

۞ أطراف الأحاديث المختارة للضياء المقدسي: لإمام ابن حجر العسقلاني.

۞ أطراف مسند الفردوس : للإمام ابن حجر العسقلاني أيضـًا.

۞ أطراف صحيح ابن حبان : للإمام أبي الفضل العراقي.

فوائد كتب الأطراف:

١- معرفة الأسانيد المختلفة مجتمعة في مكان واحد ، فيعرف إن كان الحديث غريبا أو عزيزًا أو مشهورًا .

٢- معرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات، وبالباب الذي مخرجوه .

٣- معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عُمل عليها كتاب الأطراف.

التعريف بكتاب " تحفةُ الأشراف بمعرفةِ الأطراف".

أولا: مؤلف الكتاب

هو أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي (٦٥٤- ٧٤٢هـ)، محدث الديار الشامية في عصره، ولد بظاهر حلب، ونشأ بالمزة (من ضواحي دمشق) وتوفي في دمشق، مهر في اللغة، ثم في الحديث ومعرفة رجاله، وصنف كتبًا، منها: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف في الحديث، قال ابن طولون: ومن المعلوم أن المحدثين بعده عيال على هذين الكتابين. وله: المنتقى من الأحاديث، والكنى، والمختصر من تهذيب الكمال.

قال ابن ناصر الدين: قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: أحفظ من رأيت أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطي، وابن تيمية، والمزي، فابن دقيق العيد أفقههم في الحديث، والدمياطي أعرفهم بالأنساب، وابن تيمية أحفظهم للمتون، والمزي أعرفهم بالرجال.

وقال الكتاني: أفرده الحافظ أبو سعيد العلائي بمؤلف سماه:" سلوان التعزي بالحافظ أبي الحجاج المزي"[1].

ثانيا: الكتاب:

هو كتاب ذكر فيه أطراف الكتب الستة، مع بعض الملحقات:

---

(١) تاريخ الإسلام (١٢/ ١١٢٩)، طبقات الشافعية (٣/ ٧٤)، الأعلام (٨/ ٢٣٦).

١- صحيح محمد بن إسماعيل البخاري.

٢- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.

٣- سنن أبي داود السجستاني.

٤- جامع أبي عيسى الترمذي.

٥- سنن أبي عَبد الرحمَن النسائي.

٦- سنن أبي عبد الله بن ماجة القزويني.

أما الملحقات فهي:

١- مقدمةُ صحيحِ مسلم.

٢- كتاب المراسيل، لأبي داود.

٣- كتاب العلل الصغير، للترمذي، وهو الذي في آخره كتابه الجامع.

٤- كتاب الشمائل، للترمذي.

٥- كتاب عمل اليوم والليلة، للنسائي.

رموز الكتاب:

(خ) للبخاري (خت) للبخاريِّ معلقًا (م) مسلم (مق) مقدمة صحيح مسلم (د) لأبي داود (مد) لأبي داود في مراسيله (ت) للترمذي (تم) للترمذي في الشمائل (س) للنسائي (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (ق) لابن ماجه (ز) لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث (ك) لما استدركه المصنف على ابن عساكر (ع) لما رواه الستة.

ترتيب الكتاب:

الكتاب مرتبٌ على تراجم أسماء الصحابة، فيبدأ بمن أوله حرف الألف (أ) مع ملاحظة الحرف الثاني، فأولهم " أبيض بن حمّال" وبلغت مسانيد الصحابة (٩٠٥) مسندًا، وبلغتْ مسانيد المراسيل المنسوبة للتابعين (٤٠٠) مسندًا، وإذا كان الصحابيُّ أو التابعي مكثرًا، فإنه يقسِّم مروياته على جميع تراجم من يروي عنهُ من الصحابةِ والتابعين على المعجم.

ثانيًا: الكتب التي جمعت الأحاديث ورتبتها على حسب راويها من التابعين فمن دونهم:

ومن أشهر الكتب في هذه الطريقة:

١-كتاب المراسيل: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي القاسم الرازي(ت ٣٢٧هـ).

٢-جامع التحصيل لأحكام المراسيل، لصلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ).

وهذان الكتابان السابقان مرتبان على حروف المعجم حسب الراوي المشهور بالإرسال، وفي كل كتاب من هذه الكتب أسماء ومرويات لا توجد في الكتب الأخرى، فإذا عرفنا اسم الراوي الذي أرسل الحديث، فما علينا إلا الرجوع غلى الموضع الذي جمعت فيه مرويات هذا الراوي، حيث نجد الكلام على سماع ذلك الراوي ممن روى عنه، ونماذج من تلك الروايات المرسلة[1].

٣- فهارس الكتب: مثل فهارس التمهيد لابن عبد البر، وفهارس مصنف عبد الرزاق، وفهارس مصنف ابن ابي شيبة وغير ذلك.

---

(١) الواضح في فن التخريج (ص٦٢).

الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث:

يتبيّن من عنوان هذه الطريقة أنها تعتمد اعتمادا كليًّا على معرفة موضوع الحديث، لذا فإن الباحث عن تخريج الحديث بهذه الطريقة مطالب بأن يتأمّل حديثه الذي معه وينظر فيه ليستشف منه موضوعه الأساسي أو موضوعاته المتعددة إذا كان الحديث يشتمل على أكثر من موضوع.

متى نلجأ لهذه الطريقة؟.

ويلجأ الباحث لهذه الطريقة في تخريج الحديث إذا حدّد موضوع الحديث، أي فقهه الذي يبحث فيه. وقد يكون الحديث له أكثر من موضوع فليبحث عنه في كل موضوعاته. فمثلا حديث "**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا**". هذا الحديث نجده في كتاب الإيمان، وفي كتاب التوحيد، وفي كتاب الصلاة، وفي كتاب الزكاة، وفي كتاب الصوم، وفي كتاب الحج، لتناوله كل هذه الموضوعات. فعلى الباحث أن يبحث عنه في كلّ هذه الموضوعات فربما اقتصر على بعضها ووضع المؤلّف في غيره.

مميزات وعيوب هذه الطريقة:

أولًا: مميزات الطريقة:

١- أنها لا تحتاج إلى مفاتيح (رموز) من الكتب تعين الباحث في الوصول إلى حديثه بل يكفي الحديث فقط بدون شيء زائد عليه.

٢- توفر الوقت والجهد، فلا يحتاج الباحث أن يبحث في كتب المفاتيح لكي ترشده إلى مواطن الحديث.

٣- تربي في الباحث ملكة فقه الحديث؛ فمن أكثر استعمالها، ومارس التخريج من خلالها أصبح ذا قدرة على معرفة فقه الحديث.

٤- هذه الطريقة توقف الباحث على حديثه والأحاديث التي في موضوعه مما ينشطه في البحث ويساعده في تدقيق المسألة[١].

عيوب هذه الطريقة:

ومما يؤخذ على هذه الطريقة من عيوب ما يأتي:

١- إن معنى الحديث قد لا يصل إليه الباحث فليس كل باحث عنده الذوق الفقهي الذي يوصله إلى تحديد موضوع حديثه، لذا فلا يمكنه تخريج حديثه بهذه الطريقة إن كان كما ذكرنا.

٢- إن رأي الباحث في موضوع الحديث قد لايتفق مع رأي المؤلف المصنف، فقد يضعه المصنف في كتاب لا يتوقع الباحث وضعه فيه[٢].

وأما الكتب التي يخرج بها الحديث في هذه الطريقة متعدّدة، وكثرت كثرة واضحة، إذْ أنّ معظم كتب السنة مرتبة على حسب الموضوعات الفقهية للأحاديث.

ويرى الدكتور محمود الطحان إلى أن الكتب المساعدة في هذه الطريقة **تنقسم إلى ثلاثة أقسام**[٣].

---

(١) نظرات في علم التخريج، ص ١٣٤-١٣٥.وانظر أيضا : طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي محمد عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، (ص١٥١-١٥٢).

(٢) المصدر السابق

(٣) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، (ص ٩٥-٩٦).

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين وهي أنواع. وأشهرها:

۞ **الجوامع**: جمع "جامع"، والجامع عند المحدثين هو ما يوجد به من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام، والتفسير، والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك [١]. **وأشهر الجوامع هي**: الجامع الصحيح للبخاري، و الجامع الصحيح لمسلم، وجامع عبد الرزاق، وجامع الثوري، وجامع ابن عيينة، وجامع معمر، وجامع الترمذي وغيرها.

۞ **المستخرجات**: جمع ومفرده مستخرج، والمستخرج عند المحدثين هو أن يأتي المصنف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، إلى أن يلتقي معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لِعذر من علو أو زيادة مهمة [٢].

ومن أشهر المستخرجات: المستخرج على صحيح البخاري مثل مستخرج لأبي بكر الإسماعيلي(٣٧١ هـ)، و مستخرج لأبي أحمد الإفريفي (٣٧٧ هـ). مستخرج على صحيح مسلم: مثل مستخرج لأبي عوانة الإسفراييني (٣١٠ هـ) و مستخرج لأبي حامد الهروي (٣٥٥ هـ). مستخرج على الصحيحين مثل مستخرج لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ) و مستخرج لأبي عبد الله بن الأخرم (٣٤٤ هـ.

---

(١) الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٤٢).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي ص ١١٧.

۞ **المستدركات**: جمع "مستدرك" والمستدرك هو كلّ كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه مثل المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (٤٠٥ هـ).

۞ **المجاميع**: جمع "مجمع"، وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدّة مصنفات، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيها، وعادة مع حذف الإسناد[1].

ومن أشهر كتب المجاميع: الجمع بين الأصول الستة لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي (٥٣٥ هـ)، وجامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لابن الأثير الجزري (٦٠٦ هـ)، والجمع بين الصحيحين للصاغاني الحسن بن محمد (٦٥٠ هـ).

۞ **الزوائد**: هي المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى. مثل مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (٨٤٠ هـ)، وفوائد المنتقى في زوائد البيهقي للبوصيري أيضا.

۞ **مفتاح كنوز السنة**: يعتبر هذا الكتاب فهرسا حديثيا مرتبا على الموضوعات، وقد جعله مؤلفه فهرسا لأربعة عشر كتابا من مشاهير كتب السنّة وأمهاتها، ودليلا على ما في تلك الكتب من الأحاديث؛ ولأهمية هذا الكتاب فسوف نتناوله بشيء من التفصيل:

۞ **مؤلف الكتاب**:

---

(١) طرق التخريج ودراسة الأسانيد ص ١٠٣

ألفه المستشرق الهولندي آرنت يان ونسنك (ت ١٩٣٩م)، باللغة الإنجليزية، وقام الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بترجمته إلى اللغة العربية.

۞ أهمية الكتاب:

وهو كتابٌ مهم، وترجع أهميته إلى، أنه فهرس للألفاظ وللموضوعات في آن واحد، فمثلاً إذا ذكر لفظة "صلاة الجماعة" تجده يذكر جميع الأحاديث المتعلقة بصلاة الجماعة في الكتب التي خدمها.

۞ حقيقة الكتاب ورموزه:

يعتبر هذا الكتاب فهرس لأربعة عشر مرجعا، مرتبة على كلمات الموضوعات، وهي الكتب التسعة، مضافاً إليها (مسند زيد بن علي) وكتاب (المغازي) للواقدي وكتاب(الطبقات) لابن سعد و كتاب(سيرة ابن هشام)، هذه الكتب التي فُهرست في (مفتاح كنوز السنّة [1].

۞ بيان هذه الكتب مع رموزها:

إنه فهرس لأحاديث أربعة عشر (١٤) كتاباً، مرتبة على كلمات الموضوعات، وهي مع رموزها في الكتاب كالآتي:

١- صحيح البخاري (بخ) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب.

٢- صحيح مسلم (مس) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الحديث في ذلك الباب.

٣- سنن أبي داود (بد) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب

(١) ينظر: التخريج ودراسة الأسانيد للعوني (٣٦).

٤- سنن الترمذي (تر) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب.

٥- سنن النسائي (المجتبى) (نس) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب.

٦- سنن ابن ماجه (مج) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب.

٧- سنن الدارمي (مي) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الباب.

٨- موطأ مالك (ما) والرقم بعده هو رقم الكتاب، ورقم الحديث فيه.

٩- مسند أحمد (حم) والرقم بعده هو رقم الجزء، ورقم الصفحة.

١٠- مسند الطيالسي (ط) والرقم بعده هو رقم الحديث.

١١- مسند زيد بن علي (ز) والرقم بعده هو رقم الحديث.

١٢- الطبقات الكبرى لابن سعد (عد) والرقم بعده هو رقم القسم إن وُجِدَ، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.

١٣- سيرة ابن هشام (هش) والرقم بعده هو رقم الصفحة.

١٤- المغازي للواقدي (قد) والرقم بعده هو رقم الصفحة.

۞ رموز أخرى بالكتاب:

استخدم المؤلف عدة رموز أخرى، خاصة لما يتعلق بتنظيم الكتاب جاءت على النحو الآتي: ك = كتاب. ب = باب. ح = حديث. ص = صفحة. جـ = جزء. ق = قسم. قا = قابل ما قبلها بما بعدها. م م م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مُكَرَّرٌ مَرَّاتٍ. الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مُكَرَّرٌ بقدره في الصفحة أو الباب [1].

۞ طبعات الكتب الأربعة عشر المعتمدة في هذا الكتاب:

---

(١) علم فهرسة الأحاديث (١/ ٨٤).

١-٩ - الكتب التسعة الأولى طبعاتها هي نفس طبعاتها المعتمدة في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

١٠- مسند الطيالسي: طبعة حيدر آباد، التي أرقام الأحاديث فيها على يمين الصفحة أوس يسارها.

١١- طبقات ابن سعد" طبعة ليدن، المقسَّم فيها بعض الأجزاء إلى أقسام (سنة ١٩٠٤م - ١٩٠٨).

١٢- سيرة ابن هشام: طبعة غوتنغن (سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠م).

١٣- مسند زيد بن علي: طبعة ميلانو (سنة ١٩١٩م).

١٤- مغازي الواقدي: اعتمد على ترجمتها إلى الإنجليزية، المطبوعة في برلين (سنة ١٨٨٢م) [1].

۞ **ترتيب الكتاب:**

(أ) جمع ونسنك أحاديث الكتب الأربعة عشر تحت موضوعات كبيرة، ثم رتب تلك الموضوعات على حروف المعجم، مثل الصلاة في حرف الصاد، والزكاة في حرف" ز"، والحج في حرف" ح" ... وهكذا.

(ب) ثم ذكر تحت هذه الموضوعات مسائل متعلقة بها في فقرات مستقلة، وهذه الموضوعات عنده تشمل:

١- المسائل: كالتوبة، والدعاء، والزكاة، والطهارة، والشهداء وغيرها.

٢- الأشخاص: كأبي بكر وعمر، وعيسى ومحمد عليهم السلام ... الخ.

٣- الأحداث: كأحد، وبدر، والأحزاب، والجمل، وصفين ... الخ.

---

(١) علم التخريج نشأته ومنهجيته (ص ١٣٣).

٤- الأماكن: كالحجر الأسود، والصراط، والصفة، ودمشق .....الخ.

(ج) رتب هذه الموضوعات على حروف المعجم، إلا أنه اعتمد في ترتيبها على هيئة الكلمات لا على أصلها مجردا، كما فعل في المعجم المفهرس، فقد وضع كلمة " الأعمال" في حرف "أ" بدلا من حرف" ع"، وكلمة (التوحيد) في حرف " ت"، وليس في حرف " و"، وكلمة (التسبيح) في حرف " ت"، وليس في حرف السين ... وهكذا، مع **ملاحظة**: أن ونسنك جرد الكلمات من (أل) التعريفية[1].

(١) تخريج الحديث نشأته، ومنهجيته (ص١٣٤).

۞ كيفية ومراحل التخريج بواسطة الكتاب:

إذا أردنا تخريج حديث بواسطة "**مفتاح كنوز السنة**"، مثل حديث أنس:" تسحروا فإن في السحور بركة".

فعلينا إتباع المراحل والخطوات الآتية:

١- تحديد الموضوع العام للحديث الذي يدخل تحته الموضوع المستنبط الخاص، فمثلاً موضوع حديثنا العام هو "الصيام".

٢- استنباط الموضوع الخاص للحديث، فيكون موضوع حديثنا – الخاص- هو "فضل السحور".

٣- ثم البحث في المفتاح عن الموضوع العام، فوجدنا موضوع حديثنا العام "الصيام" في (ص ٢٨٣).

٤- ثم البحث في فقراته المتنوعة عن أقرب فقرة للموضوع الخاص، فوجدنا في فقراته نص حديثنا في (ص٢٩١-٢٩٢) بهذه الصورة.

۞ تسحروا فإن في السحور بركة.

مس – ك ١٣ ح ٤٥ قا ٤٦، **حم** – ثان ص ٣٧٧ و ٤٧٧؛ **بد** – ك ١٤ ب ١٦ و ١٧، **ثالث** ص١٢ و٣٢ و٤٤ و٩٩، **تر** – ك ٦ ب ١٧ و١٨، و٢١٥ و٢٢٩ و٢٤٣ و٢٥٨، **نس** – ك ٢٢ ب ١٨ و١٩ و٢٤ – ٢٧و٢٨١ و٣٦٧ و٣٧٩ **قا رابع** ص، **مج** – ك ٧ ب ٢٢ 126و١٣٢ و١٩٧ ٢ و٢٠٢؛ **مي** – ك ٤ ب ٩، **خامس** ص٣٦٧ و٣٧٠، **ز** – ح ٤٢١، **ط** – ح ٢٠٠٦.

٥- ثم معرفة عناوين الكتب والأبواب ذوات الأرقام التي ذكرها المفتاح للكتب المرتبة على الأبواب، ويستعان لمعرفتها بكتاب "تيسير المنفعة بكتابي كنوز

السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، وقد سبق ذكره في المعجم المفهرس.

٦- ثم نرجع إلى تلك الكتب المذكورة ونقوم بتخريج الحديث تخريجا تفصيليا على النحو التالي؛ فنقول:

الحديث أخرجه:

صحيح مسلم في صحيحه، كتاب الصيام (١٣)، باب فضل السحور، وتأكيد استحبابه: (٢/ ٧٧٠، ٧٧١ رقم ٤٥، ٤٦).

وأبو داود في سننه (ك١٤) كتاب الصيام، (ب ١٦) باب من السحور والغداء: ١/ ٥٤٨: والحديث فيه هو حديث أبي هريرة "نعم سحور المؤمن التمر" رقم ٢٣٤٥. (والباب ١٧) باب وقت السحور ١/ ٥٤٨، وهذا ليس حديثنا.

والترمذي في سننه (ك٦) كتاب الصوم،(ب ١٧) باب ما جاء في فضل السحور،(٣/ ٨٨ رقم ٧٠٨).

والنسائي في سننه (ك٢٢)كتاب الصيام،(ب ١٨) الحث على السحور،(٤/ ١٤١ رقم ٢١٤٦).

وابن ماجه في سننه (٧ك)كتاب الصيام،(ب٢٢) باب ما جاء في السحور: ١/ ٥٤٠.

والدارمي في سننه (ك٤) كتاب الصوم،(ب ٩) باب في فضل السحور: ١/ ٣٣٨.

أما مسند زيد بن علي، ومسند أحمد، ومسند الطيالسي فهي مرتبة على المسانيد، فليراجع فيها حسب أرقام الحديث في مسند زيد والطيالسي، وحسب أرقام الجزء والصفحة في مسند أحمد.

٧- ثم في اتباع باقي المراحل التي ذكرناها في طريقة التخريج من المعجم المفهرس.

۞ نموذج آخر من كتاب مفتاح كنوز السنة:

جاء في صفحة / ٤٦ / العمود الثاني مادة "الأصابع" ثم جاء تحت هذا العنوان الفقرة الآتية وهي "الإشارة بالأصبع في الصلاة" ثم جاء تحت هذه الفقرة ما يلي

١- مس - ك ١٥ ح ١٤٧.

٢- بد - ك ١١ ب ٥٦.

٣- تر - ك ٤٥ - ب ١٠٤.

٤- نس - ك ١٢ ب ٧٩. ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩

٥- مج - ك ٥ ب ٢٧.

٦- مي - ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢.

٧- حم - أول ص ٣٣٩، ثان ص ١١٩، ثالث ص ٤٧٠، رابع ص ٣١٦ (٢)، و ٣١٨ (٢) و ٣١٩، خامس ص ٢٩٧.

٨- ط - ح ٧٨٥.

وبحل تلك الرموز وبيان المراد منها؛ يتبين لنا أن هذا الحديث يوجد في:

١- "صحيح مسلم" - كتاب الحج - حديث ١٤٧.

٢- " سنن أبي داود " - كتاب المناسك - باب ٥٦.

٣- " سنن الترمذي " - كتاب الدعوات - باب ١٠٤.

٤-" سنن النسائي " - كتاب التطبيق - باب ٧٩. وكتاب السهو - باب ٣٠ و٣٦ إلى باب ٣٩.

٥- "سنن ابن ماجه " - كتاب الإقامة - باب ٢٧.

٦- "سنن الدارمي " - كتاب الوضوء - باب ٨٣ و ٩٢.

٧- "مسند أحمد " - الجزء الأول، صفحة ٣٣٩، الجزء الثاني، صفحة ١١٩، الجزء الثالث، صفحة ٤٧٠، الجزء الرابع، صفحة ٣١٦ مُكَرَّرًا مرتين في هذه الصفحة، وكذلك في صفحة ٣١٨ مُكَرَّرًا مرتين في هذه الصفحة وكذلك في صفحة ٣١٩، والجزء الخامس، صفحة ٢٩٧.

٨- " مسند الطيالسي " - حديث رقم ٧٨٥.

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحًا للكتاب في أوله، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في " الكتب الستة " و " سنن الدارمي " و " موطأ مالك " مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في " صحيح مسلم " و " موطأ مالك " فإنه بَيَّنَ عدد أحاديث كل كتاب، فعليك بالرجوع لهذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير إليه المؤلف إلى رقمه.

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعها أكثر أبواب الدين وهي أنواع، وأشهرها:

السنن: هي كتب حديث مرتبة على أبواب الفقه وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط. وأشهرها سنن محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤ هـ)، وسنن

الدارمي (٢٥٥ هـ)، وسنن ابن ماجه (٢٧٣ هـ)، وسنن أبي داود (٢٧٥ هـ)، سنن النسائي (٣٠٣ هـ)، وغيرها.

المصنفات: جمع "مصنف"، والمصنف عند المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبوب الفقهية والمشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، يعني فيه الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وأتباع التابعين أحيانا[١].

ومن أشهر المصنفات: المصنف لابن أبي شيبة (٢٣٥ هـ)، و المصنف لعبد الرزاق الصنعاني (٢١١ هـ)، و المصنف لبقي بن مخلد القرطبي (٢٧٦ هـ)، و المصنف لابن الجراح الكوفي (١٩٦ هـ)، وغيرها.

الموطآت: جمع موطأ وهو لغة المسهل، واصطلاحا هو الكتاب المرتب عبى الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، ففيها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة والتابعين وتابعيهم، فهو كالمصنف تماما و إن اختلفت التسمية. **وأشهرها**: الموطأ للامام مالك بن انس (١٧٩ هـ)، والموطأ لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن (١٨٥ هـ)، والموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي (٢٩٣ هـ) [٢].

المستخرجات على السنن: منها: مستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ و مستخرج على سنن أبي داود لأبي بكر بن منجويه الأصفهاني، مستخرج على سنن الترمذي للإمام الحسن بن علي بن نصر الخرساني الطوسي [٣].

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١١٨.

(٢) نفسه (ص ١١٩).

(٣) نظرات في علم التخريج ص ١٤١.

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين أو جانب من جوانبه.

وهي أنواع كثيرة وأشهرها: الأجزاء: جمع جزء والجزء هو كتاب حديثي حاول مؤلفه جمع الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم وقد يختارون موضوعا معينا يستقصون أحاديثه.

ومنها جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة للأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (١٧٨ هـ)، وجزء رفع اليدين في الصلاة وجزء القراءة خلف الإمام كلاهما للبخاري(٢٥٦ هـ) [١].

الترغيب والترهيب: هي كتب الحديث التي تجمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر مطلوب أو الترهيب من أمر منهي عنه. وأشهرها الترغيب والترهيب لعمر بن شاهين، والترغيب والترهيب للمنذري(٦٥٦ هـ) [٢].

الزهد والفضائل والآدب والأخلاق: هي كتب حديث تتناول مواضع الزهد والفضائل والأخلاق، ومنها: كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك (١٨١ هـ)، وكتاب الذكر والدعاء ليعقوب بن إبراهيم الكوفي (١٨٢ هـ)، وكتاب فضائل القران للشافعي (٢٠٤ هـ)، وكتاب ذم الدنيا لابن أبي الدنيا البغدادي (٢٨١ هـ)، وأخلاق النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن محمد الأصبهاني (٣٦٩ هـ)، وغيرها.

الأحكام: والمراد بكتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط وهي أحاديث منتقاة من أمهات كتب الحديث. وترتيبها على أبواب

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة،(ص ٢٦).

(٢) نفسه (ص ٢٦).

الفقه. وأشهرها الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (٥٨١ هـ)، و الأحكام الصغرى للاشبيلي (٥٨١ هـ)، والأحكام لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٦٠٠ هـ)، وغيرها.

موضوعات خاصة: والمراد بكتب موضوعات خاصة هو كتب أفردت لأبواب خاصة بحث مؤلفوها موضوعا واحد فقط في كل كتاب أشبعوه من جميع جوانبه ونثروا في ثناياه عددا كبيرا من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع. وأشهرها الفتن والملاحم لنعيم بن حماد المروزي (٢٢٨ هـ)، والإخلاص لعبد الله بن إبي الدنيا (٢٨١ هـ)، والأسماء والصفات لأحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، وغيرها.

كتب الفنون الأخرى: والمراد بكتب الفنون الأخرى هو كتب مصنفة في غير الحديث النبوي ككتب التفسير والفقه والتاريخ وغيرها ولكن ورد فيها كثير من الأحاديث، وهي موعان: الأول- مصنفات تروي الحديث بالسند أصالة لا أخذا من كتاب آخر، والثاني – مصنفات تورد الحديث مجردا عن السند ثم تذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث. وأشهرها جامع البيان عن تأويل القران لمحمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)، وتاريخه، المغني لابن القدامة (٣١٠هـ)، والمجموع عن شرح المهذب للنووي (٦٧٦ هـ) [1]، كتب التخريج والشروح الحديثية والتعليقات عليها.

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد الميسرة،(ص ٢٧).

الطريقة الخامسة:التخريج من خلال صفة في المتن أو السند أو كلاهما معًا.

أولًا: متى نستخدم هذه الطريقة؟

نستخدم هذه الطريقة إذا وجدنا في الحديث الذي نريد تخريجه صفة أو حالة ظاهرة في متنه أو سنده أو فيهما معًا.

فإن كان الحديث قدسيا مثلا، بحثنا عنه في الكتب الخاصة بالأحاديث القدسية، وإذا كان الحديث مسلسلا، أو متواترا، أو مشتملا على راو مبهم بحثنا عنه في المصنفات التي أفردت لجمع هذه الصفات.

ثانيًا: مميزات هذه الطريقة وعيوبها:

(أ): مميزاتها:

تمتاز هذه الطريقة بأن التخريج بها سهل ميسور، ذلك أن المؤلفات التي تجمع أحاديث صفة واحدة أحاديثها غالبًا قليلة، فالتخريج منها سهل يسير.

(ب): عيوبها:

ويؤخذ على هذه الطريقة أن دائرتها محدودة، فالأحاديث التي يمكن أن تخرج بها قليلة، وسيتضح هذا جليًا عند الكلام على المؤلفات فيها

ثالثًا: كيفية التخريج بهذه الطريقة:

إذا لم يستطع الباحث أن يخرج حديثه عن طريق واحدة من الطرق الأربع السابقة، واحتاج إلى التخريج بهذه الطريقة؛ فعليه أن يمعن النظر في أحوال الحديث سندا ومتنا، فإذا أدرك الباحث أي صفة ظاهرة في متن الحديث، أو في سنده، أو فيهما؛ رجع إلى المصادر التي جمعت الأحاديث التي تحمل هذه الصفة، فإنه سوف يجد حديثه إن شاء الله.

فإن كان الحديث موضوعا بحثنا عنه في الكتب التي اهتمت بجمع الأحاديث الموضوعة؛ مثل كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، وكتاب "العلل المتناهية للأحاديث الواهية" له أيضًا، وغيرهما من الكتب.

رابعًا: أقسام الصفات الظاهرة في الحديث:

تنقسم الصفات الظاهرة في الحديث إلى ثلاثة أقسام، وهي:

١- الصفات الظاهرة في متن الحديث.

٢- الصفات الظاهرة في سند الحديث.

٣- الصفات الظاهرة في متن الحديث و سنده.

أولًا: الصفات الظاهرة في متن الحديث:

هناك الكثير من الصفات التي تتعلق بمتن الحديث؛ نذكر منها:

أ) **الوضع**: فإن كان متن الحديث مما تظهر عليه أمارات الوضع، وذلك لركاكة ألفاظه أو فساد معناه أو مخالفته لصريح القرآن أو السنّة الصحيحة. فأقرب طريق لمعرفة مخرجه هو النظر في كتب الموضوعات، منها [1].

۞ الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ويقال له كتاب الأباطيل للحافظ أبي عبد الله الحسين الجوزقي (٥٤٣ هـ).

۞الموضوعات الكبرى لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ).

۞ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع المسى بـ - الموضوعات الصغرى، للشيخ علي القاري (١٠١٤ هـ).

۞ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للإمام السيوطي.

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد الأسانيد، ص ١٢٩، نظرات في علم التخريج (ص ١٨١).

۞تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن عراق الكناني (٩٦٦ هـ).

ب) أن يكون الحديث قدسيًا: فيستعان بالكتب التي اختصت بجمع الأحاديث القدسية، منها:

۞ مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار لمحي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (٦٣٨ هـ).

۞ الأحاديث القدسية وهو من تأليف لجنة القرآن والسنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.

۞ الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية للمحدّث الكبير: عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) [١].

ج) أن يكون متن الحديث مشهورا: أي شهرة الحديث على الألسنة، فيستعان بالكتب المؤلفة في الأحاديث المشتهرة، منها [٢].

۞ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لمحمد عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ هـ).

۞ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١ هـ).

۞ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ العجلوني(١١٦٢ هـ).

---

(١) نظرات في علم التخريج (ص ١٨١).

(٢) نظرات في علم التخريج (ص ١٨١).

د) فإن كان في تفسير آية قرآنية، أو بيان قراءة: فنرجع إلى كتب التفسير بالمأثور، ومنها:تفسير ابن جرير الطبري. وتفسير ابن أبي حاتم.

وغير ذلك من كتب التفسير بالمأثور، وهي كثيرة منها المطبوع، ومنها المخطوط، وهذان الكتابان هما أشهرها.

ثانيًا - الصفات الظاهرة في سند الحديث:

أ) أن يكون الإسناد مسلسلا فيُستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسة، منها [١].

۞ كتاب المسلسلات الكبرى للحافظ السيوطي، وقد اشتمل على خمسة وثمانين حديثا مسلسلا.

۞ المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة للحافظ محمد عبد الباقي الأيوبي (١٣٦٤ هـ)، وقد جمع فيه ٢١٢ حديثا.

۞ الفوائد الجلية للشيخ محمد عقلية المكي.

ب) **أن يكون الإسناد مرسلا:** فنستعين بكتب المراسيل التي جمعت كثيرا منها، مثل: كتاب المراسيل لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ)، وكتاب المراسيل لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ).

ج) أن يكون الحديث من رواية الآباء عن الأبناء: فنستعين بكتبها، منها [٢].

۞ كتاب رواية الآباء عن الأبناء لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ).

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد الأسانيد، ص ١٣١.

(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد الأسانيد، ص ١٣١.

د) **أن يكون من رواية الأكابر عن الأصاغر**: فنستعين بكتبها، منها [١].

۞ كتاب ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء للحافظ إسحاق بن إبراهيم الوراق(٣٠٤ هـ).

ه) **أن يكون الإسناد متواترا**: فنستعين بالكتب المؤلفة في الأحاديث المتواترة، ومنها [٢].

۞ كتاب الأزهر المتناثرة في الأخبار المتواترة للحافظ السّيوطي (٩١١ هـ)

۞ نظم المتناثر من الحديث المتواتر لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني.

ثالثًا- الصّفات الظاهرة في متن الحديث و سنده:

وقد وجدت صفات وأحوال يشترك فيهما السند والمتن معا وذلك كالعلة والإبهام [٣].

أ) **فإذا كان في الحديث علّة**: فنستعين بالكتب المصنفة في ذلك، ومنها:

۞ علل الحديث للإمام ابن أبي حاتم الرّازي (٣٢٧ هـ)، وهو مرتّب على الأبواب الفقهية.

۞ كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للامام الحافظ ابي الحدسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني(٣٨٥ هـ).

ب) **فإذا كان في الحديث إبهام**: فنستعين بالكتب المصنفة في ذلك، ومنها:

۞ كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ).

---

(١) مبادئ التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١٦٨.

(٢) نظرات في علم التخريج ص ١٧٩.

(٣) نظرات في علم التخريج ، ص١٨٢-١٨٣.

۞ المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦ هـ)، وهو مرتب على الأبواب الفقهية وهو من أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها.

إن كيفية تخريج الحديث من كتب هذه الطريقة الخامسة سهلة، لأن الحديث المطلوب تخريجه إذا اتصف بإحدى الصفات المذكورة من القدسية، أو التسلسل، أو ما إلى ذلك، فما علينا إلا أن نتجه إلى الكتب المؤلّفة فيها نجد هناك مطلوبنا، فنخرجه منها حسب الطريقة التي رسمناها في السابق.

الفصل الثاني

دراسة الأسانيـــد

والإسنادُ خصيصةٌ فاضلةٌ لهذه الأمّة، وليس لغيرها من الأممِ؛ قال أبو علي الجياني:" خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب"(١).

وللإسناد أهمية عظمى في الإسلام، لأنه الطريق الموصلة إلى المتن، والوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق الأحاديث والأخبار، ومعرفة الرواة، وبالإسناد تحفظ السنة وتصان من الدس والتحريف والوضع، والزيادة والنقص، وبالإسناد تُدرك الأمة منزلة السنة ومكانتها وما لقيته من العناية والاهتمام، حيث إنها ثبتت بأدق طرق النقد والتحقيق التي لم تعرف البشرية لها مثيلًا في تاريخها كله، وبذلك يُرَدُّ على دعاوى المبطلين والمشككين، وتفند شبهاتهم التي أثاروها حول صحة الحديث. قال ابن المبارك: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" وروي عنه اَيْضًا أنه قال:" بَيْنَنَا وَبَيْنَ القَوْمِ الْقَوَائِمُ" يَعْنِي الإِسْنَادَ(٢). وقال الثوريُّ:" الإسنادُ سلاحُ المؤمنِ"(٣).

وقد عُنِيَ العلماء المسلمون ولا سيما علماء الحديث والفقه والأصول بعلم الإسناد ونقد الرواة عناية فائقة إذ به يعرف التمييز بين الصحيح والحسن

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ص ٣٥٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢١٣).

(٣) شرف أصحاب الحديث (ص ٤٢)، الإلماع (ص١٩٤)، أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص ١٣٩).

والضعيف من المرويات والمقبول من المردود منها، وذلك لما رأوا الله ورسوله يحضان على التثبت في المرويات وأنه لا يقبل إلا خبر العدل الضابط [١].

المقصود بدراسةِ الأسانيد: دراسةُ سلسلةِ الرجال الموصلةِ إلى المتنِ، بالرجوع إلى ترجمةِ كلٍّ منهم، ومعرفة القويّ من الضعيفِ، بكشف الاتصال والانقطاع، ومعرفة المدلسين من الرواة، ومعرفة وفياتهم ومواليهم، بمراجعة كتبِ الجرح والتعديلِ، والنظر في العلل الخفية القادحة في الحديث، ومعرفة أبواب " مصطلح الحديث" من (مفترق) و(متفق) و(مدبّج) و(الكنى والألقاب)، وغير ذلك.

وبناء عليه؛ يتمُّ الحكمُ بالصحةِ والضعف، وهذا يحتاج لممارسة طويلة، ودقيقة، حتى يُحكم على الحديث، هذا بالنسبة إلى السند، وأما الحكمُ على المتنِ ؛ فإنّه يُنظر إلى الشذوذِ، والعلَّةِ القادحةِ، والنظرِ في الأسانيد الأخرى، وهو أصعب من الحكم على الأسانيد [٢].

والأسانيد: جمع سند، وهو في اللغة: المعتمد، لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه.

وفي الاصطلاح: سِلْسَلَةُ الرِّجالِ الموصلةِ إلى المتنِ، والمتن لغةً: ما صَلُبَ وارتفعَ من الأرضِ، وهو في الاصطلاح: ما ينتهيْ إليهِ السندُ من الكلام [٣].

هذا: وسوف نتناول دراسة الأسانيد من خلال المبحثين الآتيين:

---

(١) الوسيط في علوم الحديث (ص ٤٥).

(٢) أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص ١٣٧).

(٣) تيسير مصطلح الحديث (ص ١٨).

المبحث الأول: أصول وضوابط دراسة الأسانيد

وأقصد بها بعض مسائل الجرح والتعديل التي يحتاج إليها الباحث في دراسة الأسانيد، حيث إن دراسة الأسانيد لا تنفك بحال من الأحوال عن علم الجرح والتعديلن وتراجم الرواة.

المطلب الأول: شروطُ قبولِ الراوي

أجمعَ أئمةُ الفقه والحديث، أنه يشترطُ لقبولِ الراوي شرطان:

الأول: العدالةُ: ويَعنون بها: أن يكون الراوي مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق، وخوارم المروءة.

الثاني: الضبطُ، ويعنون به: أن يكون الراوي غير سيء الحفظ، ولا فاحشَ الغلطِ، ولا مخالفًا للثقاتِ، ولا كثير الأوهام والغفلة [١].

أولا: كيفية إثبات عدالة الراوي:

تثبت عدالة الراوي بواحد من عدة أمور، منها ما هو متفق عليه بين العلماء، ومنها ما هو مختلف فيه.

أما ما كان متفقاً عليه فهو ما يأتي:

١- **تنصيص علماء الجرح أو التعديل أو أحدهم عليه في كتبهم**، وذلك في حق من خفي أمره ممن لم يبلغ درجة الاشتهار بين الناس.

٢- **الاستفاضة والشهرة**، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن التنصيص على

---

(١) المنهل الروي (ص ٦٣).

عدالته، وذلك كسفيان الثوري، وابن عيينة، ومن كان على منوالهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فمن كانت هذه صفته لا يسأل عن عدالته[١].

فقد سئل أحمد بن حنبل عن اسحاق بن راهويه، فقال:" مثل إسحاق يسأل عنه؟" [٢].

أما ما كان مختلفاً فيه فهو ما يأتي:

١- تخريج أصحاب المصادر التي تنتهج إيراد الأحاديث الصحيحة لروايته وبخاصة البخاري ومسلم؛ فإنه من خرجا لروايته فقد جاز القنطرة، وخولف في هذا بالكلام على بعض الرواة في هذه المصادر.

٢- **تخريج من أعلن عن نفسه بأنه لا يروي إلا عن الثقات**، لحديث ذلك الراوي سواء سماه أو اكتفى بقوله: حدثني الثقة. وخولف في هذا بعدم كفاية ذلك إلا أن رتبة التوثيق قد ثبتت له وهي نافعة عند الترجيح إذا لم يعد له غيره، إلا أن توثيقه له لا يعتد به بإطلاق لجواز إطلاع غيره على ما يجرحه وعليه فإنه يجب البحث عن حالة عنده غيره من الأئمة.

٣- **عدالة كل من يحمل علم الحديث** استناداً إلى قول الرسول ﷺ "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالبين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين" وهو مذهب يوسف بن عبد الله بن عبد البر.

---

(١) فتح المغيث (٢/ ٩)، علم الرجال نشأته وتطوره (ص ٨٣).

(٢) الشذا الفياح (١/ ٢٣٩).

وخولف في هذا: بأن المراد من الحديث هو، ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، لأن الواقع يدل على هذا لوجود بعض من يحمله ولا يتصف بالعدالة وبخاصة في الأعصار المتأخرة [١].

٤- **اختبار الأحوال، وتتبع الأفعال** التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة. قاله الخطيب [٢].

ثانيا: كيفية معرفة ضبط الراوي:

وضبط الراوي معناه: أن يُثْبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وينقسم الضبط إلى قسمين: ضبط صدر، وضبط كتاب.

١- **ضبط الصدر**: وهو أن يحفظ ويثبت ما سمعه فى حفظه بحيث يبعُد زواله عن القوة والحافظة ويتمكن من استحضاره متى شاء وصونه من الوهم والغفلة والنسيان.

٢- **ضبط الكتاب**: هو أن يحفظ كتابه الذى كتب فيه المرويات التى سمعها أو قرأها أو نحو ذالك، بنفسه أو عن طريق ثقة وصونه عن تطرق التزوير والتغيير والتصحيف التحريف إليه من وقت سماعه إلى أن يؤديه.

أ- طرق معرفة ضبط الصدر:

١- استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، وهذه الصورة هي أعلى الصور في هذا الباب.

٢- تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه.

---

(١) الموقظة (ص ٧٩) ، فتح المغيث (٢ / ٢٠)، إتحاف النبيل(١ / ١٧٣)، توضيح الأفكار (٢ / ٣١).
(٢) الكفاية (ص١٤١).

٣- سَبْر روايات الراوي، ومقارنتها بروايات غيره من الثقات؛ لينظر هل يوافقهم أم يخالفهم؟ ويُحْكَم على حديثه بعد ذلك بما يستحق، كما قال ابن معين: قال لي إسماعيل بن علية يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له عارَضْنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، فقال: الحمد لله [١].

٤- إذا نصُّوا على أن الراوي ثقة، وليس له كتاب، فهذا يدل على أنه يحفظ حديثه في صدره.

٥- ومن ذلك قول الراوي عن نفسه:" ما كتبت سوداء في بيضاء " أو " ما يضُرُّني أن تُحْرَق كتبي" ونحو ذلك مما يدل على إتقانه لحديثه [٢].

٦- امتحان الراوي: ومعناه أن يدخل النقاد على من أرادوا اختباره ما ليس من حديثه فإن حدث به عرفوا كذبه، أو يلقنونه فيحدث به فيعلم غلطه ووهمه، وقد يكون حافظا مستحضرًا لكل محفوظاته ومكتوباته بحيث يَصعب تخطئته[٣].

صور امتحان الراوي:

أ - أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، ومتقن له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر؛ عَرَفَ أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه

(١) تحرير علوم الحديث (١/ ٢٦٥).

(٢) المحدث الفاصل (٣٨٠).

(٣) دراسات في منهج المحدثين (ص ٣١٩).

ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عددا ونوعا؛ احتملوها له إذا كان مكثرا، وإلا طُعِن فيه [١].

ب - أن يُدْخِل الإمام منهم في حديث الراوي ما ليس منه، ثم يقرأ عليه ذلك كله،موهمًا أن الجميع حديثه، فإن أقره وقبله، مع ما أُدخل فيه؛ طعن في ضبطه، وإن ميز حديثه من غيره؛ علم أن الرجل ضابط.

مثاله: ما رواه الخطيب بسنده عن أبي زكريا يحيى بن معين، قال:" أبو المغيرة شيخ قدم علينا ها هنا كان حسن اللحية، حسن الهيئة وكان يحدث بحديث: " أن النبي (- صلى الله عليه وسلم -) نهى عن كسر الألوية" فكانوا يسألونه عنه، فذهبت يومًا إليه أنا وعامر أخو عرفجة، فقال لي عامر تعال حتى نصنع له أحاديث ننظر حين يحدث بها، فجعل عامر يلقنه أحاديث يضعها له، وهو يمر فيها كلها عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ" أن الصَّنِيْعَة لا تَنْفَعُ إِلاَّ عِنْدَ ذِيْ حَسَبٍ" [٢].

ج - أن يلقن الإمام منهم الراوي بقصد اختباره شيئا في السند أو في المتن، لينظر هل سيعرف ويميز؛ فيرد ما لُقِّنَه، أو لا يميز؛ فيقبل ما أُدخل عليه،فإن ميز؛ فهو ضابط، وإلا فغير ضابط.

ومن ذلك ما رواه الخطيب بسنده عن الْوَاقِدِيّ، قال:" خرجت في فتية إلى العقيق، أتنزه، فرأينا قُلَّةً على جدارٍ فقال بعضنا لبعض نَتَحَذَّفُها وللنَّاضِلِ سَبْقٌ، قال فتحاذفناها، قال: فقلت لهم هذا الكلام يشبه الحديث فمُروا بنا حتى ندخل

(١) الكفاية (ص ١٥٠).

(٢) حديث موضوع، والحمل فيه هنا على أبي المغيرة، فهو مع جهالته كذاب يضع الحديث

على إبراهيم بن أبي يحيى قال: فدخلنا عليه قال: فقلت له أحدثك صدقة بن يسار عن ابن عمر" أن فتية خرجوا الى العقيق فرأوا قُلَّة على جدار فَتَحَاذَفُوهَا ولِلنَاضِل سبق؟ قال: فقال حدثني صدقة بن يسار عن ابن عمر" [١].

٧- وكذلك يُعرف الضبط بالمذاكرة: وهي المجالس التي يجتمع فيها المحدثون لا لقصد الرواية، وإنما لقصد مراجعة محفوظهم، أو لإفادة بعضهم بعضًا غرائب الأحاديث وعواليها ومستحسناتها، أو لحصر أحاديث الأبواب، أو التراجم [٢].

قال أبوعبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ ه):" هذا النوع من هذه العلوم مذاكرة الحديث والتمييز بها والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره فإن المجازف في المذاكرة يجازف في التحديث، ولقد كتبت على جماعة من أصحابنا في المذاكرة أحاديث لم يخرجوا من عهدتها قط وهي مثبتةٌ عندي، وكذلك أخبرني أبوعلي الحافظ وغيره من مشايخنا أنهم حفظوا على قوم في المذاكرة ما احتجوا بذلك على جرحهم" [٣].

قال شعبة:" ذاكرت قيس بن الربيع حديث أبي حصين فلوددت أن البيت وقع عليَّ وعليه حتى يموت من كثرة ما كان يُغْرِب عليَّ" [٤].

٨- **بالنظر في كتاب الراوي**: لاشك عند أهل العلم بالحديث أن كتاب الراوي - أصوله التي دَوَّنَ فيها مسموعاته - له أثر كبير جداً في الحكم عليه بالجرح أو التعديل، وبالتالي الحكم على حديثه بالقبول والرد.

---

(١) الكفاية (ص ١٥٠) باب رد حديث من عرف بقبول التلقين.

(٢) نصائح منهجيه لطالب علم السنة النبوية (ص ٣٥)، شرح الموقظة للحافظ الذهبي (ص ١٧٠).

(٣) معرفة علوم الحديث (١/ ١٤٠)

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٤١ ترجمة رقم:١٥٨٦)

فمتى ماكان كتاب الراوي صحيحًا سليمًا خاليًا من التبديل والتغيير والتلاعب والتعديل صح الوثوق به، واعتبر صاحبه ضابطًا لحفظه، ضابطًا لكتابه، ومتى امتدت إليه يد التلاعب حكم على صاحبه بعدم الضبط؛ خاصة إذا حدث من كتابه، وقد أولى الأئمة كتاب الراوي (أصوله) عنايةً فائقةً، وعولوا كثيرًا على النظر فيه قبل إصدار أحكامهم على الرواة جرحًا وتعديلًا.

ومن خلال النظر في كتاب الراوي يُعرف اختلاطه، بل يُعلم هل هو مدلِّس أم لا ؟ فإن كانت رواياته التي صرح فيها بالسماع عن الثقات مستقيمة، والتي يعنعن فيها مضطربة، وكذا التي قد يُظهر فيها واسطة ضعيفة، عُلم بذلك تدليسه، فمن خلال النظر في الكتاب يُعلم ضبط الراوي وعدمه، والله أعلم.

ونظرًا لأهمية أصول الراوي، ودورها في قبوله أو طرحه فقد قال عبد الرحمن بن مهدي:" لو استقبلت من أمري ما استدبرت لكتبت تفسير كل حديث إلى جنبه، ولأتيت المدينة حتى أنظر في كتب قومٍ قد سمعت منهم" [1].

والناظر في مصنفات الأئمة يجد كثيرًا من العبارات التي تبين مدى اهتمامهم بأصول الراوي إلى درجة كبيرة، ومن هذه العبارات قولهم في الراوي" صحيح الأصول- كتابه صحيح - أصله صحيح - إذا حدث من كتابه فصحيح وإذا حدث من حفظه فَيَهِم - سمع لنفسه تسميعًا طريًا - يلحق السماع بخطه - كتابه محكوك - صحيح الكتاب" وغيرها من العبارات.

سُئِلَ عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سلمان عن الصباح بن محارب فقال:" رأيت كتابه وكان صحيح الكتاب" [1].

---

(١)الجرح (١/ ٢٦١/ باب ما ذكر من كثرة علم عبد الرحمن بن مهدي).

ب -كيف يتم معرفة ضبط الكتاب؟.

يُعْرف ذلك بعدة أمور:

١- التنصيص من إمام على أن فلانًا صحيح الكتاب، أو أن كتابه هو الحَكَم بين المحدثين، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه.

ومن ذلك قوله في ترجمة محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم أبي الحسن المعروف بالمطرز:" كتبت عنه شيئًا يسيرًا وكان صدوقًا صحيح الأصول" (٢).

٢- التنصيص على أن أصل الراوي الذي يُحدِّث منه مُقَابلٌ على أصل شيخه، أو على نسخة معتمدة منه.

الخطيب رحمه الله:" يجب على من كتب نسخةً من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع"(٣).

٣- أن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون. **قال يحيى بن معين:**" إبراهيم بن أبي الليث كذابٌ لا حفظه الله سرق الحديث، اذهبوا فقولوا له يخرجها من أصلٍ عتيق؛ فهذه أحاديث حماد بن سلمة لم يشركه فيها أحد"(٤).

---

(١) الجرح (٤/ ٤٤٢ ترجمة رقم:١٩٤٣) - الصباح بن محارب.

(٢) تاريخ بغداد (١/ ٤١٨ ترجمة رقم:٤٢١).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٢٧٥).

(٤) تاريخ بغداد (٦/ ١٩٤ ترجمة رقم:٣٢٥١)

٤- التنصيص على أنه لم يكن يُعير كتابه، ولايُخْرِج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه،وقد يعيره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك إلى إدخال شئ في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يميز ذلك، لاسيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه.

وقد ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز التحديث من كتاب الراوي لمجرد خروجه من يده ثم عوده إليه؛ وقد ذكر ذلك الخطيب فقال:" ويجب على صاحب الكتاب أن يحتفظ بكتابه الذي سمع فيه فإن خرج عن يده وعاد إليه فقد توقف بعض العلماء عن جواز الحديث منه" (١).

أما الخطيب فله في المسألة رأي أخر وهو جواز الرواية من كتاب الراوي إذا غاب عنه ثم عاد إليه ولم ير فيه أثر تغيير، واطمأنت نفسه إلى سلامته.

قال رحمه الله:" والذي عندي في هذا أنه متى غاب كتابه عنه ثم عاد إليه ولم ير فيه أثر تغييرٍ حادث من زيادة أو نقصان أو تبديل وسكنت نفسه إلى سلامته جاز له أن يروي منه" (٢).

هلْ يقبلُ الجرحُ والتعديلُ من غيرِ بيانِ الأسبابِ؟.

اتفق المحدثون على قبول الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل المفسرين، واختلفوا في قبولهما مجملين على أقوال:

أصح هذه الأقوال وأشهرها: أنه يقبل التعديل المجمل من غير ذكر سببه لأن أسبابه كثيرة، وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرًا مبينًا لسبب الجرح؛ لأن الجرح

(١) الكفاية (ص٢٣٥).

(٢) المرجع نفسه(ص ٢٣٦).

يحصل بأمرٍ واحدٍ فلا يشق ذكره، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح؛ فيطلق أحدهم الجرح بناءً على ما اعتقده جرحًا وليس بجرح في نفس الأمر، فلابد من بيان سببه ليظهر أهو قادح أم لا[١]. وممن قال به من الأئمة الأعلام:

إمام أهل السنة والجماعة أبوعبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ) فقد ثبت عنه أنه قال:" كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه"[٢].

والإمام محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ):" لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار ؛لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه"[٣].

وهذا الرأي اختاره **الخطيب البغدادي** فقال:" وهذا القول هو الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النَّيْسَابُورِيّ وغيرهما؛ فإن البخاري قد احتج بجماعةٍ سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس في التابعين، وكإسماعيل بن أبى أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق في المتأخرين. وهكذا فعل مسلم بن الحجاج؛ فإنه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيره، واشتهر عمن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم. وسلك أبوداود

(١) ينظر الكفاية (ص ١٠٨) باب القول في الجرح هل يحتاج إلى كشف أم لا ؟.
(٢) تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧/ ٢٧٣) ترجمة رقم: ٤٧٦).
(٣) هدي الساري (ص ٤٢٨).

السِّجِسْتَانِيِّ هذه الطريق وغير واحد ممن بعده فدل ذلك على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، وذكر موجبه"[١].

وأكتفى به الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) فقال:" يقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، ولا يقبل الجرح إلا مبين السبب"[٢]. وقال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ):"ومقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسرًا"[٣].

واختاره الحافظ ابن كثير(ت٧٧٤هـ) فقال:" والتعديل مقبول من غير ذكر السبب؛ لأن تعداده يطول فقبل إطلاقه بخلاف الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرًا لاختلاف الناس فيه في الأسباب المفسقة؛ فقد يعتقد ذلك الجارح شيئًا مفسقًا فيضعفه، ولا يكون كذلك في نفس الأمر أو عند غيره؛ فلهذا اشترط بيان السبب في الجرح"[٤].

وقرر هذا القول محقق المحدثين ومحدث المحققين الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) كما في هدي الساري مقدمة فتح الباري[٥]، وهذا الذي اختاره الشيخ المحدث أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ) في الباعث الحثيث[٦].

القول الثاني: يجب بيان أسباب التعديل، ولا يجب بيان أسباب الجرح؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها؛ فيجب بيانها بخلاف أسباب الجرح.

---

(١)الكفاية (ص١٠٨).
(2) تدريب الراوي (١/ ٣٠٥).
(٣) الرفع والتكميل (ص ٩٧- ٩٨).
(٤) الباعث الحثيث (١/ ٢٨٥).
(٥) ينظر (ص ٤٠٣).
(٦) ينظر (١/ ٢٨٧) وما بعدها.

قال الحافظ السخاوي (ت٩٠٢هـ):" والقول الثاني عكسه؛ فيشترط تفسير التعديل دون الجرح؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها؛ فيتسارع الناس إلى الثناء على الظاهر. هذا الإمام مالك مع شدة نقله وتحريه قيل له في الرواية عن عبد الكريم بن أبي المُخارق[١] فقال غَرّني بكثرة جلوسه في المسجد، يعني لما ورد من كونه بيت كل تقي"[٢].

القول الثالث: لا يقبلان إلا مَفَسَّرَين.

قال الإمام السيوطي(ت٩١١هـ):" حكاه الخطيب والأصوليون لأنه كما قد يَجْرَحُ الجَارحُ بما لا يقدح، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة "[٣].

القول الرابع: لا يجب بيان أو ذكر السبب في واحد منهما؛ بل يقبلان مجملين بشرط كون الجارح والمعدل عالمين بأسباب الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل.

---

(١) عبد الكريم بن أبى المخارق، أبوأمية البصرى، روى عن: مجاهد بن جبر، ضَعَّفَهُ ابن معين، وأحمد، وابن حجر، وقال النسائى والدارقطنى: متروك، من السادسة، مات سنة ست وعشرين ومائة، استشهد به البخارى، وروى له مسلم فى المتابعات، وأبوداود فى كتاب المسائل، والباقون. [التاريخ الكبير(٦/ ٨٩)، والضعفاء الكبير (٣/ ٦٢)، تقريب التهذيب (ص٣٦١)].

(٢) فتح المغيث (١/ ٣٠٤) وحديث" المسجد بيت كل تقي **إسناده حسن بمجموع طرقه،**" أخرجه الطبراني في الكبير بإسناده عن أبي عُثْمَانَ قال كَتَبَ سَلْمَانُ إلى أبي الدَّرْدَاءِ يا أَخِي لِيَكُنِ الْمَسْجِدُ بَيْتَكَ فَإِنِّي سمعت رَسُولَ اللهَّ ﷺ يقول الْمَسْجِدُ بَيْتُ كل تَقِيٍّ وقد ضَمِنَ اللهَّ عز وجل لِمَنْ كانت الْمَسَاجِدُ بُيُوتَهُ الرَّوْحَ وَالرَّحْمَةَ وَالْجَوَازَ عَلَى الصِّرَاطِ [المعجم الكبير (٦/ ٢٥٤ حديث رقم:٦١٤٣) وذكره الهيثمي في المجمع وقال:"رواه الطبراني في الكبير وفيه صالح المزى وهو ضعيف.[مجمع الزوائد (٢/ ٢٢) باب لزوم المساجد]، وفي الأوسط بإسناده عن قيس بن أبي حازم قال سمعت أبا الدرداء وهو يقول لابنه يا بني ليكن المسجد بيتك فإن المساجد بيوت المتقين سمعت رسول الله (ﷺ) يقول من يكن المسجد بيته ضمن الله له الروح والرحمة والجواز على الصراط إلى الجنة. وقال الطبراني:"لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عمرو بن جرير".[المعجم الأوسط (٧/ ١٥٨).

قال الهيثمي:"رواه الطبراني في الكبير والبزار وقال إسناده حسن قلت ورجال البزار كلهم رجال الصحيح" [مجمع الزوائد (٢/ ٢٢)].

(٣) فتح المغيث (١/ ٣٠٤) في معرفة من تقبل روايته ومن ترد.

قال الإمام السيوطي (ت٩١١هـ):" لا يجب ذكر السبب في واحد منهما إذا كان الجارح والمعدل عالمين بأسباب الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل، وهذا اختيار القاضي أبي بكر[١]، ونقله عن الجمهور واختاره إمام الحرمين، والغزالي، والرَّازِيّ، والخطيب، وصححه الحافظ أبوالفضل الْعِرَاقِيّ، و البُلْقِينِيّ في محاسن الاصطلاح[٢].

القول الخامس: قبول التعديل مبهمًا، والتفصيل في قبول الجرح على النحو التالي:

١- إن كان من جرحٍ مجملًا قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحدٍ كائنًا من كان إلا مفسرًا؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحزح عنها إلا بأمرٍ جلي.

٢- وإن كان من جرح جرحًا مبهما قد خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله"[٣].

---

(١) الباقلاني: محمد بن الطيب بن محمد القاضي المتكلم على مذهب الأشعري، صنف التصانيف المشهورة في علم الكلام وغيره، وثقه الخطيب، مات سنة ثلاث وأربعمائة.[تاريخ بغداد(٥/ ٣٧٩)، وفيات الأعيان(٤/ ٢٦٩ ترجمة رقم: ٦٠٨)].

(٢) تدريب الراوي(١/ ٣٠٨)، وينظر:الكفاية (ص ١٠٧) باب القول في الجرح هل يحتاج إلى كشف أم لا ؟.

(٣) تدريب الراوي (١/ ٣٠٨)، وينظر: الكفاية (ص ١٠٧)، ضوابط الجرح والتعديل (ص ٦٢).

المطلب الثاني: ألفاظُ الجرحِ والتعديلِ ومراتُبها

إن معرفة عبارات وألفاظ الجرح والتعديل من أهم ما يجب معرفته وضبطه وتحريره في علم الجرح والتعديل؛ فهي قوام هذا العلم، وهي أساسه الذي يُبنَى عليه، وهي أيضًا المعيار الذي يقاس به حال الراوي عدالةً، وضبطًا، وحفظًا، وإتقانًا، أو جهالةً وضعفًا، وغير ذلك. وهي المقياس الذي نحتكم إليه إذا أردنا قبول رواية الراوي أو ردها أو ترجيحها على رواية غيره عند التعارض.

والذي يطالع كتب الجرح والتعديل يقف على كثير من الألفاظ والعبارات والمصطلحات التي أطلقها الأئمة النقاد في الرواة جرحًا وتعديلًا؛ سواء أكانت هذه الألفاظ والعبارات مفردة، أم مركبة، أم مكررة.

من المعلوم أن أول من قام بمحاولة جمع ألفاظ الجرح والتعديل هو الإمام الحافظ: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)؛ فقد كان له فضل السبق في جمعها، وترتيبها، وتصنيفها في مراتب أربع من حيث الشدة، والتوسط، والضعف بالنسبة للجرح، وكذلك للتعديل.

قال رحمه الله تعالى:" وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد أنه ثقة، أو متقن ثبت: فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له أنه صدوق، أو محله الصدق، أو لابأس به: فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ: فهو بالمنزلة الثالثه يكتب حديثه، وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث: فإنه يكتب حديثه للاعتبار[1]، وإذا أجابوا

(١) أي للنظر والبحث والتفتيش عن أصله ومقارنته بروايات أهل الثقة والضبط، قال الإمام السيوطي:" **الاعتبار**: أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث، راو غيره فرواه عن شيخه أو لا؟،فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه

في الرجل بلين الحديث: فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتبارًا، وإذا قالوا ليس بقوي: فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث: فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كَذَّاب: فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعه"[1].

غير أن ابن أبي حاتم لم يستوعب جميع ألفاظ الجرح والتعديل ولم يكن ذلك قصده؛ وإنما ذكر نماذج مما وقف عليه من أقوالهم يستدل بها على غيرها.

لكن الذي لا شك فيه أن ما قام به ابن أبي حاتم كان نقطة الانطلاق لمن جاء بعده من أئمة الجرح والتعديل الذين استفادوا من تجربته، ثم ساروا على دربه، فزادوا ألفاظًا لم يذكرها؛ نتيجةً للنظر في كتب الرجال أو نتيجة لاجتهاداتهم الشخصية، وقد تراوحت هذه اللفاظ والمصطلحات بين القلة عند بعضهم، والكثرة عند البعض الآخر، لكن المؤكد أنه لم يؤثر عن أحدهم ادعاء استيعاب تلك الألفاظ، والمصطلحات.

لذا فقد صرح الحافظ السّخاوي(ت٩٠٢ه): بأن ما زاده الحافظ العراقي كان نتيجة النظر في كتب الرجال، ولم يأت نتيجة استقصاء وتتبع فعندما قال الحافظ العراقي(ت٨٠٦ه):" وجدت من الألفاظ في ذلك" تعقبه السخاوي بقوله:"يعني بدون استقصاء، وإلا فمن نظر كتب الرجال ظفر بألفاظ كثيرة"[2].

عمن روى عنه؟ وهكذا إلى آخر الإسناد وذلك المتابعة، فإن لم يكن فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر؟ وهو الشاهد فإن لم يكن فالحديث فرد فليس الاعتبار قسيمًا للمتابع والشاهد بل هو هيأة التوصل إليهما.[تدريب الراوي (١/ ٢٤١)].

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

(٢) فتح المغيث (١/ ٣٦٢).

ثم تباينت مناهج الأئمة الذين جاءوا بعد ابن أبي حاتم في جمع وترتيب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل؛ فمنهم من ارتضى تقسيمه، وصار عليه دون زيادة أو نقصان، ومنهم من زاد عليه بعض المراتب، ومنهم من توسع في ذكر الألفاظ، ومنهم من زاد عليه بيان حكم كل مرتبة من تلك المراتب.

فالحافظ أبو بكر الخطيب سار على دربه، ونقل نص كلامه من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تقديم، ولا تأخير، وذلك بعد أن قدم له بقوله:" فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها: أن يقال حجةٌ، أو ثقةٌ، وأَدْوَنُها أن يقال: كَذَّاب، أو ساقطٌ"[1] فقد اكتفى بذكر أرفع عبارات التوثيق، وأردأ عبارات الجرح.

ثم جاء بعده الحافظ ابن الصلاح(ت ٦٤٣هـ) فاكتفى بتقسيم ابن أبي حاتم أيضًا، وزاد عليه بعض الألفاظ التي يستخدمها النقاد، فكانت زياداته أول محاولة لإضافة بعض الألفاظ التي لم يذكرها ابن أبي حاتم.

قال رحمه الله:" وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه الجرح، والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكرناه، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره"[2].

ثم ذكر الألفاظ التي زادها على ابن أبي حاتم فقال:" ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم:" فلان قد روى الناس عنه"، "فلان وسط"، "فلان مقارب الحديث"، "فلان مضطرب الحديث"،

(١) الكفاية (ص ٢٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٢١).

"فلان لا يحتج به"، "فلان مجهول"، "فلان لا شيء"، "فلان ليس بذاك"، وربما قيل "ليس بذاك القوي"، "فلان فيه أو في حديثه ضعف"، وهو في الجرح أقل من قولهم "فلان ضعيف الحديث"، "فلان ما أعلم به بأسًا"، وهو في التعبير دون قولهم "لا بأس به"، وما من لفظة منها، ومن أشباهها إلا ولها نظير، أو أصل أصَّلْنَاه فتنبه إن شاء الله تعالى به عليها"[١].

ثم جاء بعده الحافظ الذهبي(ت ٧٤٨هـ) فسار على تقسيم ابن أبي حاتم في التعديل، إلا أنه زاد عليه صيغة جديدة وهي؛ تكرير التوثيق كقولهم في الراوي "ثقةٌ ثقة"، أما في الجرح فقد رتب الألفاظ في خمس مراتب[٢]، وفي كل من مراتب الجرح والتعديل زاد ألفاظًا لم يذكرها الحافظ ابن أبي حاتم.

ثم جاء بعده الحافظ زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ) فتابع الحافظ الذهبي في تقسيمه لمراتب الجرح والتعديل، إلا أنه أكثر في زيادة الألفاظ، واهتم ببيان حكم هذه المراتب بيانًا واضحًا؛ فقال بعد أن ذكر مراتب التعديل:" وأما تمييز الألفاظ التي زدتها على كتاب ابن الصلاح؛ فهي المرتبة الأولى بكمالها، وفي المرتبة الثالثة قولهم: "مأمون خيار"، وفي المرتبة الرابعة قولهم:" فلان إلى الصدق ما هو"،و "شيخ وسط"، و"وسط"،و "جيد الحديث"،و"حسن الحديث"، و"صُوَيْلِح"،و "صدوق إن شاء الله"، و"أرجو أنه لا بأس به"، وهي نظير "ما أعلم به بأسًا"، و الأولى أرفع ؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك"[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (١/ ١٢٦).

(٢) مقدمة ميزان الاعتدال (١/ ١١٤).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة، لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (١/ ٣٧٢).

ثم قال بعد ذكر مراتب الجرح:" وأما تمييز ما زدته من ألفاظ الجرح على ابن الصلاح فهي:"فلان وضَّاع"، و"يضع"، و"وضَعَ"، و"دجال"، و"متهم بالكذب"، و"هالك"، و"فيه نظر"، و"سكتوا عنه"، و"لا يعتبر به"، و"ليس بالثقة"، و"رُدَّ حديثه"، و"ضعيف جدًا"، و"واهٍ بمَرَّة"، و"طرحوا حديثه"، و"ارمِ به"، و"مطرَّح"، و"لا يساوي شيئًا"، و"منكر الحديث وواه"، و"ضعَّفوه"، و"فيه مقال"، و"ضُعِّفَ"، و"تَعْرِف وتُنْكر"، و"ليس بالمتين"،"وليس بحجة"، و"ليس بعمدة"، و"ليس بالمرضي"، و"للضعف ما هو"، و"فيه خُلْفٌ"، و"طعنوا فيه"، و"سيئ الحفظ"، و"تكلموا فيه". فهذه الألفاظ لم يذكرها ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح، وهي موجودة في كلام أئمة أهل هذا الشأن"[1].

ثم جاء بعده الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) فاقتصر على أرفع مراتب التعديل، وأدناها، وأسوأ مراتب التجريح، وأسهلها، ولم يسرد المراتب كما فعل غيره[2].

ثم جاء بعده الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) فجعل المراتب اثنتي عشرة مرتبة، وحاول جاهدًا أن يتم ما بدأه شيخه الحافظ ابن حجر من تتبع أقوال الأئمة جرحًا وتعديلًا في كتابه (التقريب)؛ فزاد ألفاظًا لم يذكرها شيخه الحافظ ابن حجر، ولا ذكرها غيره من العلماء.

وإن كان شيخه لم يتيسر له ذلك فإن السّخاوي سار في ذلك خطوة لا بأس بها، وها نحن أولاء نجده يستقصي ألفاظًا كثيرة لم يستقصها مَنْ قبله، وبذلك قدم لنا

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٧٩).
(٢) نزهة النظر (ص ١٣٦).

تعريفات لبعض المصطلحات التي أطلقها علماء الجرح والتعديل[١]. وبناء على ذلك فيمكن حصر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل في ست مراتب هي:

أولًا: مراتب ألفاظ التعديل:

الأولى: ما دل على المبالغةِ في التوثيق بلفظ " أفعل "، مثل" أوثق"، وأعلم، وإليه المنتهى في التثبت.

الثانية: ما تأكدَ بصفةٍ أو صفتين من صفاتِ التوثيقِ مثل: ثقة ثقة، ثقة ثبت، ثقةٌ حجةٌ، ثقة مأمون.

الثالثة: ما دلَّ على التوثيقِ من غير توكيد، مثل: ثقة، حجة، عدلٌ ضابطٌ.

الرابعة: ما دلَّ على التعديلِ، من دون إشعارٍ بالضبطِ مثل: صدوق، لا بأس به عند غير ابن معين.

الخامسة: ما ليس فيه دلالة على توثيق أو تجريح مثل: شيخ، إلى الصدق ما هو.

السادسة: ما أشعر بالقربِ من التجريح، مثل: فلانٌ مقاربُ الحديث، صالح الحديث، يكتب حديثه، يعتبر به.

حكم هذه المراتب:

أما المراتب الأولى، والثانية، والثالثة؛ فيُحتجُّ بأهلها، وإنْ كان بعضُهم أقوى من بعضٍ، وأما المراتبة الرابعة، والخامسة؛ فلا يحتجُّ بأهلها، ولكن حديثهم للاختبار، وإن كانت الخامسة دون الرابعة، وأما المرتبة السادسة، فلا يحتجُّ بأهلها، ولكن حديثهم يُكتبُ للاعتبار، دون الاختبار [٢].

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: (ص ٢٤٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧)، فتح المغيث (١/ ٣٦٢)، الكفاية (ص ٢٢).

ثانيًا: مراتب ألفاظ التجريحُ.

الأولى: ما دلّ على التليين: وهو أسهل مراتب الجرح، مثل: فلانٌ ليّن الحديث، فيه مقال، ليس بذاك، فيه ضعف.

الثانية: ما صُرّح بعدم الاحتجاج بهٖ مثل: لا يحتج بهٖ واهٍ لا يكتب حديثه، له مناكير.

الثالثة: ما صُرح بعدم كتابة حديثه، مثل: لا يكتب حديثه، لا تحل الرواية عنه، طرحوا حديثه.

الرابعة: ما دل على اتهامه بالكذب، مثل: فلانٌ متهم بالكذب، ساقط، يسرق الحديث، ليس بثقة.

الخامسة: ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: كذاب، دجال، وضاع.

السادسة: ما دل على المبالغة في الكذب: وهو أسوأ المراتب، مثل: فلان أكذب الناس، ومعدن الكذب، وإليه ينتهي الوضع.

حكم هذه المراتب:

المرتبة الأولى، والثانية؛ لا يحتج بحديثهم، لكن يُكتب للاعتبار، والمراتب الباقية لا يُكتب حديثهم، ولا يُعتبر به [1].

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧).

المطلب الثالث: تحرير بعض عبارات الجرح والتعديل

من المعلوم أن هذه الألفاظ والعبارات جاءت نتيجة اجتهادات أئمة الجرح والتعديل(ﷺ) ولذا فإنها لم تأتِ متفقة في كل الأحوال؛ وإنما جاءت متفقة حينًا ومختلفة حينًا آخر تبعًا لاختلاف اجتهاداتهم؛ فلم يكن هناك اصطلاح دقيق ومحدد يمكن من خلاله الحكم على الراوي قولًا واحدًا؛ بل كان لكل إمام منهم ألفاظه وعباراته الخاصة التي يعبر بها عما يريد بيانه، حتى جاء ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) - رحمه الله تعالى - وقام بمحاولة جمع العبارات والمصطلحات، وتحديدها، ونظمها في مراتب.

ويضاف إلى ذلك - أيضًا - وجود بعض العبارات والألفاظ المختصرة اختصارًا شديدًا أو النادرة أو قليلة الاستعمال، أو المتجاذبة بين التعديل والتجريح التي أطلقها الأئمة على الرواة والتي تحتاج إلى توضيح وبيان، ومن ذلك وصفهم الراوي ب "الميزان"، وهو وصف لعبد الملك بن أبي سليمان. قال سفيان الثوري(ت١٦١هـ) في عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمِي:"حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان"[١]، وهو أيضًا وصف للإمام العلم مِسعر بن كِدام، قال إبراهيم بن سعيد الجوهري:" كان مِسعر يسمى الميزان"[٢]، وقال أيضًا:" كان شعبة وسفيان إذا اختلفا في شيءٍ قالا: اذهب بنا إلى الميزان مِسعر بن كِدام"[٣]، وباستقراء الأئمة لهذا اللفظ تبين أنه كناية عن قوة الحفظ، وشدة الإتقان.

---

(١)تهذيب التهذيب (٦ / ٣٥٢ ترجمة رقم: ٧٥١ عبد الملك بن أبي سليمان).
(٢)المرجع نفسه (١/ ١٠٣ ترجمة رقم: ٢١٠ مسعر بن كدام).
(٣)تهذيب الكمال (٢٧ / ٤٦٦ ترجمة رقم: ٥٩٠٦).

ومنه أيضًا قولهم في الراوي "سمن وعسل"، و" خل وزيت"، و" دعني لا أَقِيءُ به"، فقد روي عن شعبة (ت١٦٠ه) أنه سئل عن عبد الله بن عَون فقال:" سمن وعسل"، قيل فما تقول في هشام بن حسان؟ فقال:" خل وزيت"، قيل فما تقول في أبي بكر الهُذَلِي؟ قال:" دَعْنِي لا أَقِيءُ به"[١].

ومنه أيضًا قول الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) في الراوي:" هو كذا وكذا".

قال عبد الله: سألت أبي عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثَرَوَان فقال:" هو كذا وكذا روى أحاديث عن الأعمش وهو يخالف في أحاديث"[٢].

قال الإمام اللكنوي (ت١٣٠٤هـ):" هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيرًا فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء تبين أنها كناية عمن فيه لين"[٣]، إلى غير ذلك من الألفاظ والعبارات.

ولم يكن هذا ديدن الأئمة الكرام في استخدام الالفاظ الغامضة، أو قليلة الاستعمال، وإنما كان يقع منهم ذلك قليلا أو نادرا وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت بعض العبارات على حالها يحتاج إلى شرح وبيان، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من الأئمة ﷺ فقد قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ):" ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة"[٤].

وقال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ):" ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديلِ والجرح، وما بين ذلك من العباراتِ المُتَجَاذَبَة. ثم أَهَمُّ من ذلك أن نَعلمَ

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٠ ترجمة رقم: ٨٠ شعبة بن الحجاج).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤١٢ ترجمة رقم: ٨٧٠).
(٣) الرفع والتكميل (ص ٢٢٤ – إيقاظ ١٠ في بيان مراد أحمد من قوله في الراوي هو كذا وكذا).
(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠٦).

بالاستقراءِ التامِّ: عُرْفَ ذلك الإمامِ الجهبذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة"[١].

وقال الحافظ السّخاوي (ت٩٠٢هـ):" من نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارعٌ بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحًا لكان حسنًا، ولقد كان شيخنا[٢] يلهج بذكر ذلك، فيما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"[٣].

وقال الإمام السبكي (ت٧٥٦هـ):" ومما ينبغى أن يتفقد عند الجرح أيضًا: حال الجارح فى الخبرة بمدلولات الألفاظ؛ فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ ؛ولا سيما الألفاظ العرفية التى تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا، وفى بعضها ذمًا أمر شديد لا يدركه إلا قَعِيْدٌ بالعلم"[٤].

من أجل ذلك فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى تحرير ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، ومعرفة قائليها، وبيان مرادهم منها، وغير ذلك.

❁ أهمية تحرير ألفاظ وعبارات الأئمة وبيان مرادهم منها.

وتظهر أهمية تحرير ألفاظ وعبارات الأئمة وبيان مرادهم منها فيما يأتي:

---

(١) الموقظة (ص٨٢).

(٢) الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – .

(٣) فتح المغيث (١/ ٣٦٢) مراتب التعديل.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٨) قاعدة في الجرح والتعديل.

• **عدم الخطأ في الحكم على الراوي، وما روى من حديث:**

قال أبو الوليد الباجي(ت٤٧٤هأ):" واعلم أنه قد يقول المعدل "فلانٌ ثقةٌ" ولا يريد به: أنه مما يُحتج بحديثه، ويقول "فلان لا بأس به" ويريد: أنه يُحتج بحديثه؛ وإنما ذلك على حسب ما هو فيهأ وَوُجِّهَ السؤال له"[1].

إلى أن قال: فعلى هذا يَحْمِلُ ألفاظ الجرح والتعديل مَنْ فَهِمَ أقوالهم، وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلّا لمن كان من أهل الصناعة، والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل؛ فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا؛ وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم"[2].

عدم نسبة الأئمة إلى الجهل، والتناقض: إذ أن الخطأ في فهم عبارات الإمام، ومراده منها قد يؤدي إلى نسبته إلى الجهل أو إلى التناقض، والذي يطلع على أقوال ابن معين في الرجال دون معرفة لمراده نسبه إلى الجهلأ أو التناقضأ أو غير ذلك وهو لا يدري.

أولا: تحرير بعض عبارات التعديل:

۞ قولهم في الراوي "ثقة":

جاءت هذه اللفظة في المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وكذلك عند الخطيب البغدادي؛ فهي من أرفع عبارات التعديل عنده، وتبعهم

(١) التعديل والتجريح (١/ ٢٨٣) باب الجرح والتعديل.
(٢) التعديل والتجريح (١/ ٢٨٧-٢٨٨).

ابن الصلاح، ومن الثانية عند الإمام الذهبي، والحافظ العراقي، ومن الثالثة عند ابن حجر، ومن الرابعة عند الحافظ السخاوي، والسندي [١].

وفي جميع تلك المراتب تفيد أن الراوي المتصف بها: صحيح الحديث، يكتب حديثه، ويحتج به عند الإنفراد والاجتماع، لأنه جمع بين صفتي العدالة والضبط [٢].

قال أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ) في حصين بن عبد الرحمن السُّلَمِيّ: " ثقة"، فقال له ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ):" يحتج بحديثه؟" قال:" إي والله"[٣].

۞ قولهم في الراوي:"صدوق":

جرى المتأخرون على إطلاق مصطلح"صدوق" على الراوي الذي خف ضبطه قليلًا، وهو الذي يطلقون على حديثه "حسن". قال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ):" وخبر الآحاد، بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته فإن خَفَّ الضبط؛ فالحسن لذاته"[٤].

لكن حديث الموصوف بها لا يؤخذ على إطلاقه؛ وإنما ينظر فيه، ولا يحكم بحسنه حتى تندفع عن راويه مظنة الوهم والخطأ.

قال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ):" إذا قيل للواحد إنه صدوق، أو مَحَلُّه الصدق، أو لا بأس به: فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية"[٥].

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٣٤٢) وما بعدها.

(٢) معجم مصطلحات الحديث وعلومه، للدكتور محمد أبو الليث الخيرآبادي (ص٤٤)، ط: دار النفائس، ط: الأولى ١٤٢٩هـ.

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٩٣ترجمة رقم:٨٣٧).

(٤) نخبة الفكر (ص ١) .

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧/ باب بيان درجة رواة اللآثار).

وقد جعله ابن أبي حاتم، وابن الصلاح في المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وذكره الحافظ الذهبي، والعراقي في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة التي فسرها بقوله:" من قصر درجة عن الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس"[١].

قال الدكتور نور الدين عتر – حفظه الله –:" إن مرتبة الرواة الذين قيل فيهم "صدوق"، و"لا بأس به"، و"خيار"، و"مأمون"، ونحوها تدل على إثبات صفة العدالة للراوي إثباتًا مؤكدًا، وبالتالي صدقه، وأمانته، إن هذه المرتبة ساكتة عن صفة الضبط، والضبط شرط أساسي لابد منه لكي يحتج بحديث الراوي ؛لكن ألفاظ هذه المرتبة لا تشعر بإثباتها للراوي، ولا تشعر بنفيها عنه كذلك، ودلالة الصيغ اللغوية على ذلك واضحة، ونص على ذلك أئمة علم هذه المصطلحات، والعمدة في فهم المصطلحات على فهم أهلها، وتداولها لا خلاف في ذلك في أي علم من العلوم"[٢].

۞ قولهم في الراوي:" لا بأس به" ويلحق بها" لم يكن به بـأس".

هذه العبارة ذكرها ابن أبي حاتم في المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وكذلك فعل ابن الصلاح، وجاءت في المرتبة الثالثة عند كلٍ من الحافظ الذهبي، والعراقي، وفي الخامسة عند السّخاوي ﷺ.

---

(١) مقدمة تقريب التهذيب (ص ٧٤).

(٢) ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها والتحقيق في مرتبة الصدوق: د. نور الدين عتر (ص ٤٧) ، ومعجم ألفاظ الجرح والتعديل مع تراجم موجزة لأئمة الجرح والتعديل: سيد عبد الماجد الغَوْرِي (ص١٠٧) ط: دار ابن كثير – دمشق.

وقد اختلف مدلول هذه العبارة تبعًا لمنهج من أطلقها فالمتقدمون يرون: أنه يكتب حديث من اتصف بها على سبيل الاعتبار وينظر فيه، وقد جرى المتأخرون على إطلاق هذه العبارة وما شابهها على الراوي الذي نزل عن درجة الثقة.

أما عند الإمام ابن معين (ت٢٣٣) فلها مدلول آخر فهي عنده بمعنى: "ثقة".

قال ابن أبي خيثمة(ت٢٧٩هـ):" قلت ليحيى ابن معين:"إنك تقول فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت"ليس به بأس"فهو"ثقة"، وإذا قلت لك"هو ضعيف" فليس بثقة ولا يكتب حديثه"[١].

وقال اللّكنوي (ت١٣٠٤هـ):" كثيرًا ما تجد في الميزان وغيره نقلًا عن ابن معين في حق الرواة لا بأس به فلعلك تظن منه أنه أدون من "ثقة" كما هو مقرر عند المتأخرين وليس كذلك فإنه عنده كثقة"[٢].

ومن الذين أطلقوا "لا بأس به" وأرادوا بها توثيق الراوي الإمام: دُحَيْم (ت٢٤٥هـ)[٣].

قال أبو زرعة الدمشقي(ت٢٦٤هـ):" قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم ما تقول في علي بن حوشب الفزاري؟ قال: لا بأس به. قال فقلت: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيرًا؟ قال: قد قلت لك إنه ثقة"[٤].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص ٢٧٠/ ١٦٥٣).

(٢) الرفع والتكميل (ص ٢٢١) الإيقاظ التاسع – في بيان مراد ابن معين من قوله في الراوي لا بأس به أو ليس به بأس.

(٣) هو الإمام الحافظ والفقيه الكبير أبو سعيد: عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو أبو سعيد الأموي، ثم الدمشقي محدث الشام. ثقة حافظ متقن، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومأتين.[تقريب التهذيب (ص ٣٣٥/ ٣٧٩٣)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٠)].

(٤) فتح المغيث (١ / ٣٦٧) مراتب التعديل.

۞ **قولهم في الراوي:" مَحَلُّه الصدق"**. هذه العبارة إذا قيلت في الراوي فإنها لا تشعر بكمال ضبطه؛ بل لا بد من النظر في حال هذا الراوي لمعرفة مقدار ضبطه.

قال البدر بن جماعة:" الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل رتبها ابن أبي حاتم فأجاد. فألفاظ التعديل مراتب، الأولى أعلاها: "ثقة"، أو"متقن"، أو"ثبت"، أو"حجة"، وفي العدل "حافظ"، أو "ضابط" فهذا حجة، الثانية: "صدوق"، أو"مَحَلُّه الصدق"، أو "لا بأس به" فهذا يكتب حديثه وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط، فينظر ليعتبر ضبطه، وقد تقدم الاعتبار"[١].

كما أنها لا تدل على الضعف المطلق في حق الراوي المتصف بها.

قال الحافظ الذهبي – رحمه الله تعالى –: " ولم أتعرض لذكر من قيل فيه "مَحَلُّه الصدق"، أو" لا بأس به"، أو"صالح الحديث"، أو"ليس حديثه بشيء"، أو"هو شيخ"، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق"[٢].

إذن فالوصف بهذه العبارة درجة متوسطة بين كمال الضبط وبين الضعف المطلق؛ لذلك فإنه إذا قيل في الراوي "مَحَلُّه الصدق" فإنه يكتب حديثه، وينظر فيه كما نص عليه ابن أبي حاتم –رحمه الله تعالى–[٣].

١() المنهل الروي (ص ٦٥) الطرف الثاني في الإسناد وما يتعلق به. النوع السادس الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل.

٢() ميزان الاعتدال (١/ ١١٤) خطبة الكتاب.

٣() الجرح والتعديل (٢/ ٣٧/ باب بيان درجات رواة الآثار).

ثانيًا: ألفاظ وعبارات الجرح:

۞ **قولهم في الراوي: "كذّاب"**: الكذب إما أن يقع من الراوي في حديث الناس وإما في حديث النبي (ﷺ)؛ فالكاذب في حديث الناس لا تقبل روايته وإن توقى الكذب في حديث النبي (ﷺ) إلّا إذا تاب فإن تاب قبلت روايته.

وقد عقد الخطيب بابًا عنونه بقوله: "باب في أن الكاذب في غير حديث رسول الله ﷺ ترد روايته"، ثم قال:" قد ذكرنا آنفًا قول مالك بن أنس في ذلك، ويجب أن يقبل حديثه إذا ثبتت توبته"(١).

أما الكاذب في حديث الرسول ﷺ فلا تقبل روايته حتى وإن تاب، وفي ذلك يقول الخطيب - رحمه الله تعالى -: "فأما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث، وادعاء السماع؛ فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث أبدًا، وإن تاب فاعله"(٢).

وقد استدل على ذلك بما رواه بسنده عن عبد الرحمن عبيد الله بن أحمد الحلبي، قال:" سألت أحمد بن حنبل عن محدث كذب في حديث واحد ثم تاب ورجع، قال:" توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبدًا"(٣).

ثم عاد ففصل القول فيه - فبين أن الذي ترد روايته أبدًا هو الذي تعمد الكذب وأقر به، أما من أخطأ ولم يتعمد فإنه يقبل منه وتجوز رواية حديثه- فقال:" هذا هو الحكم فيه إذا تعمد الكذب وأقر به، فأما إذا قال: كنت أخطأت فيما رويته، ولم أتعمد الكذب، فإن ذلك يقبل منه وتجوز روايته بعد توبته، سمعت

(١) الكفاية (ص ١١٧).
(٢) المرجع نفسه (ص ١١٧).
(٣) المرجع نفسه (ص١١٧).

القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله الطبري يقول:" إذا روى المحدث خبرًا ثم رجع عنه، وقال: كنت أخطأت فيه، وجب قبول قوله، لأن الظاهر من حال العدل الثقة الصدق في خبره، فوجب أن يقبل رجوعه عنه، كما تقبل روايته، وإن قال: كنت تعمدت الكذب فيه، فقد ذكر أبو بكر الصيرفي في كتاب الأصول أنه لا يعمل بذلك الخبر ولا بغيره من روايته"[1].

قولهم في الراوي:" يسرق الحديث":

من الجرح الشديد الوصف بسرقة الحديث وقبل الحديث عن منهج الخطيب في الرواية عمن رمي بسرقة الحديث لابد من معرفة المقصود بسرقة الحديث، وحكم هذا الفعل.

أ- معنى سرقة الحديث:

قال ابن دقيق العيد (ت٧٠٢ه):"الثاني والعشرون المقلوب: وهو أن يكون الحديث معروفًا برواية رجل معين فيروى عن غيره طلبًا للاغتراب، وتنفيقًا لسوق تلك الرواية؛ مثل أن يكون معروفًا برواية مالك عن نافع عن ابن عمر فيرويه عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهذا فيه على طريقة الفقهاء أنه يجوز أن يكون عنهما جميعًا، لكن يقوم عند المحدثين قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث أنه مقلوب، وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث" [2].

ب- حكم سرقة الحديث: قال الذهبي (ت٧٤٨هـ) في قولهم: "يسرق الحديث": " أهون من وضعه وإختلاقه في الإثم؛ إذ سرقة الحديث أن يكون

(١) الكفاية (ص ص١١٨).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص ٢٦) القول في الأسانيد الواهية.

محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعى أنه سمعه أيضًا من شيخ ذلك المحدث"[١].

۞ قولهم في الراوي:"كان غير ثقة" ويلحق بها: "ليس بثقة" – "لم يكن ثقة".

هذه العبارة من عبارات الجرح الشديد. وقد جاءت في المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ العراقي، والحافظ السيوطي، ومن المرتبة الثالثة عند الحافظ الذهبي، وكذلك الحافظ شمس الدين السخاوي، وحديث المتصف بها لا يصلح للاحتجاج، ولا للاعتبار.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة يونس بن خبَّاب أبو حمزة، ويقال أبو الجَهْم مولى بني أسد، فقد قال فيه ابن معين: "ليس بثقة كان يشتم أصحاب النبي ﷺ ومن شتم أصحاب النبي ﷺ فليس بثقة"[٢].

فابن معين – رحمه الله تعالى – حكم على الراوي بقوله "ليس بثقة"، ولم يقصد بها اتهامه بالوضع أو الكذب؛ لأنه لم يكن كذلك فقد ترجم له ابن أبي حاتم فقال: "قال: سألت أبي عن يونس بن خبَّاب فقال:" مضطرب الحديث ليس بالقوي"[٣]. وإنما أراد ابن معين أنه لم يكن ثقة في دينه؛ وفسر ذلك بسبه للصحابة الكرام عليهم الرضوان. وقد علق الشيخ المعلمي – رحمه الله تعالى – على صنيع ابن معين فقال:" قد يطلقها – أي ابن معين– ولا يريد بها الجرح الشديد، وإنما

(١) السخاوي فتح المغيث (١/ ٣٧٠) مراتب التجريح.
(٢) سؤالات بن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (٤٠٥ رقم ٥٥٩)،.
(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٣٨ ترجمة رقم: ١٠٠١).

يريد بها أن الرجل لم يبلغ درجة الاستقامة، والضبط المعروف عند إطلاق كلمة ثقة"[١].

قال الخطيب الحافظ – رحمه الله تعالى – بعد ذكر بعض صور جرح الرواة بما لا يسقط العدالة: "وكذلك قول الجارح إن فلانًا "ليس بثقة " يحتمل أن يكون لهذا المعنى فيجب أن يفسر سببه"[٢].

ولما كانت هذه العبارة من العبارت المجملة وجب أن تفسر. فقد أطلقها بعض النقاد في حق جماعة بسبب فعل بعض المباحات، أو مقارفة بعض المكروهات، أو ارتكاب بعض ما يختلف في تحريمه، أو بعض المحرمات مما لا علاقة له بالعدالة، والضبط، والإتقان[٣].

والخطيب – رحمه الله تعالى– يستعمل هذه العبارة في الجرح الشديد؛ فقلما تجده يطلقها إلا على راوٍ متهم بالكذب، أو كَذَّاب، أو وضَّاع يضع الحديث، ويسوق من الأحاديث ما يبرهن على ذلك.

مثال ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن إسماعيل بن موسى بن هارون أبو الحسين الرازي، قال:" وكان غير ثقة"[٤].

قلت: ومحمد بن إسماعيل هذا ضعفه الإمام الدَّارَقُطنِيّ، وترجم له الحافظ الذهبي (٧٤٨هـ) فقال:" وهو كَذَّاب ادعى لقي موسى بن نصر صاحب جرير

(١) التنكيل (١/ ٦٩).

(٢) الكفاية (١/ ١١١).

(٣) تحرير علوم الحديث: عبد الله بن يوسف الجديع (١/ ٦٢٣) ط: مؤسسة الريان ط: الثالثة ٢٠٠٧م.

(٤) تاريخ بغداد (٢/ ٥٠ ترجمة رقم:٤٤٨).

بن عبد الحميد، وقال: "ولدت سنة سبعٍ وستين ومائتين"؛ فأنكر أبو القاسم اللالكائي وغيره ذلك. وقال: "موسى شيخ قديم".

ثم قال الذهبي:" قال الخطيب:كان غير ثقة، روى الأباطيل. ثم ساق له الخطيب ستة أحاديث باطلة بأسانيد صحاح. قال: "وذكر أنه سمع من موسى سنة ثلاثٍ وسبعين ومائتين"[١].

۞ قولهم في الراوي: "منكر الحديث".

هذه العبارة يختلف مدلولها باختلاف قائلها.

فإذا صدرت هذه العبارة من الإمام البخاري كانت بمعنى كَذَّاب، أو وضَّاع، أو غير ذلك من ألفاظ الجرح القادحة.

نقل ابن القَطَّان أن البخاري قال:" كل من قلت فيه منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه"[٢].

أي لا يحتج به، ولا يستشهد، ولا يعتبر بحديثه.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن زَاذَان فقد قال فيه البخاري:" منكر الحديث"[٣].

قلت: ومحمد بن زاذان متروك الحديث؛ فقد قال أبو حاتم في ترجمته: "متروك لا يكتب حديثه"، وقال ابن عدي: "أحاديثه مضطربة"، وقال ابن معين: "ليس

---

(١) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني (ص١٠٠/ ٥١)، وتاريخ الإسلام (٢٥/ ٤٧٦).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ١١٩ ترجمة رقم:٣) ترجمة أبان بن جبله.

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٨٧ ترجمة رقم: ٢٤٢).

حديثه بشيء"، وتساهل الدَّارَقُطنِيّ فقال:"ضعيف"، وقال ابن حجر: "متروك من الخامسة"(١).

أما إذا صدرت هذه العبارة من أبي حاتم الرازي أفادت الضعف الهين الذي يُخَرَّج معه حديث المتصف بها للاعتبار.

ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

١- ما جاء في ترجمة إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأَشْهَلي، فقد وثقه أحمد، وعن ابن معين روايتان إحداهما "صالح ولا يحتج به"، والثانية: "ليس بشيء"، وقال أبو حاتم:" شيخ ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث"، وقال النسائي:" ضعيف"، وقال الدَّارَقُطنِيّ:" شيخ ليس بقوي في الحديث"، وقال ابن حجر: "ضعيف من الثامنة"(٢).

قلت: اختلف الأئمة في إبراهيم بن إسماعيل؛ فقد وثقه الإمام أحمد وحسبك به،وحسن ابن معين أمره في إحدى الروايتين عنه، وجرحه في الأخرى جرحًا شديدًا، وضعّفَه النسائي، والدَّارَقُطنِيّ، وابن حجر، وانفرد أبو حاتم فوصف حديثه بالنكارة؛ ومع ذلك قال في ترجمته: **شيخ ليس بقوي يكتب حديثه، ولا يحتج به.أي يكتب حديثه للاعتبار**، فلو كان مقصوده من قوله" منكر الحديث" هو مقصود البخاري لما قال" يكتب حديثه".

❁ **قولهم في الراوي: "كان رافضيًا"، كان شيعيًا"، كان قدريًا" وما في معنى هذه العبارات.**

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٠ ترجمة رقم:١٤٢١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٠٤)، تقريب التهذيب (ص ٤٧٨/ ٥٨٨٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٨٣ ترجمة رقم:١٩٦)، الضعفاء والمتروكين، (ص١١/ ٢).

يُطعن في عدالة الراوي بأحد الأمور: الفسق، والكذب، والتهمة به، وسرقة الحديث، والجهالة، والبدعة.

وأكثر ما وقع به الطعن على الرواة فيما يعود إلى العدالة هو البدعة، حتى طال الطعن بها جماعة من الثقات الحفاظ.

وكان الأئمة ﷺ يحبذون تجنب الرواية عن أهل الأهواء والبدع، وكذلك الرواية عن الضعفاء.

قال الخطيب:" وينبغي للراوي أن يعتمد في إملائه الرواية عن ثقات شيوخه، ولا يروي عن كَذَّاب، ولا متظاهر ببدعة، ولا معروف بالفسق، بل تكون روايته عمن حسنت طريقته، وظهرت عدالته"[1].

وقد اختلف أهل العلم في قبول رواية أهل الأهواء والبدع وعدم قبولها على أربعة مذاهب:

الأول: ترك حديثهم مطلقًا لعلة أنهم إما كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين، أو فساق عند من لم يحكم بكفر متأول، وممن يروى عنه ذلك الإمام مالك بن أنس. فالكافر والفاسق بالتأويل، بمثابة الكافر المعاند، والفاسق العامد، فيجب ألا يقبل خبرهما، ولا تثبت روايتهما"[2].

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٨٩) باب تجنب الرواية عن الضعفاء والمخالفين من أهل الأهواء والبدع.

(٢) الكفاية (١/ ١٢٢) باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج بروايتهم.

الثاني: قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب، والشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة كالخطّابية[١].

وظاهر هذا المذهب: التفريق بين أهل الأهواء والبدع من حيث شدة البدعة، وخفتها، وغلو القائلين بها من عدمه، وهو مذهب أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، وابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وغيرهم[٢].

قال الإمام الشافعي:" وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخَطَّابية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم"[٣].

وهذ هو اختيار الحافظ الخطيب قبول أخبار أهل الأهواء والبدع غير الغالين الذين يستحلون الكذب نصرة لمذهبهم، وهو وإن لم يصرح بذلك فإن عبارته دالة عليه قال رحمه الله:" والذي نعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبارهم: ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم، ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل، ثم استمرار عمل التابعين والخالفين بعدهم على ذلك؛ لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من

---

(١) هم أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدي الأجدع وهو الذي عزا نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق (ﷺ) فلما وقف الصادق على غلوه الباطل في حقه تبرأ منه ولعنه وأمر أصحابه بالبراءة منه وشدد القول في ذلك وبالغ في التبرء منه واللعن عليه فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه، زعم أبو الحطاب أن الائمة أنبياء ثم آلهة وقال بألوهية جعفر بن محمد وألوهية آبائه (ﷺ) وهم أبناء الله وأحباؤه والألوهية نور في النبوة والنبوة نور فى الإمامة ولا يخلوا العالم من هذه الآثار والأنوار وزعم أن جعفراً هو الإله في زمانه وليس هو المحسوس الذي يرونه ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها، ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبخة الكوفة وافترقت الخطابية بعده فرقا. [الملل والنحل، الشهرستاني (١/ ١٨٠)].

(٢) الكفاية (١/ ١٢٠).

(٣) الكفاية (ص ١٢٠).

الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم، ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج عليهم، فاحتجوا برواية عمران بن حطَّان وهو من الخوارج وعمرو بن دينار، وكان ممن يذهب إلى القدر والتشيع، وكان عكرمة إباضيًا، وابن أبي نجيح وكان معتزليًا، وعبد الوارث بن سعيد، وشبل بن عباد، وسيف بن سليمان، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وسلام بن مسكين، وكانوا قدرية، وعلقمة بن مرثد، وعمرو بن مرة، ومسعر بن كدام وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى، وخالد بن مخلد، وعبد الرزاق بن همام وكانوا يذهبون إلى التشيع، في خلق كثير يتسع ذكرهم، دون أهل العلم قديمًا وحديثًا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقاربة الصواب"[١].

الثالث: ذهب كثير من العلماء إلى قبول أخبار غير الدعاة منهم، أما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم.

أي أن القائلين بهذا يرون ضرورة التفريق بين الداعين إلى بدعتهم وغير الداعين لها، فتقبل رواية غير الداعين، وترد رواية الداعين، وهو مذهب عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين[٢].

قال أبو عبد الله الحاكم:" الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة، لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه"[٣].

---

(١) الكفاية (١٠/ ١٢٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٦١)، فتح المغيث (١|٣٢٧).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص ١٦.

الرابع: عدم اعتبار البدعة جرحًا يسقط به حديث الراوي، وقبول أخبار أهل الأهواء كلها، وإن كانوا كفارًا، أو فساقًا بالتأويل[١].

وهو مذهب يحيى بن سعيد القَطَّان، وعلي بن المديني، قال ابن دقيق العيد(ت٧٠٢هـ):" المخالفة في العقائد أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقدوها دينًا يتدينون به، ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع، وهذا موجود كثيرًا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين، والذي تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحدًا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة، فإذا اعتقدنا ذلكم وانضم إليه أهل التقوى والورع والضبط والخوف من الله تعالى فقد حصل معتمد الرواية وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه فيما حكي عنه حيث يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الروافض، وعلة ذلك أنهم يرون جواز الكذب لنصرة مذهبهم"[٢].

قال علي بن المديني(ت٢٣٤هـ):" قلت ليحيى: إن عبد الرحمن بن مهدي يقول: أنا أترك من أهل الحديث كل من كان رأسًا في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد فقال:كيف يصنع بقتادة ؟ كيف يصنع بعمر بن ذر الهمداني؟ كيف يصنع بابن أبي رَوَّاد ؟ وعد يحيى قومًا أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن هذا الضرب ترك كثيرًا"[٣].

---

(١) توضيح الفكار (٢/ ١٤٧) مسالة في قبول رواية الفساق.

(٢) الاقتراح (ص ٥٨) الباب الثامن في معرفة الضعفاء.

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/ ٥٠٩ ترجمة رقم:٤٨٤٨) ترجمة: قتادة بن دعامة.

۞ قولهم في الراوي:" والعلماء من أهل النقل لا يثبتون قوله ولا يحتجون بحديثه".

هذه العبارة عند الخطيب – رحمه الله تعالى – تفيد أن المتصف بها متهم بالكذب غير موثوق بقوله عند النقاد، وذلك لكثرة تخليطه، وتحديثه بالبواطيل.

قال الخطيب في ترجمة عثمان بن الخطاب بن عبد الله بن العوام، أبو عمرو البلوي، الأشج، المعروف بابن أبي الدنيا:" والعلماء من أهل النقل لا يثبتون قوله، ولا يحتجون بحديثه"(١).

وساق في ترجمته حديثًا فقال:" حدثني أبو القاسم عبيد الله يوسف بن أحمد بن عبد الأعلى بن محمد بن مروان الرقي الفقيه، حدثنا أبو القاسم يوسف بن أحمد بن محمد البغدادي التمار، وكان بالرقة يعرف بالبنا، وكان شاهدًا بالرقة، فقلت له: إن المفيد حدث عن الأشج، عن علي بن أبي طالب فقال: إن الأشج دخل بغداد، واجتمع الناس عليه في دار إسحاق، وأحدقوا به، وضايقوه، وكنت حاضره. فقال: لا تؤذوني، فإني سمعت علي بن أبي طالب يقول: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" **كُلُّ مُؤْذٍ فِي النَّارِ**"(٢).

وقال أيضًا:" وحدث ببغداد خمسة أحاديث، حفظت منها ثلاثة هذا أحدها، وما علمت أن أحدًا ببغداد كتب عنه حرفًا واحدًا، ولم يكن عندي بذاك الثقة"(٣).

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٢٩٧ ترجمة رقم:٦٠٨١).

(٢) موضوع والحمل فيه على صاحب الترجمة ابن أبي الدنيا فإنه كذاب، والحديث ذكره ابن الجوزي في: العلل المتناهية (٢/ ٧٤٩ح رقم:١٢٥١) وقال: هذا حديث لا يصح والأشج غير موثوق بقوله عند العلماء.

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٢٩٧ ترجمة رقم:٦٠٨١).

قلت:"وابن أبي الدنيا ترجم له الأئمة، فأثبتوا في ترجمته ما يفيد اتهامه بالكذب، ورواية البواطيل.

قال السمعاني(ت٥٦٢هـ):" وقيل أنه قدم بغداد، وحدث بالبواطيل، عن علي بن أبي طالب (ﷺ)، وقال الذهبي (٧٤٨هـ):" طير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذبه النقاد"، وقال ابن حجر(٨٥٢هـ):" إذا تأملت هذه الروايات ظهرت على تخليط هذا الرجل في اسمه، ونسبه، ومولده، وعمره، وأنه كان لا يستمر على نمطٍ واحد في ذلك كله، فلا يغتر بمن حَسَّنَ الظن به"[1].

إلى غير ذلك من الألفاظ العبارات، مما يضيق المقام عن ذكره، مما هو منثور في كتب الجرح والتعديل، ولمعرفة المزيد عن مراد الأئمة من عباراتهم أنصح طلابنا بالرجوع إلى كتاب(الرفع والتكميل في معرفة ألفاظ الجرح والتعديل) للكنوي، فإنه كتاب عظيم الفائدة.

١() الأنساب (١/ ١٦٤/ باب الألف والشين)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٦٧)، ميزان الاعتدال (٥/ ٤٤).

المطلب الرابع: أنواع الكتبِ المؤلفة في الرجال

المصنفات في معرفة الصحابة.

المصنفات في الطبقات.

المصنفات في رواةِ الحديثِ عامةً.

المصنفات في رجال كتبٍ مخصوصةٍ.

المصنفات في الثقات خاصةً.

المصنفات في الضعفاء والمتكلم فيهم.

أولًا: المصنفات في معرفة الصحابة:

أ: تعريف الصحابي: من لقي النبي ﷺ مسلما ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك ردة على الأصح.

قال العراقي:" وقد اختلف في حد الصحابي من هو ؟ على أقوال: أحدها: وهو المعروف المشهور بين أهل الحديث أنه من رأى النبي ﷺ في حال إسلامه[1].

ب: بما تثبت الصحبة:

تعرف الصحبة بما يأتي:

١- بالتواتر، كأبي بكر، وعمر، وبقية العشرة وغيرهم من كبار الصحابة.

٢- بالاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر، كعكاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة، وغيرهما.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١ / ص ٢٠٤)

٣- بإخبار بعض الصحابة عنه أنه صحابي، كحممة بن أبي حممة الدوسي، الذي مات بأصبهان مبطونا، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ، وحكم له بالشهادة [١].

٤- وإما بإخباره عن نفسه أنه صحابي بعد ثبوت عدالته قبل إخباره بذلك . هكذا أطلق ابن الصلاح تبعا للخطيب، فإنه قال:" وقد يحكم بأنه صحابي إذا كان ثقة أمينا مقبول القول، إذا قال صحبت النبي ﷺ وكثر لقائي له، فيحكم بأنه صحابي في الظاهر، لموضع عدالته، وقبول خبره، وإن لم يقطع بذلك كما يعمل بروايته [٢].

ج: عدالة الصحابة:

إن العدالة التى نثبتها لصحابة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم نعطها هبة لهم من عند أنفسنا - فنحن أقل من ذلك فضلاً عن أننا لا نملك ذلك، وإنما العدالة ثابتة لهم جميعاً بنص الكتاب العزيز، والسنة الشريفة - سواء منهم من تقدم إسلامه ومن تأخر، ومن هاجر ومن لم يهاجر، ومن اشترك فى الغزوات ومن لم يشترك، ومن لابس الفتنة ومن لم يلابسها [٣].

أولاً: أدلة القرآن الكريم على عدالة الصحابة رضي الله عنهم:

قال تعالى: {لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٢١١٣).
(٢) الكفاية في علم الرواية (١ / ٥١).
(٣) تيسير اللطيف الخبير فى علوم حديث البشير النذير (ص ٩٥).

حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.

فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسر أبو بكر الصديق، هاتين الكلمتين، من الآيتين، حيث قال فى خطبته يوم السقيفة مخاطباً الأنصار:"إن الله سمانا (الصادقين) وسماكم (المفلحين)، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ} (١).

وقال تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهَّ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهَّ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهَّ الَّذِينَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا).

ثانياً: الدليل من السنة المطهرة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم:

لقد وصف النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه بالعدالة، وأثنى عليهم فى أحاديث يطول تعدادها منها:

قال صلى الله عليه وسلم: "خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجئ قوم تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِم يَمِينَهُ ويَمِينُهُ شَهَادَتَهُ" (٢). وقال صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا أصحابى. لا تَسُبُّوا أصحابى: فوالذى نفسى بيده! لو أن

(١) العواصم من القواصم لابن العربى (ص ٦٢)، عدالة الصحابة ودفع الشبهات عنهم (١/ ٢١).

(٢) أخرجه البخارى، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، ومن صحب النبى صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه(٧/ ٥ رقم ٣٦٥١).

أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذهباً، ما أَدركَ مُدَّ أَحَدِهِم، ولا نَصِيفَهُ" [(١)]. وغير ذلك من الأحاديث.

د: أهم المصنفات في الصحابة:

١- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي المتوفى سنة ٤٦٣هـ. وهو كتاب أراد مؤلفه جمع الصحابة الذي رأوا النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يجمع سوى ٣٥٠٠ ترجمة، حسب إحصائية ابن حجر، و ٤٢٢٥ بترقيم طبعة مكتبة نهضة مصر، وهو الصحيح، وهذا يبين أن ابن عبد البر لم يستوعب جميع الصحابة الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم وليس معنى ذلك أن من لم يذكره ابن عبد البر في كتابه ليس بصحابي.

منهج كتاب الاستيعاب:

١- رتب ابن عبد البر الأسماء على حروف المعجم، لكن لم يراعِ سوى الحرف الأول من الاسم وما عدا ذلك لم يهتمّ به. فقد يقدم اسم أسد على اسمَ أسامة ويقدم أسامة على من اسمه أزهر وهكذا مما جعل في كتابه بعض الصعوبة.

٢- كما أننا نجده أحيانًا يفرق بين الأسماء نفسها فنجد مثلاً اسم أسامة ثم نجد اسم أسد ثم يعود لذكر أسامة مما يظن الباحث أنه لم يذكر أسامة الذي أتى بعد من اسم أسد ولم يترجم له.

٣- قدم لكتابه بمقدمة عن فضل الصحابة وعما يتعلق بهم من الكلام عنهم ثم بعد ما انتهى من مقدمته ترجم للنبي بترجمة لا بأس بها ثم بدأ بعد ذلك بالصحابة والترجمة لهم.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة (٨/ ٣٣٢ رقم، ٢٥٤٠).

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري ت ٦٣٠ هـ.

يعتبر من أحسن الكتب التي ألفت في تراجم الصحابة، وإن لم يستوعب كل الصحابة، وقد رتبه ترتيبا دقيقا.

منهج ابن الأثير في ترتيب الكتاب:

(١) رتب تراجم الصحابة ترتيبًا دقيقًا حسب حروف الهجاء، مراعيا الحرف الأول، والثاني والثالث، إلى آخر الاسم، وكذلك بالنسبة للآباء والأجداد.

(٢) ضبطه بالحروف بالنسبة للاسماء المتشابهة التي تتفق رسمًا وتختلف نطقًا مثل نعيم ونعيم ومثل بَشير الجهني وبُشير بن كعب لأنه لو ضبطها بالشكل، فالحركات عرضة للخطأ فيقول: بشير بضم الباء الموحدة.

(٣) صوّب بعض أخطاء من سبقه في هذا العلم.

(٤) شرح الكلمات الغريبة التي وردت في ثنايا التراجم فوفر على القارئ مؤونة البحث عنها.

(٥) حفظ لنا كتابه هذا نصوص كتب فقدت ولا نعلم عنها شيئًا، ونصوص كتب أخرى لم تطبع بعد.

(٦) استفاد في مادة كتابه من أربعة كتب هي:

كتاب" معرفة الصحابة" لابن منده، وكتاب" معرفة الصحابة" لأبي نعيم، وكتاب"الاستيعاب في معرفة الأصحاب " لابن عبدالبر، وكتاب"تتمة معرفة الصحابة " لأبي موسى المديني، وزاد عليها زيادات وكان من أمانته ودقته في كتابه أنه كلما ذكر رجل بين من أين أخذه، وقد رمز في أول كل ترجمة بحروف مقطعة

تشير لأسماء من تقدمه من المصنفين الذين ذكروا اسم ذلك الصحابي وهذه الرموز هي:

(د) لابن منده أبي عبدالله محمد بن يحيى.

(ع) لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني.

(ب) لابن عبدالبر أبي عمر يوسف بن عبدالله القرطبي.

(س) لأبي موسى محمد بن عمر المديني.

ثم ذكر في نهاية كل ترجمة أسماء المصنفين الذين ذكروا صاحب الترجمة وذلك خشية أن تسقط تلك الحروف.

(٧) بعد ذكر الأسماء ذكر الكنى، ثم النساء مرتبا إياهم على حروف الهجاء.

٣ – الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ.

يعد هذا الكتاب من أجمع الكتب في أسماء الصحابة وأشملها، وقد اطلع ابن حجر على كتب من تقدمه في هذا النوع من التصنيف واستفاد منها فهذبها ورتبها وتجنب ما فيها من أوهام وزاد عليها زيادات رآها في بعض طرق الحديث أو المصنفات الأخرى.

ترتيب الكتاب:

وقد رتبه ترتيباً دقيقاً على حروف المعجم كما فعل ابن الأثير ورتب الأسماء ثم الكنى للرجال ثم أسماء النساء ثم كناهن إلا أنه أتى بتقسيم جديد لكل حرف في الاسم أو الكنية زيادة على الترتيب على حروف المعجم فقسم كل حرف إلى أربعة أقسام، هي:

۞ القسم الأول: جعله في الصحابة الذين ورد النص بصحبتهم إما بطرق الرواية عنهم أو عن غيرهم كأن يذكر الصحابي في حديث آخر مثل: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وعنده فلان وفلان.

۞ القسم الثاني: جعلهم فيمن ذكر من أطفال الصحابة الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من النساء والرجال، ممن مات صلى الله عليه وسلم وهو دون سن التمييز.

۞ القسم الثالث: جعله فيمن ذكر في الكتب المذكورة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم وسواء أسلموا في حياته أم بعد وفاته وهؤلاء ليسوا بصحابة بالاتفاق حتى ولو أدركوا الجاهلية والإسلام إلا أنهم لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة فهم من طبقة التابعين أيضاً.

۞ القسم الرابع: جعله فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط وبيان ذلك الوهم البيان الظاهر ولم يذكر في هذا القسم إلا من كان وهمه بيناً أما في حالة احتمال الوهم فلا يورده لفقدان الدليل إلا إذا غلب الاحتمال على الظن.

- **منهجه في الكتاب:**

(١) بدأ الكتاب بمقدمة ذكر فيها ثلاثة فصول:

۞ أما الفصل الأول ففي تعريف الصحابي وتطرق للخلاف في ذلك.

۞ الفصل الثاني: في الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً.

۞ الفصل الثالث: في بيان حال الصحابة من العدالة ثم ختمه بذكر أكثر الصحابة فتوى.

(٢) ثم شرع في ذكر الصحابة مرتين على الأقسام السابقة، وفي كل قسم يرتب الأسماء على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً مراعياً فيه الحرف الأول والثاني والثالث إلى آخر اسم الراوي ثم اسم أبيه وجده وقبيلته... الخ. فإن انتهى من القسم الأول في الحرف ابتدأ بالقسم الثاني من نفس الحرف فإذا انتهى من كل الأقسام الأربعة انتقل إلى الحرف الذي يليه.

(٣) لم يقدم بترجمة للنبي ﷺ كما صنع ابن عبدالبر وابن الأثير.

(٤) يذكر من خرَّج حديث الصحابي المترجم له من أصحاب السنن وغيرهم من المصنفين في الحديث.

(٥) يهتم بنسب الصحابي ويذكر نموذجاً أو أكثر من الأحاديث التي رواها وربما ساق بعض أخبار الصحابي في الغزوات أو الحوادث المهمة ويسجل وقت وفاته إن عرفه.

(٦) بلغ مجموع تراجم الكتاب:(١٢٢٦٧) ترجمة.

ثانيًا: المصنفات في الطبقات.

تشمل هذه الكتبِ تراجمَ الشيوخِ طبقةً بعد طبقةٍ، إلى زمنِ المؤلف، وقد تكون عامةً، أو في طبقاتِ أناسٍ مخصوصين، كطبقات الحفاظ للذهبي، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني، وطبقات الشافعية للسبكي.

تعريف الطبقة: جمع طبقة، وهم قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر أو يقاربوا شيوخه، وقد يكون

الراوي في طبقة باعتبار مشابهته لها من وجه ومن طبقة أخرى لمشابهته لها من وجه آخر، كأنس بن مالك وشبهه من أصاغر الصحابة، هم مع العشرة في طبقة الصحابة، وعلى هذا فالصحابة كلهم طبقة باعتبار اشتراكهم في الصحبة، وباعتبار آخر هو النظر إلى الفضل والسابقة في الإسلام – هم عدة طبقات كما ذكر الحافظ ابن سعد في "طبقاته" والحاكم في "معرفة علوم الحديث"[1].

وقد ألف غير واحد من العلماء بناء على هذا التعريف مثل طبقات القراء لأبي عمر الداني ومثل طبقات الفقهاء للشيرازي مثل تذكرة الحفاظ للذهبي.. وأمثال هذه الكتب التي جمعت هؤلاء المترجمين الذين يشتركون في صفة مخصوصة ورتبتهم على الطبقات بحيث تقاربون في سن معينة ويحدد ذلك اشتراكهم في الشيوخ والتلاميذ. وأما الكتب التي رتبت المحدثين على الطبقات.. فهي متعددة وسنتناول أهم تلك الكتب:

١ – **الطبقات الكبرى**:لأبي عبدالله محمد بن سعد كاتب الواقدي (ت٢٣٠هـ).

منهج ابن سعد في كتابه:

(١) قسم الحافظ ابن سعد الكتاب إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتناول أخبار النبي ﷺ واستعرض فيه حياة الرسول من صغره حتى بعثته، مع العناية بعلامات النبوة قبل الوحي وبعده، وذكر فترة الدعوة المكية والفترة المدنية، وذكر الوفود، وطريقة حياة النبي ﷺ، وما يختص به، وغزواته، ثم ينهِي هذا القسم بالحديث عن مرض النبي ﷺ ووفاته ودفنه وميراثه وما رثي به من أشعار، وراعى في عرض مادة هذا القسم الترتيب الزمني، مع

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٥٧) ، وتدريب الراوي (٢ / ٣٨١).

العناية بالترتيب الموضوعي فيما يتصل بعلامات النبوة وسفارات النبي ﷺ وأخلاقه، وهذا الجزء كان الأساس الذي نشأ عليه ما يُسمى بشمائل النبي ودلائل النبوة، وهي موضوعات أفردها بعد ذلك كبار المحدثين والحفاظ بكتب مستقلة، مثل: شمائل النبي للترمذي، ودلائل النبوة لأبي نعيم، ودلائل النبوة للبيهقي.

واعتمد ابن سعد في مادته على "الواقدي" و"ابن إسحاق" و"موسى بن عقبة" وغيرهم؛ ولذا يعد هو آخر جامعي السيرة النبوية من المتصلين بالمصادر الأولى، وثاني مؤلف- بعد ابن إسحاق- يصلنا كتابه عن السيرة والطبقات كاملاً.

القسم الثاني: ويشمل معظم الكتاب، ويضم تراجم للصحابة والتابعين، وقد انتهج ابن سعد في تخطيط هذا القسم ثلاثة أسس:

الأساس الأول: نوعيّ؛ حيث قسم تراجمه إلى تراجم للرجال وتراجم للنساء، وجعلها في آخر الكتاب.

الأساس الثاني: زمنيّ؛ حيث بدأ في تراجم الرجال بالالتزام بحسب الأقدمية والسبق في الإسلام، فبدأ بمن شهد بدرًا، ثم من له إسلام قديم ولم يشهد بدرًا، ثم من أسلم قبل فتح مكة.

وداخل هذا التقسيم راعى اعتبارات أخرى، فقدم المهاجرين على الأنصار، وقدم في المهاجرين من هو أقرب دمًا وصلة برسول الله ﷺ، وفي الأنصار قدم الأوس على الخزرج.

الأساس الثالث: مكانيّ، فبعد أن فرّغ مادته في طبقات الصحابة القائمة على الأساس الزماني، انتهج أساسًا مكانيًا؛ حيث وضع تراجم وفق المكان والبلد،

فترجم لرجال المدينة، فمكة، فالطائف، ثم اليمن، واليمامة، والبحرين، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، وخراسان، والري، وهمدان، وقم، والأنبار، والشام، والجزيرة، ثم العواصم والثغور، فمصر، فإيلة، فإفريقية، فالأندلس. ثم رتب تراجمه في كل مكان من هذه الأماكن ترتيبًا زمنيًا، فبدأ بالصحابة الذين نزلوا البلد والمصر، إن كان منهم من نزله، ثم الطبقة الأولى من التابعين الذين عاشوا مع الصحابي الذي نزل المدينة أو البلد، ثم الطبقة الثانية، ثم التي تليها ... وهكذا.

غير أن هذا التقسيم أوقع ابن سعد في التكرار، فقد يكون مترجما لأحد الأشخاص في أكثر من موضع، كأن يكون من أهل بدر وهاجر إلى مِصْرٍ من الأمصار، فتتكرر ترجمته مرتين، ومع هذا فإن ابن سعد تلافى وضوح هذا الأمر بأن أطال الترجمة في موطن واحد وأوجز في المواطن الأخرى.

٢ -**كتاب تذكرة الحفاظ**: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

خصصه مؤلفه في طبقات حفاظ الحديث فقط، فترجم للحفاظ ومن يرجع إليهم في التوثيق والتضعيف، فقال في مقدمة كتابه رحمه الله:" هذه تذكرة بأسماء معدّلي حملة العلم النبوي ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف".

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة، وأصحاب الاجتهادفي الجرح والتعديل من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخهم، وقسمهم إلى إحدى وعشرين

طبقة، وجعل في كل طبقة عدداً معيناً من الرواة الذين عرفوا بالتعديل والتجريح، وقد بلغ عدد تراجم الكتاب ١١٧٦ ترجمة [1].

ثالثًا: المصنفات في رواةِ الحديثِ عامةً

هذه الكتب لم يقتصر أصحابها على تراجم الرواة الذين تجمعهم صفة خاصة مثل التوثيق أو التجريح، وإنما جمعوا في هذه الكتب بين الثقات والضعفاء، والمسكوت عنه الذي لم تعرف حاله كذلك. ومن أشهر هذه الكتب:

١ – **كتاب التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح توفي سنة ٢٥٦هـ.

ـ يعد كتابه هذا من أعظ كتب النقد الحديثي وأغزرها فوائد غير أنه رفيع المستوى يسير المنال في كثير من الأحيان حتى على المتخصصين لأنه كتاب قد جمع بين علم العلل والجرح والتعديل والأنساب وتاريخ الرواة والأحكام، وجملة من الفوائد اللغوية والتاريخية والفقهية.

منهج البخاري في ترتيب الكتاب:

(١) رتب البخاري كتابه على حروف المعجم كما أنه رتب هذه الأسماء على أسماء آبائهم حسب الترتيب الأبجدي كما قال في مقدمة كتابه إلا أنه قدم من اسمه محمد على سائر الأسماء لشرف هذا الاسم الكريم.

(٢) ابتدأ كتابه بذكر ترجمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ونسبه إلى آدم عليه الصلاة والسلام بعد أن قدم لذلك بمقدمة بين فيها فضل قريش على الناس وذكر

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص ١٥٣).

شيئاً من صفاته ومدة بعثته وذكر كيف بدأ التاريخ الهجري في عهد عمر بن الخطاب ثم ذكر تاريخ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) عند بداية كل حرف من الحروف يبتدئ بذكر الصحابة ثم التابعين ثم من بعدهم.

(٤) وجود بعض الخلل في ترتيب الاسم الواحد على الحروف إلى آخر الاسم، فقد قدم ومحمد بن عبدالرحمن بن يزيد على محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني، وترتيب الكتاب كان يقتضي تقديم ابن البيلماني؛ لأن الباء قبل الياء قطعًا.

(٥) تتراوح تراجم التاريخ الكبير بين الطول والقصر فأحياناً نجده يترجم لبعض الرواة بسطر واحد كما في ترجمة: محمد بن عبدالله ابن أسيد وغيره، وفي أحياناً أخرى يترجم للراوي الواحد بأكثر من عشر صفحات كما في ترجمة: عبد الرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك الأنصاري.

(٦) غالب تراجمه للرجال يذكر فيها اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ولقبه ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كنيتها وقلما يطيل في الأنساب ويذكر شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة ويذكر جميع الشيوخ والتلاميذ إن كان الراوي من المقلين أو غير المعروفين بطلب العلم ليتميز حاله كما أنه يذكر أنموذجاً من روايات الراوي أو أكثر وقد يهمل ذلك ولا نجده يقدم معلومات وافية عن أحوال الراوي وقد يذكر أحياناً الصفات الجسمية والخلقية والعقلية للرواة.

(٧) استعمل البخاري في كتابه عبارات تدل على الورع كقوله: فيه نظر وقوله: يخالف في بعض حديثه وأشد ما يقول: منكر الحديث، وقل أن يقول فلان كذاب أو كان يضع الحديث.

(٨) كانت عناية البخاري منصرفة إلى نقد الأحاديث أكثر من انصرافها إلى ذكر الجرح والتعديل فالرواة الذين تكلم عليهم بالجرح أو تعديل أقل من ألفي رجل والرواة الذين سكت عليهم يزيدون على أحد عشر ألف راوٍ بينما كانت الأحاديث التي تكلم عليها بالنقد تزيد على أربعة آلاف حديث فكان يقول مثلاً: هذا الحديث أصح، وهذا هو الصحيح، ولا يصح ومرسل ومنقطع ولا يتابع في حديثه ولا يثبت حديثه ويتكلم عن الأسانيد فيقول: لا يصح فيه ذكر فلان... وغير ذلك [١].

٢- كتاب الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ).

اقتفى فيه ابن أبي حاتم أثر البخاري في" التاريخ الكبير" فاستوعب رجاله تقريباً وزاد عليهم رجالاً ليسوا في التاريخ الكبير ثم ذهب يسأل أباه وأبا زرعة الرازيين رحمهما الله عن رأيهما في كل راو من الرواة، فإن وجد عند أحدهما أو كليهما شيئاً استغنى به لإمامتهما في هذا الشأن وإن لم يجد راح يبحث في كتب شيوخهما كابن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل عن رأيهم في ذلك الراوي، وقد كان رحمه الله ذا خبرة واسعة في هذا الشأن إلا أنه كان يلتمس آراء مشاهير النقاد ليتخلص من التبعة وليكون الحكم الذي يقرره أوقع في نفسه وفي نفوس الآخرين.

يدل على هذا أنه إذا وجد اختلافاً بين العلماء في راو من الرواة كان هو الحكم فيهم والمرجح لماهو أليق بحاله.

---

(١) ينظر: أصول التخريج (ص ١٥٤).

منهج ابن أبي حاتم في كتابه:

(١) اعتمد ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل على أقوال أئمة الجرح والتعديل العارفين به العالمين له متأخراً بعد متقدم من الذين جعلهم الله قدوة في الدين ونقاداً لنقله الآثار مثل الإمام مالك وسفيان الثوري وشعبه بن الحجاج وحماد بن زيد وسفيان بن عيينه والأوزاعي وتلاميذهم فمن بعدهم.

(٢) إذا تناقضت أقوال الأئمة في الراوي الواحد جرحا وتعديلا؛ رجح بين الأقوال المتعارضو، أثبت ماهو لائق بحال الراوي عنده.

(٣) ترجم ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل لأكثر من ثمانية عشر ألف راو ليشتمل كتابه على كل من روى العلم إلى زمانه؛ على حد تعبيره.

(٤) إن سكوت ابن أبي حاتم عن الراوي وعدم نقله شيئاً يبين حاله عن أحد من الأئمة يدل على عدم معرفته بحاله وقد صرح بذلك بقوله" رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم". كما ذكر أنه إن وجد شيئاً من ألفاظ الجرح والتعديل تتعلق ببعض الرواة الذين سكت عليهم بأنه يلحقها في مواضعها.

(٥) اتبع ابن أبي حاتم منهج الاختصار في التراجم فهو يذكر اسم الراوي واسم أبيه وينسبه ويكنيه غالباً ويعرف ببلده ويذكر من روى عنهم العلم وبعض من رووه عنه، ثم يتبع ذلك الجرح أو التعديل إلا إذا كان الراوي غير مشهور فإنه يذكر جميع من روى عنهم أو رووا عنه ليتحدد موقع ذلك الراوي في سلم الجرح والتعديل فإن لم يعرف عين الرجل أو اختلط عليه بغيره بين ذلك وإن لم يعرف حالة سكت عليه رجاء وجود الجرح والتعديل فيه فيما بعد.

رابعًا: المصنفات في الثقات خاصة:

أ – كتاب الثقات للعجلي: واسمه أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي أبو الحسن المتوفى سنة ٢٦١هـ.

(١) رتبه الحافظ نور الدين الهيثمي على حروف المعجم، إلا أنه ابتدأه بمن اسمه أحمد، تيمنا باسم الرسول الكريم ﷺ.

(٣) طريقة العجلي في الترجمة أنه يذكر الاسم واسم الأب والكنية والنسبة إلى البلد ويطلق لفظاً من ألفاظ التعديل كقوله: ثقة ثقة أو ثقة أو لا بأس به.

(٤) يبين طبقة الراوي؛ فإن كان من الصحابة وجميعهم عدول لايحتاجون إلى توثيق فإنه يبين أن ذلك الرجل صحابي.

وإن كان من التابعين يبين أنه تابعي وربما يشير إلى المزايا العلمية لصاحب الترجمة وعقيدته.

(٥) يذكر في بعض التراجم بعض الأحداث التي وقعت لأصحابها كذكره بعض المناقشات مع الإمام أحمد في فتنة خلق القرآن.

(٦) تتراوح تراجم الكتاب بين الطول والقصر، وتتراوح عند العجلي بين السطر إلى العشرين سطراً.

(٧) ويعتبر العجلي من المتساهلين في التوثيق فتوثيقه قريب من توثيق ابن حبان على أنه أحسن حالاً فإنه لم يتوسع كما توسع.

ب – الثقات لابن حبان: محمد بن أحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤ه). يعتبر هذا الكتاب من المصادر التي جمعت كمية ضخمة من تراجم رواة السنة ولذلك ذكر السخاوي أنه أحفل كتب الطبقات.

وقد استفاد ابن حبان من المصادر التي ألفت قبله مع معرفته ودراسته إلا أنه اعتمد على كتابين اعتماداً كبيراً وهما:

١ – كتاب التاريخ الكبير للبخاري.

٢ – كتاب الجرح والتعديل لشيخه عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي.

ترتيب الكتاب:

(١) رتب ابن حبان كتابه مع أربع طبقات:

أولاً: طبقة الصحابة.

ثانياً: طبقة التابعين.

ثالثاً: طبقة اتباع التابعين.

رابعاً: طبقة تبع اتباع التابعين.

(٢) ابتدأ كتابه بترجمة للنبي صلى الله عليه وسلم ذكر فيها مولده ومبعثه وهجرته ومغازيه إلى أن قبض صلى الله عليه وسلم ثم ذكر بعده الخلفاء الراشدين بأيامهم إلى مقتل علي رضي الله عنه مع حذف الأسانيد ولزوم طريق الاختصار ليسهل حفظها ولا يصعب وعيها كما قال.

(٣) ذكر بعد ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً واحداً على حروف المعجم وذكر أنه يخص بالذكر في هذا القسم الصحابة الرواة، وذكر في بداية هذا القسم أسماء الخلفاء الراشدين ولم يترجم لهم على اعتبار أنه ترجم لهم بتفصيل في القسم الأول عقب السيرة مباشرة ثم ذكر بقية العشرة المبشرين بالجنة فترجم لهم.

(٤) ثم بعد ذلك بدأ بترتيب الصحابة على حروف المعجم مع مراعاة الحرف الأول من الإسم فقط. ثم اتبعهم بمن اشتهر بكنيته.

(٥) وفي نهاية هذا القسم: ذكر النسوة من الصحابة على الأسماء أولاً ثم أردفهن بمن اشتهرت بكنيتها.

(٦) ثم ذكر الطبقة الثانية: وهم التابعون الذين شافهوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورتبهم على المعجم بناء على الحرف الأول من الاسم فقط ثم الكنى ثم النساء كما صنع في الصحابة.

(٧) ثم ذكر الطبقة الثالثة: وهم اتباع التابعين الذين رأوا التابعين وذكرهم على نحو الطبقتين الأوليين.

(٨) ثم ذكر الطبقة الرابعة وهم تبع التابعين الذين انتهى بهم إلى زمانه ورتبهم كسابقيهم.

محتوى الكتاب:

(٩) يغلب على تراجم هذا الكتاب الاختصار والتلخيص فغالب تراجمه لا تزيد على ثلاثة أسطر وفي كثير من الأحيان لا تزيد الترجمة على السطر الواحد كترجمة إياس بن عبدالله على أن في بعض تراجمه ما يزيد على عشرة أسطر إلى عشرين سطر كترجمة عبدالله بن المبارك لكن ذلك قليل.

(١٠) يذكر ابن حبان اسم الراوي واسم أبيه وكنيته ونسبه وربما ذكر الأمهات كما يذكر أشهر شيوخه وأشهر تلامذته، وقد يذكر بعض صفات الرجل الخليقة وغير ذلك.

(ج) كتاب تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: لعمر بن أحمد بن شاهين الواعظ المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

أودع ابن شاهين في هذا الكتاب (١٦٦٠) ترجمة لرجال يرى أنهم من الثقات.

ترتيب الكتاب:

(١) رتب ابن شاهين أسماء الثقات على حروف المعجم باعتبار الحرف الأول من الاسم فقط مقتصراً على ذكر اسم الراوي واسم أبيه في الغالب، وربما ذكر بعض شيوخه وتلاميذه.

(٢) ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيق الراوي أو جرحه، بالإسناد إلى ذلك الإمام الموثق، أو المجرِّح، وتارية يحذف منها الإسناد.

(٣) أحيانًا يذكر في ترجمة الراوي شيئاً من أخلاقه، أو عبادته، أو عقيدته، أو بعض الحوادث المتعلقة به.

(٤) لم يقتصر على ذكر الثقات فقط بل ذكر طائفة من الضعفاء والمجروحين.

(٥) كرر ابن شاهين طائفة من التراجم في أكثر من موضع؛ فتارة يكررها بكنية المترجم له أو لقبه، وفي الموضع الآخر يذكرها بالإسم، وتارة يكررها بنصها دون اختلاف، ولا يعني هذا الانتقاص من قيمة الكتاب، بل هو كتاب نافع وجيد.

من مزايا هذا الكتاب:

(١) أنه حفظ لنا أقوالاً في التوثيق نقلها عن أمامين جليلين هما: عثمان ابن أبي شيبة، وأحمد بن صالح المصري. وطائفة من هذه الأقوال لا نجدها في كتب الجرح والتعديل وهذه مزية لكتاب الثقات.

(٢) هناك بعض الأقوال التي أنفرد الكتاب بنقلها عن بعض النقاد قد لا نجدها في كتب الرجال ويتضح هذا لمن نظر في ألفاظ الجرح والتعديل التي أوردها ابن شاهين ومن ذلك على سبيل المثال ما نقله عن يحيى بن اليمان أنه قال: كان سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث، وابن عيينه صاحب شرطته.

خامسًا- المصنفات في رجال كتبٍ مخصوصةٍ:

١- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد: لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (٣٩٨ هـ).

وهو كتاب خاصٌّ برجالِ البخاريِّ.

٢- رجال صحيحِ مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف بابن منجويهْ (٤٣٨ هـ).

٣- الجمعُ بين رجالِ الصحيحين، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بـ ابن القيسراني (٥٠٧هـ).

وهذا الكتاب جمع بين كتابي الكلاباذي وابن منجويهْ، واستدرك ما أغفلاه، وحذف بعض الاستطرادات.

٤- التعريف برجال الموطأ، لمحمد بن يحيى الحذاء التميمي (٤١٦ هـ).

٥- أسماء من روى عنهم البخاري في الصحيح ٤ لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ(.

٦- التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤ ه).

سادسًا: كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة:

١- الكمال في أسماء الرجال: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي (ت٦١٣هـ).

إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة كتاب "الكمال في أسماء الرجال" للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الحنبلي المتوفى سنة ستمائة للهجرة. ويعتبر هذا الكتاب أصلا لمن جاء بعده في هذا الباب، غير أنه أطال فيه مع أنه يحتاج إلى استدراك لبعض التراجم، وتحرير لبعض المسائل، وتهذيب لكثير من الأقوال والأمثلة، وهو مع ذلك -كما قال الحافظ ابن حجر- من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعا [١].

منهجه في كتابه:

أما منهجه فيمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

(١) اجتهد أن يستوعب جميع رجال هذه الكتب غاية الامكان، لكنه قال: " غير أنه لا يمكن دعوى الاحاطة بجميع ما فيها، لاختلاف النسخ، وقد يشذ عن الانسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل في وسعه" [٢].

(٢) بين أحوال هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغ جهده، وحذف كثيرا من الأقوال والأسانيد طلبا للاختصار.

(٣) استعمل عبارات دالة على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها، فكان يقول " روى له الجماعة"، إذا كان في الكتب الستة، ونحو قوله: " اتفقا عليه

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢)، علم الرجال، نشأته وتطوره (ص ٢٣٢).
(٢) مقدمة تهذيب الكمال (١/ ٣٨).

" أو " متفق عليه " إذا كان الراوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" وأما الباقي فسماه تسمية.

(٤) ابتدأ كتابه بترجمة قصيرة للرسول صلى الله عليه وسلم أخذها بسنده من كتاب " السيرة " لابن هشام استغرقت صفحة واحدة فقط، وقال في نهايتها " وقد أفردنا لاحواله صلى الله عليه وسلم مختصرا لا يستغني طالب الحديث ولا غيره من المسلمين عن مثله." وأتبع ذلك بفصل من أقوال الائمة في أحوال الرواة والنقلة، أورده بالاسانيد المتصلة إليه استغرق ثمان أوراق.

(٥) أفرد الصحابة عن باقي الرواة، فجعلهم في أول الكتاب، وبدأهم بالعشرة المشهود لهم بالجنة، فكان أولهم الصديق أبو بكر رضي الله عنهم، وأفرد الرجال عن النساء، فأورد الرجال أولا، ثم أتبعهم بالنساء، ورتب الرواة الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمدين لشرف هذا الاسم [1].

٢- تهذيب الكمال، للحافظ المزي:

يعتبر كتاب تهذيب الكمال من أهم المصنفات التي تناولت رجال الكتب الستة، وهو مرجع لطلاب العلم فيما يتعلق بهؤلاء الرواة، ولهذه الأهمية فسوف نتوسع في دراسته بعض الشيء.

أولًا: ترجمة مؤلف الكتاب:

۞ اسمه ونسبه: هو يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك ابن علي بن أبي الزهر الكلبي القضاعي الدمشقي، مولده في ليلة العاشر من شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب سمع منه ابن تيمية

(١) مقدمة تهذيب الكمال (١/ ٣٩).

والبرزالي والذهبي وابن سيد الناس والشيخ الإمام الوالد وخلق لا يحصون، وصنف تهذيب الكمال المجمع على أنه لم يصنف مثله وكتاب الأطراف، توفي في يوم السبت ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة بدار الحديث الأشرفية [١].

ثانيًا: منهج المزي في كتابه:

يتجلى منهج المزي في كتابه من خلال النقاط الآتية:

(١) ترجم لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ؛ لأن الأحاديث التي ترد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

(٢) أعقب كل ترجمة رموزا تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة.

فإذا كان حديث الراوي في الكتب الستة، أعقب ترجمته بالرمز" ع"، ومعناها أنه أخرج له الجماعة، وإذا قال مثلا "خ م" معناه أنه أخرج له البخاري ومسلم، وإذا كان حديث الراوي في سنن أبي داود والنسائي فيذكر "دس" وإذا كان حديثه في سنن ابن ماجه رمز له ب"هـ"، وإذا كان حديثه في سنن الترمذي رمز له "ت"، وإذا كان حديثه في السنن الأربعة فيذكر رقم أربعة "٤"، وهكذا إلى آخر الكتاب، فيذكر أولا من خرج له من أصحاب الكتب الستة إما مجتمعين أو متفرقين.

(٣) ذكر في ترجمة كل راو شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له.

(٤) رتب كلا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي، ج٤، ص ١٤٩٨- ١٥٠٠.

(٥) ذكر سنة وفاة الرجل، وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها بالتفصيل.

(٦) ذكر عددا من التراجم ولم يعرف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: روى عن فلان، أو روى عنه فلان، أخرج له فلان، والظاهر أنه لم يعرف شيئا من أحوالهم، وليس ذلك بغريب، فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهين، ومع ذلك؛ فعدد من لم يعرف بأحوالهم قليل جدا بالنسبة للأعداد الكثيرة جدا في هذا الكتاب.

(٧) أطال الكتاب بإيراده كثيرا من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك.

(٨) رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطة مع أسماء غيرهم خلافا لصاحب "الكمال" الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم، إلا أنه ابتدأ في حرف "الهمزة" بمن اسمه أحمد، وفي حرف الميم بمن اسمه محمد، تبركا باسم الرسول الكريم ﷺ .

(٩) نسب بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: "وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسنادا؛ فما كان بصيغة الجزم؛ فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأسا، وما كان بصيغة التمريض؛ فربما كان في إسناده نظر [1].

(١٠) نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية، وما أشبه ذلك فقال: "فإذا كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه؛ ذكرناه في

(١) تهذيب الكمال (١/ ١٥٣).

الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه، أو اختلف فيه؛ ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف، ثم النساء كذلك [١].

(١١) من خصائص كتاب المزي -رحمه الله- ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية[٢].

٣- إكمالُ تهذيبِ الكمالِ: لعلاءِ الدين مغلطاي (٧٦٢ هـ)

منهجة مغلطاي في كتابه:

ترجمَ لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفاتِ التي صنّفها أصحاب الكتبِ الستةِ، ورمز للمصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحبِ الترجمة، وذكر في ترجمةِ كلِّ راوٍ شيوخَه وتلاميذه على الاستيعابِ، ورتبهم على جروف المعجم، وذكر سنة وفاة الرجل مع ذكر الخلاف وأقوال العلماء، وبعضُهُمْ لم يعرّف به، ونبه على أسماء مبهمة ومكناة، وحذف بعض الأسماء من " الكمال " لعدم وقوفه عليها في " الكتب الستة ".

(٢) رموزهم: (ع) للستة (٤) للأربعةِ أصحابِ السنن (خ) للبخاري (م) مسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي (ق) لابن ماجه (خت) للبخاري تعليقًا (بخ) للبخاري في الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال العباد (ز) جزء القراءة خلف الإمام (مق) لمقدمة مسلم في صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) له في القدر (خد) له في الناسخ والمنسوخ (ف)

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ١٥٥).

(٢) المفصل (٢/ ٣٩).

كتاب التفرد (صد) في فضائل الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي في الشمائل (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كن) في مسند مالك (ص) في خصائص علي (عس)في مسند علي (فق) لابن ماجه في التفسير.

٤- تذهيب التهذيب: للذهبي (٧٤٨ هـ).

منهج الحافظ الذهبي في كتابه:

١- زاد الإمام الذهبي في أسماء الأعلام المترجم لهم أكثر من أربعين علما، لا ذكر لهم في التهذيب.

٢-كذلك كانت للإمام الذهبي إضافات قيمة في بيان أعمار المترجم لهم، وسني وفاتهم، وتلك الإضافات من الكثرة بما لا تحتاج إلى ذكر هنا أو تمثيل، ولا تخفى فائدة مثل تلك الإضافات في تعيين الرواة، وبيان إمكانية التلاقي بينهم وبين من يروون عنهم، مما يكشف عن انقطاع السند أو اتصاله.

٣- كذلك كانت للإمام الذهبي إضافات بديعة عندما رتب الرواة - من الشيوخ والتلاميذ- بحسب طبقتهم بدلا من ترتيبهم أبجديا كما هو الحال في تهذيب الكمال.

٤- كذلك أجاد الذهبي عندما ذهب أكثر تراجم الكتاب بتعليقات واستدراكات وتنبيهات غاية في الأهمية، مما يؤكد على غزارة علمه واتساع حافظته وجودة فكره [١].

٥- الكاشف في معرفة من لم رواية في الكتب الستة: للذهبي.

---

(١) المفصل (٢/ ٤٤).

سار الذهبي فيه بسيرة " مغلطاي " إلا أنه يذكر اثنين أو ثلاثة من التلاميذ والشيوخ، وذكر كلمةً ملخصةً لخص فيها حال الراوي، كما أنه ابتدأ فيه بحرف الميم، وهذا الكتاب أوسع في عرض التراجم، وأكثر معلومات من كتاب " تقريب التهذيب " لابن حجر.

٦- تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ).

وهو اختصار لكتاب تهذيب الكمال، وقد جاء في ثلث حجمه، وهو من أجل الكتب وأنفعها في علم الجرح والتعديل.

منهج ابن حجر في كتابه:

يمكن الوقوف على منهج ابن حجر في كتابه من خلال العناصر الآتية:

الأول: اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل، لأن الحافظ المزي -رحمه الله تعالى- في "تهذيب الكمال" يورد في الراوي كلاما كثيرا من التراجم المنقبية.

الثاني: حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها المزي في مروياته العالية وهو حوالي ثلث حجم الكتاب

الثالث: حذف كثيرا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي استيعابهم، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مكثرا.

الرابع: لم يحذف شيئا من التراجم القصيرة في الغالب.

الخامس: لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف، وإنما رتبهم على التقدم في السن، والحفظ، والإسناد، والقرابة، وما إلى ذلك.

السادس: حذف كلاما كثيرا أثناء بعض التراجم؛ لأنه لا يدل على توثيق ولا تجريح.

السابع: زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب، ولا سيما عن علماء المغرب والأندلس.

الثامن: أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة للمصلحة.

التاسع: حذف كثيرا من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة عدم حذف ذلك.

العاشر: لم يحذف من تراجم "تهذيب الكمال" أحدا.

الحادي عشر: زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه، وميز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة، واسم أبيه بالأحمر.

الثاني عشر: زاد في أثناء بعض التراجم كلاما ليس في الأصل لكن صدره بقوله: قلت؛ فليتنبه القارئ إلى أن جميع ما بعد كلمة "قلت"؛ فهو من زيادة الحافظ ابن حجر إلى آخر الترجمة.

الثالث عشر: التزم الرموز الذي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي: "مق" و"سي" و"ص". كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي التزامه المزي في تهذيبه.

الرابع عشر: حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه، وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية؛ أي السيرة النبوية.

الخامس عشر: زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي، وكتاب "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مغلطاي[1].

٧- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، أبي الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ).

اختصر فيه المُؤلِّفُ كتابَه "تهذيب التهذيب" في نحو سُدُسِ حَجْمِه، وبذلك أصبح هذا الكتابُ مختصراً جِدّاً، بحيثُ لا تزيد كلُّ ترجمةٍ على ثلاثة أسطرٍ، لكنه مع ذلك مُفِيدٌ جدّاً لِمَن يُريد أن يَعرِف المُوْجَزَ لكلام الأئمة في أحد رُواةِ الكتب السِّتّة من حيث الجرح والتعديل.

منهج الحافظ ابن حجر في كتابه التقريب:

(١) قال أنه ذكر جميع التراجم التي ذكرها المزي، ولم يقتصر على تراجم الكتب الستة كما فعل الذهبي في (الكاشف).

(٢) رَتَّبه على حُروف المعجم؛ بذِكر أسماء الرُّواة من الألف إلى الياء، لكن في حرف الألف بدأ بـ"أحمد"، وفي الميم بدأ بـ"محمَّد" لشرَف الاسمَين.

(٣) واقتصر في ترجمة الرَّاوي على اسمه وأبيه وجدِّه، وكُنيتِه ولقبِه، مع ضبطِ ما يُشكِل من ذلك بالحروف، ثم يَذكُر مرتبتَه بكلمة أو كلمتَين، ثم عصرَ الرَّاوي، وتاريخ وفاتِه مُشِيْراً إليه بذكر طبقتِه، ثم يَذكُر في رمز مَن رَوَى عنه.

(٤) وذَكَر في آخر الكتاب، الرُّواةَ المعروفين بالكُنَى على حُروف المعجم.

---

(١) المفصل (٢/ ٤٩).

(٥) وذَكَر من نُسِبَ إلى أبيه أو أُمِّه أو جَدِّه أو عَمِّه، مِثل "ابن إسحاق"، و"ابنِ أبي أوفى". وذَكَر تحت هذا فصلاً فِيمَن قِيل فيه: "ابن أخي فلان"، مِثل: "ابن أخي الزُّهري".ثم تحت هذا الفصل فصلٌ فِيمَن قِيل فيه: "ابن أُمِّ فلان"، منهم الصحابي الجليل: ابنُ أُمِّ مَكْتوم.

(٦) وذَكَر الأنسابَ من القبائل والبلاد والصَّنائع وغير ذلك مِثل: الأنصاري، الإفريقي، الحُلواني، الغَزَّال، الوَرَّاق.

(٧) ثم ذَكَر الألقابَ مِثل: الأحول، الأعمش، الأعرج، الأحدب الكوسج. ثم تحت هذا يَذكُر الكُنَى من الألقاب مِثل: أبو تُراب، أبو الرِّجال، أبو الأحوص. ثم ذَكَر الأنسابَ من الألقاب مِثل: المُقْبُري، الزُّهري، الدَّورقي .

(٨) ثم ذَكَر المُبْهَمات مِثل: "إبراهيم النَّخعي عن خاله"، فوضَّح مَن خالُه. ثم الكُنَى من المبهمات مِثل: "أبو إسحاق الهمداني عن رجلٍ عن سعد ابن عبادة"، وبيَّن كلَّ ذلك.

(٩) ثم أخيرًا ذَكَر النِّساءَ، ورَتَّب أسماءَهن كما فعل في أسماء الرِّجال.

(١٠) واستعمل في الكتابِ نفسَ الرُّمُوْزِ التي ذَكَرها في "تهذيب التهذيب"، إلاَّ أنه زادَ رَمْزاً وهو كلمةُ "تمييز"، وهي إشارةٌ إلى مَن ليست له روايةٌ في المصنَّفات التي هي موضوعُ الكتاب.

(١١) قسم الرواة بحسب سني وفاتهم إلى طبقات، وبحسب حالهم جرحا وتعديلا إلى مراتب، وذكر هذه المراتب في المقدمة وجعلهم محصورين في اثنتي عشرة مرتبة، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة فعلى المراجع في هذا

الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطأ لأنه ربما اصطلح في بعضها اصطلاحاً خاصاً به في هذا الكتاب.

طبقات ومراتب الرواة في الكتاب:

قال ابن حجر في مقدمة كتابه:" وباعتبار ما ذكرتُ انحصر لي الكلامُ على أحوالِهم في اثنتي عَشْرَة مرتبةً، وحصرُ طبقاتِهم في اثنتي عَشْرَة طبقةً؛ فأمَّا المراتب:

فأوَّلُها :الصَّحابة: فأُصرِّح بذلك لشَرَفِهم.

الثانية : مَن أُكِّدَ مدحُه: إمَّا بأفعل كـ"أَوْثَق الناس"، أو بتكرير الصِّفة لفظاً كـ"ثقة ثقة"، أو معنى: كـ"ثقة حافظ.

الثالثة :مَن أُفْرِدَ بصفةٍ، كـ"ثقة"، أو "مُتقِن"، أو "ثَبْت"، أو "عَدْل".

الرابعة: مَن قَصُرَ عن درجة الثَّالثة قليلاً، وإليه الإشارة بـ"صَدُوْق"، أو "لا بأسَ به"، أو "ليس به بأسٌ".

الخامسة:مَن قَصُرَ عن الرَّابعة قليلاً، وإليه الإشارة بـ"صَدُوْقٍ سَيِّء الحِفظ"، أو "صدوق يَهِمُ"، أو "له أَوْهامٌ"، أو "يُخطىء"، أو "تغيَّر بأَخَرةٍ". ويَلتحِق بذلك مَن رُمِيَ بنوعٍ من البدعة، كـ: التَّشَيُّع، والقَدَر، والنَّصْب،والإرجاء، والتَّجَهُّم، مع بيان الدَّاعية من غيره.

السَّادسة: مَن ليس له من الحديث إلاَّ القليلُ، ولم يَثْبُتْ فيه ما يُترَك حديثُه مِن أجله، وإليه الإشارة بلفظ: "مقبول"، حيث يُتابَع، وإلاَّ فـ"ليِّن الحديث".

السَّابعة :مَن رَوَى عنه أكثَرُ مِن واحدٍ ولم يُوَثَّقْ، وإليه الإشارةُ بلفظ: "مَسْتُور"، أو "مَجْهُول الحال".

الثَّامنة :مَن لم يُوجَد فيه توثيقٌ لِمُعتبَر، ووُجِدَ فيه إطلاقُ الضَّعْفِ، ولو لم يُفسَّر، وإليه الإشارةُ بلفظ: "ضعيف".

التَّاسعة :مَن لَمْ يَرْوِ عنه غيرُ واحدٍ، ولم يُوَثَّقْ، وإليه الإشارةُ بلفظ: "مجهول".

العاشرة :مَن لَمْ يُوَثَّقْ البَتَّةَ، وضُعِّفَ مع ذلك بقادِحٍ، وإليه الإشارةُ بـ"متروك"، أو "متروك الحديث"، أو "واهِي الحديث"، أو "ساقِط".

الحادية عشرة :من اتُّهِمَ بالكَذِب.

الثَّانية عشرة :مَن أُطْلِقَ عليه اسمُ الكذب، والوَضْعِ.

ثم قال المؤلِّفُ:"وأمّا الطبقاتُ :

فالأُوْلَى :الصَّحابة، على اختلاف مراتبِهم، وتمييزُ مَنْ ليس له منهم إلاَّ مُجَرَّدُ الرُّؤْيَةِ مِن غيره.

الثَّانية :طبقةُ كبارِ التَّابِعين، كـ"ابن المُسَيَّب"، فإن كان مُخَضْرَماً صَرَّحْتُ بذلك.

الثَّالثة :الطبقةُ الوُسْطَى من التَّابِعين، كـ"الْحَسَن البَصْري" و"ابن سِيْرِيْن."

الرَّابعة :طبقةٌ تَلِيْها: جُلُّ روايتِهم عن كبار التَّابِعين، كـ"الزُّهْرِيّ" و"قَتَادَة".

الخامسة :الطبقةُ الصُّغْرى منهم، الذين رَأَوْا الواحدَ والاثنينَ، ولم يَثْبُتْ لبعضِهم السَّمَاعُ من الصَّحابة، كـ"الأَعْمَش".

السَّادسة :طبقةٌ عاصَرُوا الخامسةَ، لكن لَمْ يَثْبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصَّحابة، كـ"ابن جُرَيْج".

السَّابعة :كبارُ أتباعِ التَّابِعين، كـ"مالِكٍ" و"سُفيان الثَّوْرِي".

الثامنة :الطبقةُ الوُسْطَى منهم، كـ"سُفيان بن عُيَيْنَة" و"ابن عُلَيَّة".

التَّاسعة :الطبقةُ الصُّغْرَى من أتباع التَّابِعين كـ"يَزِيْد بن هارُوْنَ"، و"الشَّافِعِيّ"، و"أبي داود الطَّيالِسِيّ"، و"عبد الرَّزَّاق".

العاشرة :كبارُ الآخِذِين عن تَبَعِ الأتباع، مِمَّن لم يَلْقَ التَّابِعين، كـ"أحمد بن حَنْبَل".

الحادية عشرة :الطبقةُ الوُسْطَى مِن ذلك، كـ"الذُّهْلِيّ" و"البُخاري".

الطبقةُ الثَّانية عشرة :صِغارُ الآخِذِين عن تَبَعِ الأتباع، كـ"التِّرمذي". وألحقتُ بها باقي شيوخ الأئمة السِّتَّة، الذين تَأَخَّرَتْ وفاتُهم قليلاً، كبعض شيوخ النَّسائي.

وذكرتُ وفاةَ مَن عرفتُ سنةَ وفاتِه مِنهم، فإنْ كان مِن الأُوْلَى والثَّانية فهم قبل المئة. وإنْ كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المئة. وإنْ كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم: بعد المئتَيْن. ومن نَدَرَ عن ذلك بَيَّنْتُه [1].

(٧) مصنفات أخرى في نفس الباب:

۞ خلاصةُ تذهيب تهذيب الكمال: لصفيّ الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي (٩٢٤ هـ)

۞ التذكرة برجال العشرة: لأبي عبد الله محمد بن علي الحسيني الدمشقي (٧٦٥ هـ).

۞ تعجيلُ المنفعةِ بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني.

سابعًا: كتب الضعفاء:

١ – الضعفاء الصغير: لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ.

---

(١) تقريب التهذيب (ص ٧٣)، وينظر: الميسر في علم الرجال" للشيخ سيد عبد الماجد الغوري، طبعة مكتبة زمزم بكراتشي في باكستان، (ص١٦٧، ١٧٥).

يعتبر أول كتاب ألف في الضعفاء، خاصة؛ فإن البخاري رحمه الله أفرد الرواة الضعفاء بهذا المؤلف الذي رتبه على حروف المعجم مراعياً الحرف الأول من الإسم فقط، ويقدم في الحرف الواحد الإسم الذي يتكرر كثيراً على غيره مثل: الرواة المعبدين، نجده يقدم مثلاً من اسمه (عبدالله).

وأما الترجمة فلا تزيد عنده على السطر الواحد إلا نادراً ويكثر فيها اسم الراوي واسم أبيه ونسبه وبعض من روى عنهم وغالباً ما يكتفي بواحد منهم فقط ثم يطلق عليه إحدى عبارات الجرح وتتكرر عنده عبارة (منكر الحديث) و(فيه نظر) و(متروك الحديث) و(سكتوا عنه).

وأحياناً يبين رأي النقاد السابقين فيه كمالك وعبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينه وشعبه بن الحجاج وعلي بن المديني وأحياناً يذكر عقيدة الراوي أو إحدى مروياته أو سنة وفاته أو توليه للقضاء ولكن ذلك نادر وقد تعقب ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل البخاري وأخذ عليه أنه ذكر بعض الرواة الضعفاء وليسوا بضعفاء.

(٢) الضعفاء الكبير: لابن جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي. المتوفى سنة ٣٢٢هـ. هذا الكتاب ترجم فيه العقيلي للرواة الذين يرى أنهم ضعفاء سواء كان الضعف في عدالتهم أو ضبطهم فقد ذكر في هذا الكتاب من نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم ومن يهتم في بعض حديثه ومن هو مجهول روى ما لا يتابع عليه، ومن هو صاحب بدعه يغلو فيها ويدعوا إليها وإن كانت حالته في الحديث مستقيمه. كما ذكر باباً في تلين

أحوال من نقله عنه الحديث ممن لم ينقل على صحه وذلك في مقدمة كتابه التي أخذت حوالي ١٢ صفحة.

وهذا والكتاب مرتب على حروف المعجم لكن مع مراعاة الحرف الأول من الإسم فقط كغيره ويذكر اسم الراوي ونسبه وكنيته وموطنه وبعض شيوخه وبعض تلاميذه ويورد بإسناد بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل في ذلك الراوي ولكنه يصدر ترجمة الراوي بحكمه عليه كقوله: (الحسن بن محمد البخلي منكر الحديث). ويورد من أحاديث ذلك الراوي ما تكلم فيه بسببه ويحكم على الحديث بما يناسب حاله كأن يقول: (هذا حديث غير محفوظ) أو (لهذا الحديث طرق فيها لين). وقد طبع الكتاب بتحقيق: عبدالمعطي قلعة جي، ويقع في ٤ مجلدات.

(٣) كتاب المجروحين لابن حبان: لمحمد بن أحمد بن حبان التميمي. أبو حاتم البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ. وأصل هذا الكتاب أن ابن حبان كان قد ألف كتاباً من أكبر كتبه وهو: التاريخ الكبير، ولكنه رأى صعوبة في تناول ما في هذا الكتاب لأنه جمع فيه بين الثقات والمجروحين فاختصر من هذا الكتاب كتابيه الثقات والمجروحين. يقول ابن حبان في مقدمة كتاب الثقات:" أقنع بهذين الكتابين كتاب الثقات وكتاب المجروحين المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه لعلمنا بصعوبة حفظ كل مافيه من الأسانيد والطرق والحكايات" [1].

منهج ابن حبان في الكتاب:

(١) قدم ابن حبان لكتابه هذا بمقدمه طويلة نفيسه تناول فيها أهمية معرفة الضعفاء وجواز الجرح وبين ضرورة أخذ التدقيق في أخذ الأحاديث وأجتهاد

(١) الثقات (١/ ١١).

الصحابة في حفظ السنن وسؤالهم عن الرجال ثم ذكر بعد ذلك من سلك مسلك الصحابة من التابعين وأتباعهم ومن تلاهم من أئمة الحديث. وذكر دور ومكانة كل من الزهري ومالك وشعبه ابن الحجاج وسفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وطبقته.

ثم ذكر أنواع المجروحين – من الضعفاء فجعلهم عشرين نوعاً وبين ابن حبان طريقته في تصنيف كتابه فقال:"وإنما نملي أسامي من ضعف من المحدثين وتكلم فيه الأئمة المرضيون ونذكر ما يعرف من أنصابهم وأسمائهم ونذكر عند كل شيخ منهم من حديثه ما يستدل به على وهي في روايته تلك وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم إذ هو ادعى للمعلم إلى حفظه وأنشط للمبتدئ في وعيه وأسهل عند البغية لمن أراده" [1].

(٢) حبان يذكر في الترجمة اسم الرجل كاملاً ونسبه ويذكر بعض شيوخه ومن روى عنه من تلاميذه ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان علة جرحه وينقل أحياناً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بالأسانيد كما يبدئ رأيه في معظم التراجم ويذكر موطن الراوي وعقيدته أحياناً.

(٣)لم يرتب التراجم ترتيباً دقيقاً وإنما راعى الحرف الأول فقط. وكما أن ابن حبان من المتساهلين في التوثيق فهو مع ذلك من المتشددين في الجرح حتى أنه ربما جرح بعض الثقات مثل: محمد بن الفضل السدودي ولقبه عارم.

---

(١) الثقات (٣/ ١).

٤- الكامل في ضعفاء الرجال: للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني. المولود ٢٧٧هـ والمتوفى سنة ٣٦٥هـ.

هذا الكتاب وضعه مؤلفه للرواة الضعفاء والمتروكين.

(أ) قدم ابن عدي لكتابه هذا بمقدمة نفيسة أطال فيها وتكلم فيها عن تحفظ الصحابة في رواية الحديث فذكر من اختار قلة الرواية ولم يكثر من الحديث ومن كان لا يرى كتابة الحديث من الأئمة ومن كان يكتب منهم ثم ذكر من استجاز لنفسه الكلام في الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طبقة طبقة إلى زمانه وذكر فضائلهم الذي به يستحقون الكلام في الرجال وتسليم الأئمة لهم بذلك فتعتبر مقدمته هذه قد احتوت على ذكر أسماء الأئمة النقاد الذين يقبلوا قولهم في رواة الأخبار جرحاً وتعديلاً.

(ب) ذكر رحمه الله في مقدمة كتابه أبواباً جامعة للتحقير من الكذب وتشديد العقوبة فيه وإثم من يكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم وهو من أعظم الكبائر وتحريم ذلك وإن كاذب يكون مجانباً للإيمان وأضرار الكذب وسبل الوقاية عن الكذابين وما يذكر عن الصالحين والكذب ووضع الحديث من يؤخذ عنه العلم ومن لا يؤخذ عنه.

(ب) وأما صلب الكتاب فذكر فيه الرواة الذين تكلم فيهم سواء كان ذلك الكلام مؤثراً أولاً، فليس كل من أوردهم ابن عدي في كتابه مقطوع بعضهم بل فيهم ثقات ولكنه أوردهم لأنه التزم بإخراج كل من تكلم فيه بجرح فقد ترجم مثلاً: لخليفة بن خياط أحد شيوخ السخاوي وذكر ما قبل في جرحه ثم رد الجرح

ووثقه، وقد ذكر فيه جملة من رجال الصحيحين ومن أمثلة ذلك: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم فهذا الراوي روى له الجماعة أصحاب الكتب الستة.

ويمكن تلخيص منهج ابن عدي في كتابه هذا في النقاط الآتية:

(١) رتب ابن عدي كتابه هذا على حروف المعجم.

(٢) يذكر في اسم المترجم له؛ نسبه وكنيته، ولقبه، وبلده، والقبيلة التي ينتسب إليها.

(٣) يذكر أشهر شيوخه وتلاميذه.

(٤) يذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بإسناده إلى أولئك الأئمة ويقدم المتقدم فيه وهذا إذا وجد للمتقدمين كلاماً في ذلك الراوي، أما إذا لم يجد فإنه يجتهد في الحكم على ذلك الراوي وهو من الأئمة المعتمدة أقواله ويعتبر من المتوسطين ولا هو بمتشدد ولا بالمتساهل.

(٥) يسوق في ترجمة الراوي الروايات التي انتقدت على ذلك الراوي بالاسناد وإذا كان للرواية أكثر من إسناد فإنه يورد تلك الطرق ويأتي بغرائب المترجم له ومناكير التي يستدل بها على ضعفه ويبين علل الأحاديث.

(٦) يذكر في نهاية كل ترجمة حكمه النهائي على صاحب الترجمة جرحاً أو تعديلاً وهذا في أغلب التراجم.

(٧) يدافع عن الراوي الذي لم يترجح له جرحه.

(٨) وفي أثناء الترجمة قد يتكلم عن بعض الرواة الآخرين سواء المترجم لهم ويورد عنهم بعض المعلومات المهمة وهذا كثير.

(٩) قد يسكت ابن عدي فلا يتكلم عن الراوي بشيء وإنما يذكر الحديث الذي استنكره من رواية ذلك الراوي ويحكم عليه بالنكارة ولا يحمل الراوي المذكور ذلك الحديث.

المبحث الثاني: مراحل دراسة الأسانيد

المرحلة الأولى: استخراج الحديث بطرق التخريج المذكورة آنفاً، بحيث تجمع كل طرق الحديث التي وقفت عليها من جميع مصادر السنّة التي استطعت أن تطلع عليها، وتقف على الحديث فيها.

المرحلة الثانية: الاستعراض الكامل لهذه الطرق: لملاحظة نقاط الاتفاق بين الرواة ونقاط الاختلاف بينهم، ويندر أن تجد حديثاً إلا وفيه اختلاف في المتن -في اللفظ-، أو في الإسناد، أو فيهما معاً، خاصة في الأحاديث التي

كثرت مصادرها، وتعددت أسانيدها، فينبغي استحضار نقاط الاتفاق والاختلاف في ذهنك أو في ورقة؛ لأن دراستك للأسانيد لابد أن تكون بناءاً على هذه النقاط، فإذا لم يمكن استحضار الاتفاقات والاختلافات في ذهنك، فيمكن عمل مُشجّرة للأسانيد؛ لتوضيح نقاط الاتفاق والاختلاف، أو أن تقوم بعرض هذه النقاط بصورة مبسطة كما هو صنيع الدارقطني في العلل، فتُبين الصحابي الذي روى الحديث ثم من رواه عنه، وهل وقع اختلاف بين الرواة عنه، فإن لم يقع فتنظر في الرواة عن التابعين هل وقع بينهم اختلاف، وهكذا..، فتبين وجوه الاتفاق والاختلاف، وكل وجه مَنْ رواه، هل هم عددٌ أم واحد، فيمكن ذلك عن طريق مُشجّرة أو عرضها باختصار، ثم يتبين لك بعد ذلك ماهي الأسانيد التي ينبغي تحريرها أكثر من غيرها[1].

المرحلة الثالثة: الترجمة للرواة: وهي مرحلة مهمة، وتعتبر عثرة من العثرات التي تواجه الباحث، فلطولها ينبغي تقسيمها إلى خطوات:

---

(١) المفصل في التخريج ودراسة الأسانيد (ص ٣٩٧).

الخطوة الأولى: تعيين الرواة: وهذه الخطوة مهمة لأن أسماء الرجال وأنسابهم وكناهم قد تتشابه مما يوقع الباحث في أوهام كبيرة. قال المعلميُّ – رحمة الله عليه – "الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها... وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر؛ ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي، حكى عباس الدوري عَنْ يحيى بن معين توثيق الأوّل، وتضعيف الثالث، فحكى ابنُ أبي حاتم عَن الدوريّ عَنْ ابن معين توثيق الثاني ووَهّمه المزيُّ، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأوَّل، فذكرت له حكاية الدوريّ عَن ابن معين فقال: غَلِط عباس، وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما... وفي الرواة عُمَر بن نافع مولى ابن عُمَر، وعمر بن نافع الثقفي[1].

الخطوة الثانية: معرفة تاريخ مولد ووفاة الرواة أو طبقاتهم.

ولا شك أن معرفة تواريخ ميلاد الرواة، ووفاتهم من الأهمية بمكان؛ إذ عن طريق معرفة تاريخ ميلاد الراوي، ووفاته يمكن معرفة اتصال السند من عدمه؛ وبالتالي معرفة من أدرك من الرواة، ومن لم يدرك؛ وعليه يتبين الصادق من الكاذب، ويعرف المتصل والمنقطع، وكذلك المرسل.

الخطوة الثالثة: معرفة مرتبة الراوي في الجرح والتعديل.

---

(١) التنكيل (١/ ٦٢-٦٣)، التخريج ودراسة الأسانيد للعوني (ص٥١).

وقبل مراجعة كتب الجرح والتعديل؛ لمعرفة مرتبة الراوي فيها وأقوال أهل العلم فيه، يجب على طالب العلم أن يُتقن بابين من أبواب مصطلح الحديث تتعلق بهذا الأمر:

الباب الأول: باب معرفة مَنْ تقبل روايته ومَنْ تُردّ.

الباب الثاني: باب مراتب الجرح والتعديل.

فلا بد من إتقان وضبط هذين البابين؛ لأن العلماء قد يختلفون في الجرح والتعديل. فبدراسة هذين البابين أستطيع التعامل مع هذا الخلاف، وترجيح الصحيح [١].

المرحلة الرابعة: الحكم على الإسناد المُفرد دون المجموع. فأنظر في كل إسناد منفرد عن بقية طرق الحديث، وأحكم على الإسناد بحسب ما يستحقه على الإنفراد، وهذا الحكم لن تكون له قيمة كبيرة إلا في الأخير، وذلك لأُميّز الإسناد الذي يقوي ويتقوى، أو لا يستطيع ذلك، كالإسناد الشديد الضعف [٢].

المرحلة الخامسة: النظر في اختلاف الطرق -إن وجدت-.

فأنظرُ هل الاختلاف في هذه الرواية من ناحية المتن أو الإسناد؟ كأن يُبدل راوٍ براوٍ آخر، أو يروى الحديثُ مرّة متصلاً وأخرى مرسلاً، ومرة مرفوعاً وأخرى موقوفاً، أو اختلافات في المتن من نقص أو زيادة أو تقديم أو تأخير يؤثر في المعنى، فإن لم يوجد اختلاف لا في الإسناد ولا في المتن، عندها يُنظر هل حُكِّمَ على

(١) التخريج ودراسة الأسانيد للعوني (ص ٧٨).

(٢) التخريج ودراسة الأسانيد للعوني (ص ١٠٢).

هذا الحديث بالتفرّد؟، فإن لم يحكم عليه بالتفرد، فعندها من الممكن أن أحكم حكماً مبدئياً على هذا الإسناد بما يستحقه من صحة أو ضعف [١].

المرحلة السادسة والأخيرة: هي الحكم على الحديث بناءً على المراحل السابقة بما يستحقه.

تنبيه: ينبغي النظر في المعضدات، فقد أحكم على هذا الحديث بحكمٍ معين، لكن قد أجد ما يعضده ويقويه من طرق وشواهد أخرى.

وليس بصحيحٍ ما يقوله بعض المتأخرين بأن التقوية بالمعضدات ليس من منهج المتقدمين، بل الصحيح أنه منهج المتقدمين،والدليل عليه ما نصّ عليه الشافعي، من ذكر المعضدات التي تقوي الحديث المرسل -وهو من أقسام الضعيف عنده-، والشافعي -رحمه الله- من أئمة المتقدمين.

والمُعضد قد يكون متابعة من رواية نفس الصحابي، وقد يكون شاهداً من رواية صحابي آخر، على أن يكون المعنى منطبقاً بين الروايتين. وقد يكون فتوى عامة أهل العلم، أو العمل بمقتضى هذا الحديث، فهذه مُعضدات،ولا يلزم أن يكون كل مُعضد في كل مرة يقوي الحديث، ولكن قد يقوي الحديث في بعض الأحيان.

وأخيراً: نرجع بالنصيحة في الاكتفاء بالحكم على الإسناد، وعدم التطرق بالحكم على الحديث بذاته، إلا إذا سُبقت من إمام مطلع، ووافق حكمي على الإسناد إطلاع ذلك الإمام، فعندها ممكن أن أحكم على الحديث [٢].

---

(١) التخريج ودراسة الأسانيد للعوني (ص ١٠٢).

(٢) التخريج ودراسة الأسانيد للعوني (ص ١٠٨).

بعض النماذج لتخريج الحديث ودراسة إسناده

١- قال ابن أبي شيبة: وقال: حدثنا أبو بكر قال: نا وكيع، نا سفيان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:" لَغَدْوَةٌ أَو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها".

أولًا التخريج:

أخرجه بألفاظ متقاربة: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأَحمد.

- البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد، باب الغدوة والروحة في سبيل الله - عز وجل (٣/ ١٠٢٩) ح (٢٦٤١) من طريق قبيصة عن أبي حازم ... بإسناده.

وباب فضل رباط يوم في سبيل الله - عز وجل - (٣/ ١٠٥٩) ح (٢٧٣٥) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله عن أبي حازم ... بإسناده وبزيادة في أوله:" رباط يوم في سبيل الله ... ".

وكتاب الرقاق باب: مثل الدنيا في الآخرة (٥/ ٢٣٥٨) ح (٦٠٥٢) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ... بإسناده، وبزيادة في أوله:" موضع سَوْطٍ في الجنة خير من الدنيا وما فيها ... ".

- مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة باب: فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٣/ ٣٦٠) ح (١٨٨١) من طريق ... عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ... بإسناده.

- الترمذي في سننه: كتاب فضائل الجهاد، باب: فضل الغدو والرواح في سبيل الله - عز وجل - (٤/ ١٨٠) ح (١٦٤٨) من طريق العطاف بن خالد عن أبي حازم، وبنفس زيادة البخاري. وقال: حديث حسن غريب.

- النسائي في سننه: كتاب الجهاد، باب: فضل غدوة في سبيل الله - عز وجل - (٦/ ١٥) من طريق زائدة عن سفيان ... بإسناده.

- ابن ماجه في سننه: كتاب، باب: باب فضل الغدو والروحة في سبيل الله - عز وجل - (٢/ ٩٢١) ح (٢٧٥٦) ... من طريق زكريا بن منظور عن أبي حازم ... بإسناده.

- أَحمد في مسنده: (٣/ ٤٣٣) عن وكيع ... بإسناده.

ثانيًا: دراسة الإسناد:

١ - وكيع بن الجراح بن مَلِيح الرؤاسي الكوفي، روى عن الثَّوْري، والأعمش وغيرهما، وعنه ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه وغيرهما. قال ابن معين: ما رأيت أحفظ من وكيع، وقال أَحمد: كان حافظًا حافظًا، قال ابن حجر: ثقة حافظ، من كبار التاسعة، مات سنة ست وتسعين ومائة، روى له الجماعة [التاريخ الكبير (٨/ ١٧٩)، الجرح التعديل (٩/ ٣٧)، تاريخ بغداد (١٣/ ٤٩٦)، التهذيب (١١/ ١٠٩)، التقريب (٥١٨)].

٢ - سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوْري روى عن أبي حازم، وسُليمان الأعمش وغيرهما، وعنه وكيع، وإسماعيل بن عُلَيَّةَ وغيرهما، قال شُعْبَة، وابن معين: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، قال ابن حجر: ثقة فقيه حافظ إمام، من

السابعة مات سنة إحدى وستين ومائة، روى له الجماعة [الجرح التعديل (٤/ ٢٢٢)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٦٢)، التقريب (٢٤٤)].

- أبو حازم: سلمة بن دينار الأعرج، روى عن سهل بن سعد، وعبد الله بن عمرو، وغيرهما، وعنه الثَّوْري، وابن عيينة وغيرهما، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي،، قال ابن حجر: ثقة عابد، من الخامسة، مات في خلافة المنصور، روى له الجماعة [الجرح والتعديل (٤/ ١٥٩)، تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٢)، التقريب (٢٤٧)].

٤ - الصحابي الجليل سهل بن سعد بن مالك السَّاعدي - رضي الله عنه -، روى عنه سلمة بن دينار وكثير وغيره، مناقبه جمة، مات سنة إحدى وتسعين [الإصابة (٣/ ٢٠٠)].

ثالثًا: الحكم: صحيح، ولكثرة طرقه عدَّهُ العلماء من الأحاديث المتواترة

٢- وقال: حدثنا أبو عبد الرحمن المُقْرِئ عن سعيد بن أبي أيوب، قال: نا (شُرَحْبيل ابن شَرَيْك) المَعَافريُّ، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ قال سمعت أبا أيوب يقول: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:" لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ".

أولًا التخريج: أخرجه بلفظه: مسلم، والنسائي، وأَحمد.

ـ مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب: فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٣/ ٣٦١) ح (١٨٨٣) عن أبي بكر ابن أبي شيبة .... بإسناده.

_ النسائي في سننه: كتاب الجهاد، باب: فضل الروحة في سبيل الله – عز وجل – (٦/ ١٥) من طريق محمد بن عبد الله ابن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب ... بإسناده.

_ أَحمد في مسنده: (٥/ ٤٢٢) عن أبي عبد الرحمن المُقْرِئ ... بإسناده.

ثانيًا: دراسة الإسناد:

١ – أبو عبد الرحمن المُقْرِئ: هو عبد الله بن يزيد، روى عن سعيد بن أبي أيوب، والثَّوْري وغيرهما، وعنه: ابن أبي شيبة، والبخاري وغيرهما، وثقه أبو حاتم، والنسائي، وقال ابن حجر ثقة فاضل، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، روى له الجماعة [الجرح والتعديل (٥/ ٢٠١)، تهذيب الكمال (١٦/ ٣٢٠)، التقريب (٣٣٠)].

٢ – سعيد بن أبي أيوب: مقلاص الخزاعي، روى عن شرحبيل بن شَريك، وعقيل بن خالد وغيرهما، وعنه: أبو عبد الرحمن المُقْرِئ، وابن المبارك وغيرهما، وثقه ابن معين والنسائي، وقال أَحمد، ... وأبو حاتم: لا بأس به، قال ابن حجر: ثقة ثبت، من السابعة. مات سنة إحدى وستين ومائة، روى له الجماعة. [العلل (٣/ ٥٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٦٦)، تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٢)، التقريب (٢٣٣)].

٣ – شرحبيل بن شَريك: أبو محمد المعافري البصري، روى عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ، وعلى بن رباح وغيرهما، وعنه سعيد بن أبي أيوب، والليث، وغيرهما، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، قال ابن

حجر: صدوق، من السادسة، روى له البخاري في الأدب والباقون إلا ابن ماجه [الجرح والتعديل (٤/ ٣٤٠)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٢٢)، التقريب (٢٦٥)].

٤ - أبو عبد الرحمن الحُبُلِيّ: هو عبد الله بن يزيد، روى عن أبي أيوب الأنصاري، وابن عمر وغيرهما، وعنه: شرحبيل بن شَرَيْك، وربيعة بن سيف وغيرهما، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في (الثقات)، قال ابن حجر: ثقة، من الثالثة، مات سنة مائة، روى له البخاري في الأدب والباقون.[الثقات (٥/ ٥١)، تهذيب الكمال (١٦/ ٣١٦)، التقريب (٣٢٩)].

٥- الصحابي الجليل: أبو أيوب الأنصاري واسمه خالد بن زيد بن كليب - رضي الله عنه -، روى عنه: ... أبو عبد الرحمن، وابن عباس، وغيرهما، مناقبه جمَّة. توفي سنة خمسين. [الاستيعاب (٤/ ١٦٠٦)]

ثالثًا: الحكم: صحيح، رجاله ثقات.

٣- وقال: حدثنا أبو بكر (قال: نا أبو خالد) عن محمد بن عَجْلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:" غَدْوَةٌ أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها".

أولًا التخريج: أخرجه بلفظه ابن ماجه، وأَحمد، وبألفاظ متقاربة البخاري، ومسلم.

فأخرجه بلفظه: - ابن ماجه: كتاب الجهاد، باب: فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٢/ ٩٢١) ح (٢٧٥٥) عن أبي بكر بن أبي شيبة.

- أَحمد: (٢/ ٥٣٢) من طريق عبد الله بن الحارث، و (٢/ ٥٣٣) من طريق محمد بن إسماعيل، كلاهما (عبد الله بن الحارث، ومحمد بن إسماعيل) عن الضحاك عن الحكم بن ميناء عن أبي هريرة.

وأخرجه بألفاظ متقاربة:

- البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب: الغدوة والروحة في سبيل الله (٣/ ١٠٢٩) ح (٢٦٤٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة. وبزيادة في أوله (لقاب قوس في الجنة ...) الحديث.

- مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب: فضل الغدوة والروحة في سبيل الله (٣/ ٣٦٠) ح (١٨٨٢) من طريق ذكوان عن أبي هريرة.

ثانيًا: دراسة الإسناد:

١ - أبو خالد الأحمر: هو سُليمان بن حيان الكوفي، روى عن حجاج بن أرطاة، وحميد الطويل وغيرهما. وعنه ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه وغيرهما، وثقه ابن سعد، والعِجْلي، وزاد: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات. قال الذهبي: صدوق إمام، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، قال ابن معين: ليس بشيء، من الثامنة مات سنة سبعين ومائة أو قبلها، روى له الجماعة [معرفة الثقات (١/ ٤٢٧)، الكاشف (١/ ٤٥٨) التقريب (٢٥٠)].

٢- محمد بن عَجْلان: هو أبو عبد الله القرشي، روى عن أبي حازم الأَشْجَعِيّ، وأنس، وغيرهما، وعنه: أبو خالد، وشُعْبَة، وغيرهما ٠ وثقه أَحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي، قال ابن حجر: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، روى له البخاري تعليقًا والباقون.

[تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/ ١٩٥)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٩)، تهذيب الكمال (١١/ ٢٦٠)، التقريب (٤٩٦)].

٣ - أبو حازم الأَشْجَعِيّ:هو سلمان الكوفي، مولى عزة الأَشْجَعِيّة، روى عن أبي هريرة، وابن الزبير وغيرهما، وعنه: محمد بن عَجْلان، والأعمش وغيرهما، وثقه أَحمد وابن معين وابن حجر، من الثالثة، مات سنة مائة، روى له الجماعة [العلل (٢/ ٥٥٠)، تهذيب الكمال (١١/ ٢٦٠)، التقريب (٢٤٦)]

٤ - الصحابي الجليل: أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الدوسى - رضي الله عنه -، حافظ الصحابة، كان مقدمهُ وإسلامه سنة سبع، وكان عابدًا فاضلاً - رضي الله عنه - الاستيعاب (٤/ ١٧٦٨)، الإصابة (٤/ ٣١٦).

ثالثًا: الحكم: إسناده حسن، فيه أبو خالد الأحمر، صدوق، إلا أن مروان بن معاوية تابعه عند مسلم ومروان ثقة حافظ فيرتقي الحديث إلى الصحيح لغيره.

النموذج الخامس- وقال: حدثنا غُنْدَر، عن شُعْبَة، عن الحكم، قال: سمعت عروة بن النَّزَّال يحدث عن معاذ بن جبل قال: أقبلنا مع رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم - من غزوة تبوك، فقلت: يا رسول الله، أخبرني عن ذِرْوته، فقال:" أما ذروته فالجهاد في سبيل الله" **(يعني: ذروة الإسلام)** (١).

أولًا التخريج: أخرجه بألفاظ متقاربة: الترمذي، وابن ماجه، وأَحمد، والحاكم.

- الترمذي في سننه: كتاب الإيمان باب ما جاء أن الحياء من الإيمان (٥/ ١١) ح ٢٦١٦ من طريق أبي وائل عن معاذ، مطولًا، وقال: حديث حسن صحيح.

(١) ما بين القوسين يبدو أن قائله المصنف الحافظ ابن أبي شيبة -والله أعلم-.

- ابن ماجه في سننه: كتاب الفتن، باب: كف اللسان في الفتنة (٢/ ١٣١٤) ح (٣٩٧٣) من طريق أبي وائل عن معاذ، مطولًا.

- أَحمد في مسنده: (٥/ ٢٣١) من طريق أبي وائل عن معاذ- رضي الله عنه -.

و (٥/ ٢٣٤) من طريق عطية بن قيس عن معاذ - رضي الله عنه - مطولًا.

و (٥/ ٢٣٥) من طريق عبد الرحمن بن غنم عن معاذ - رضي الله عنه -.

و (٥/ ٢٣٧) من طريق محمد بن جعفر عن عروة بن النزال... بإسناده مطولًا.

- الحاكم في المستدرك: كتاب الجهاد، (٢/ ٨٦) ح ٢٤٠٨ من طريق ميمون بن أبي شبيب عن معاذ وقال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وأقره الذهبي.

ثانيًا: دراسة الإسناد:

- غُنْدَر: هو محمد بن جعفر أبو عبد الله الهُذَلي، المعروف بغُنْدَر، روى عن شُعْبَة، والسفيانين وآخرين، وعنه: ابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه وغيرهما، قال أبو حاتم: كان صدوقًا، وقال العِجْلي: ثقة، من أثبت الناس في حديث شُعْبَة، وقال أَحمد: لا بأس به، وقال ابن حجر: ثقة صاحب كتاب إلا أن فيه غفلة، من التاسعة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين، روى له الجماعة. [معرفة الثقات (٢/ ٢٣٥)، تهذيب الكمال (٢٥/ ٥)، التقريب (٤٧٢)].

٢ - شُعْبَة بن الحجاج بن الورد العَتَكِي، روى عن الحكم بن عُتَيْبة، ويونس بن خباب وغيرهما، وعنه: محمد بن جعفر، ووكيع وغيرهما، قال الثَّوْري: شُعْبَة أمير المؤمنين في الحديث، قال ابن حجر: ثقة حافظ متقن، من السابعة، مات سنة مائة،

روى له الجماعة [الجرح (٤/ ٣٦٩)، تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٣)، التقريب (٢٦٦)].

٣ - الحكم بن عُتَيْبة: أبو محمد الكِنْدِي، من صغار التابعين، روى عن مِقْسم، ومجاهد بن جبر وغيرهما، وعنه: حجاج بن أرطاة، وخالد الحذاء وغيرهما، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم والنسائي: ثبت، قال ابن حجر: ثقة ثبت في الحديث إلا أنه ربما دلس، من الخامسة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة، روى له الجماعة [الجرح والتعديل (٣/ ١١٧)، تهذيب الكمال (٧/ ١١٤)، الكاشف (١/ ٣٤٤)، التقريب (١٧٥)].

٤ - عروة بن النَّزَّال الكوفي: روى عن معاذ بن جبل، وعنه: الحكم بن عُتَيْبة، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف وقال ابن حجر: مقبول من الثالثة، روى عنه النسائي [الثقات (٥/ ١٩٦)، ميزان الاعتدال (٥/ ٨٣)، التهذيب (٧/ ١٧٠)، التقريب (٣٩٠)].

٥ - الصحابي الجليل معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس أبو عبد الرحمن الخزرجي - رضي الله عنه -، شهد العقبة وبدرًا والمشاهد كلها، مناقبه جمة [الاستيعاب (١/ ٤٣٩)، أسد الغابة (٥/ ٢٠٤)، الإصابة (٦/ ١٣٦)].

ثالثًا: الحكم على الإسناد: إسناده ضعيف فيه عروة بن النَّزَّال مقبول، لكن تابعه - عند الحاكم- ميمون بن أبي شبيب -وهو صدوق- فيرتقي إسناده إلى الحسن لغيره.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد: فقد امتن الله تعالى علينا بالانتهاء من تقديم هذه الدراسة الموجزة في علم التخريج ودراسة الأسانيد واضعًا إياها بين يدي المبتدئين من طلاب العلم ومحبيه، وقد تعرضت فيها لهذا العلم الشريف بأسلوب سهل ميسور مع التركيز على ذكر الأمثلة التطبيقية التي تبين المراد وتقريبه إلى ذهن القارئ الكريم، وقد ركزت في هذه الدراسة على طرح ومناقشة أبرز قضايا ومسائل هذا العلم.

وفي الختام أوصي بضرورة اهتمام المسلمين عامة وطلاب العلوم الشرعية خاصة بعلم تخريج الأحاديث ودراسة الأسانيد، لشدة الحاجة إليه في حفظ السنة النبوية ومعرفة صحيحها من سقيمها، كما أنبه طلاب العلم ومحبيه إلى أنه لا يمكن اتقان هذا العلم الشريف إلا بالتدرب والتمرن، والتطبيق العملي بممارسة التخريج ودراسة الأسانيد ممارسة عملية تطبيقية، مع التحلي بالصبر والمثابرة والرجوع إلى علماء هذا الشأن.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

أهم المراجع:

- أصول التخريج، ودراسة الأسانيد، محمو الطحان، ط: دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الثالثة ١٩٩٦م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، ت: د. محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٠٣ه.
- تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، محمد ابو الليث الخيرآبادي، ط: اتحاد بكدوبو ديوبند، ط: الثالثة، ٢٠٠٤م.
- التخريج ودراسة الأسانيد، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، بدون.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة السلفية – المدينة المنورة.
- الثقات، للإمام محمد بن حبان البستى (ت ٣٥٤هـ) ط: مؤسسة الكتب الثقافية، ط: الأولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، ط: دار إحياء التراث العربى. بيروت. لبنان. ط الأولى.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرفة. للإمام محمد بن جعفر الكتانى المتوفى (١٣٤٥هـ)، ت: محمد المنتصر محمد، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان- ط: الرابعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني، ط: دار الفكر، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد ب.
- سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - ط: التاسعة ١٤١٣ه.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، لإبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، ت: صلاح فتحي هلل، ط: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ط: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- شرح الموقظة للحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، للدكتور: حاتم بن عارف العوني، ط: دار ابن الجوزي - ط الأولى ١٤٢٧هـ.
- شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبي بكر، ت: د. محمد سعيد خطي أوغلي، ط: دار إحياء السنة النبوية - أنقرة.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ت: محمد فؤاد عبد الباقي.
- طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، دخيل بن صالح اللحيدان، ط: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة ٣٤ – العدد (١١٧)، ١٤٢٢هـ.
- علوم الحديث، أو مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، ت: نور الدين عتر، ط: دار الفكر المعاصر – بيروت – ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للحافظ العراقى أبى الفضل زين الدين بن عبد الرحيم، (ت٨٠٦هـ) ت: محمود ربيع، ط: مكتبة السنة – مصر. ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- كيف ندرس علم التخريج، حمزة عبد الله المليباري، سلطان العكايلة، ط: دار الرازي، الأردن ط: الأولى ١٩٩٨م.
- كيفية التخريج ودراسة الأسانيد د/ عبد الناصر عبد الجليل.
- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط: دار صادر – بيروت، ط: الأولى. الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، د: سلطان العكايلة وآخرون، ط: جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، عمان، ط: الثانية ٢٠٠٤م.
- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، محمد عجاج الخطيب، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م.

- مبادئ التخريج ودراسة الأسانيد، بدر أحمد بن عايش، ط: مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠٠٤م.
- المصعد الأحمد، في ختم مسند أحمد، لابن الجزري، ط: مكتبة التوبة – الرياض ١٩٩٠م.
- منهاج السنة النبوية، ابن تيمية الحراني، ت: د. محمد رشاد سالم، ط: مؤسسة قرطبة – ط: الأولى ١٤٠٦هـ.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار الفكر – دمشق – ط: الثانية ١٤٠٦هـ.
- نصائح منهجيه لطالب علم السنة النبوية للدكتور: حاتم بن عارف العوني ط: دار عالم الفوائد – مكة ط: الأولى ١٤١٨ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	٥
الفصل الأول: علم تخريج الحديث.	٧
المبحث الأول: مبادئ علم التخريج.	٧
المبحث الثاني: طرق التخريج.	٢٨
الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة أول كلمة من متن الحديث.	٢٨
الطريقة الثانية: التخريج بألفاظ الحديث.	٥٤
الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة الراوي الأعلى.	٦٧
الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.	١٠٠
الطريقة الخامسة: التخريج من خلال صفة في المتن أو السند أو كلاهما معًا.	١١٥
الفصل الثاني: دراسة الأسانيد.	١٢١
المبحث الأول: أصول وضوابط دراسة الأسانيد.	١٢٣
المطلب الأول: شروطُ قبولِ الراوي.	١٢٣
المطلب الثاني: ألفاظُ الجرحِ والتعديلِ ومراتُبهما.	١٣٦
المطلب الثالث: تحرير بعض عبارات الجرح والتعديل.	١٤٣
المطلب الرابع: أنواع الكتبِ المؤلفة في الرجال.	١٦٣
المبحث الثاني: مراحل دراسة الأسانيد.	٢٠٢
نماذج لتخريج الحديث ودراسة الأسانيد.	٢٠٦
الخاتمة.	٢١٥
المصادر والمراجع.	٢١٦
فهرس الموضوعات.	٢٢٠

******